تصريف الأفعال

الطبعة الأولى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م
جميع حقوق الطبع محفوظة

دار الظاهرية
الكويت - مدينة سعد العبدالله - مقابل الدائري السادس - ق ٣م٢٨
Website: www.adahriah.com
E-mail: adahriah@yahoo.com
(+965) 99627333 - (+965) 51155398 - (+966) 559221028

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

تصريف الأفعال

تأليف
عبد الحميد عنتر
أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية

دار الظاهرية للنشر والتوزيع

الجامع الأزهر - كلية اللغة العربية

تصريف الأفعال

للسنة الأولى فى الكلية

وقد صدر بمقدمة فى تعريف الصرف ، ونشأته وتدرجه ، والتعريف بأشهر رجالاته ، وأشهر المصنفات فيه ، طبقاً للمنهج الجديد

تأليف

عبد الحميد عنتر

أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية

الطبعة الخامسة

١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م

حق الطبع محفوظ للمؤلف

مطابع

دار الكتاب العربي بمصر

محمد علي الصياوي

الحمد لمن بيده تصريف الشئون « إنما أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » والصلاة والسلام على من أوتى جوامع الكلم ، وتفجَّرت من تبيانه ينابيع الحكم ، سيدنا محمد أفصح الناس منطقاً ، وأوضحهم بياناً ، وعلى آله المطهَّرين ، وأصحابه الغر الميامين .

أما بعد ، فهذا كتاب فى (تصريف الأفعال ومقدمة الصرف) شامل لما تقرر تدريسه من هذا العلم على طلاب الفرقة الأولى من كلية اللغة العربية طبقاً للمنهج الجديد . وضعتُه على نمط يحمل الطالب على تفهم مسائل العلم ، ويعينه على التحصيل والتطبيق ، محافظاً فيه على الطابَع الأزهرى ، مراعياً فى تأليفه الترتيب العصرى .

وقد رتبته على مقدمة وعدة تقاسيم ؛ والله المسئول أن يجعل ذلك عملا صالحاً نافعاً ، إنه قريب مجيب « وما تَوْفيقى إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيبُ » .

عبد المجيد عنتر

منهج الصرف

للسنة الأولى

(١) مقدمة موجزة فى تعريف علم الصرف ، وموضوعه ، وفائدته ونشأته وتدرجه ، والتعريف بأشهر رجالاته ، وأشهر المصنفات فيه .

الميزان الصرفى . القلب المكانى . أدلة القلب .

حروف الزيادة . مواضعها . أغراض الزيادة . أدلة الزيادة .

(٢) تقاسيم الفعل :

تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد ، وأوزان كل منهما . تخفيف الفعل بإسكان وسطه مع بيان مايطرد ذلك فيه وما يشذ . أبواب الثلاثى المجرد باعتبار ماضيه مع مضارعه . السر فى إهمال ما أهمل منه . ضوابط مايطرد مجيئه على هذه الأبواب . معانى صيغ الأفعال مجردها ومزيدها .

تقسيم الفعل إلى جامد ومتصرف . تصرّف الأفعال بعضها من بعض .

تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل . أقسام كل منهما . حكم كل قسم عند تصريفه وعند اتصال الضمائر به .

تقسيم الفعل إلى مؤكد وغير مؤكد . أحكام آخر الفعل المؤكد .

تقسيم الفعل إلى مبنى للمعلوم ومبنى للمجهول . صوغ المبنى للمجهول من الصحيح والمعتل مجردين ومزيدين . اتصاله بالضمائر .

تنبيهات :

١ — يجب ألا تقل مرات التطبيق التحريرى عن خمسَ عشرة فى العام .

٢ — يراعى أن تكون متنوعة المطالب تحتاج إلى إعمال الفكر واستحضاره وأن تكون مما يكثر دوره والانتفاع به .

٣ — يدرس هذا المنهاج فى مذكرة وافية .

(طبق الأصل)

أصول الكتاب

(ا) أصول تاريخية :

١ — طبقات النحويين واللغويين ، من البصريين والكوفيين ، لمحمد بن الحسن الزُّبَيدى ، المتوفى سنة ٣٧٩ هـ .

٢ — بغية الوعاة للحافظ السيوطى .

٣ — نزهة الألباء فى طبقات الأدباء من النحويين واللغويين لابن الأنبارى المتوفى سنة ٥٧٧ هـ .

٤ — تاريخ ابن خلّكان .

٥ — ضحى الإسلام « الجزء الثانى » للمحقق الأستاذ أحمد أمين بك .

(ب) أصول صرفية ونحوية :

١ — شرح رضى الدين على شافية الإمام ابن الحاجب .

٢ — شرح العلامة يعيش بن على بن يعيش على المفصل للإمام الزمخشرى .

٣ — شروح الشافية للفضلاء : أحمد بن الحسن المشهور بالجارَ بَرْدى والسيد عبد الله ، وشيخ الإسلام زكريا الأنصارى .

٤ — حاشية الشنوانى على شرح شيخ الإسلام .

٥ — شرح شواهد الرضى ، والجار بردى للعلامة البغدادى صاحب خزانة الأدب .

٦ — المنصف لابن جنى ، وهو شرحه لتصريف الإمام المازنى .

٧ — فتح الأقفال وحل الإشكال للشيخ بحرق اليمنى وهو الشرح الكبير على لامية الأفعال لابن مالك .

٨ — شرح يعيش المسار ذكره على التصريف الملوكى لابن جنى .

٩ — شرح العلامة الأشمونى على ألفية ابن مالك .

١٠ — شرح الدماميني على تسهيل الفوائد لابن مالك .

١١ — شرح السيرافي على كتاب سيبويه .

١٢ — شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري .

١٣ — (اللؤلؤ المنظوم في مبادىء العلوم للشيخ أبي عليان) .

(حـ) أصول لغوية :

١ — لسان العرب لابن منظور .

٢ — تاج العروس ، شرح القاموس .

٣ — صحاح الجوهري .

٤ — المصباح المنير للفيومي .

تنبيـــه

دراسة ما بين الأقواس المربعة اختيارية

مقدمة

ثبت فى تاريخ أدب اللغة وطبقات النحاة أن العرب كانت تنطق على سجيتها فى عصر الجاهلية وصدر الإسلام ، ولما انتشر الإسلام ودخل الناس فيه أفواجاً ، وأقبلوا إليه أرْسالا[1] ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة ، واللغات المختلفة — فشا الفساد فى اللغة ، وبخاصة فى الإعراب ، فتفطن لذلك من ألهمهم الله وضعَ قواعد النحو .

فكان أولَ من أقبل على ذلك وأعمل فكره فيه — أبو الأسود[2] ظالم ابن عمرو الدؤلى ، ونصر بن عاصم[3] وعبد الرحمن بن هرمز[4] ، وكان لأبى الأسود فى ذلك فضل السبق وشرف التقدم .

وأكبر الظن أن هؤلاء الأعلام إنما وضعوا قواعد لضبط حركات الإعراب والبناء ، فجاءت بلسماً شافياً لداء اللحن فى التراكيب العربية ، غير أنها لم تقف تيار الخطأ فى صوغ المفردات التى يكثر فيها الاشتقاق والتغيير ، كالأسماء المشتقة ، والأفعال المتصرفة وما إليها ، لذلك احتاجوا إلى وضع قواعد لضبط أبنية الكلم المختلفة ، ومعرفة أحوالها غير الإعراب والبناء ، وتلك القواعد هى علم الصرف .

---

(١) مفرده رسل بوزن سبب ، وهو القطيع من كل شىء .

(٢) نسبه فى بنى كنانة ، وكان علوى الرأى ، فاق أهل البصرة ذكاء وعلماً وأدبا ، توفى سنة ٦٧ هـ وهو راس الطبقة الأولى من النحاة البصريين .

(٣) هو نصر بن عاصم الليثى المتوفى سنة ٨٩ هـ ، أخذ النحو عن يحى بن يعمر العدوانى المتوفى سنة ١٢٩ هـ ، وهذا أخذ النحو عن أبى الأسود الدؤلى وهما من كبار التابعين .

(٤) هو من علماء المدينة ، كان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش . روى عنه الإمام مالك ابن أنس رضى الله عنه ، ويذهب بعضهم إلى أنه واضع علم النحو ، توفى سنة ١١٧ هـ .

نشأة الصرف وتدرجه

ظهرت تلك القواعد مفصلة فى كتاب سيبويه[1] وأطلق عليها وعلى غيرها اسم « النحو » كما سيجىء ، ولم يعرف على التعيين من وضعها ، ولا الوقت الذى وضعت فيه ، إلا أنه مما لا ريب فيه أنها وليدة أفكار العلماء من أبى الأسود حتى شيخ النحاة سيبويه ، وبين هؤلاء كانت نشأة الصرف .

ومن هنا نعلم أن النحو والصرف صنوان نبتا فى أصل واحد ، وأطلق عليهما اسم واحد ، وجمعهما التأليف فى كتاب واحد .

وضح لى هذا من تتبع تراجم النحويين ونشأة العلوم العربية فى العصور المختلفة . فقد حاولت أن أظفر بمؤرخ كتب فى نشأة علم الصرف وحده و بيان الأطوار التى تعاقبت عليه ، فلم يقع لى ذلك ، وسبب هذا أن كل من تكلم فى نشأة النحو كان يعنى به ما يشمل الصرف باعتبار أنه جزء من قواعد اللغة .

وقد درج على ذلك الأستاذ أحمد أمين فى كتابه « ضحى الإسلام » وهو أحدث مؤلف قيِّم فى تاريخ العلوم العربية ونشأتها وأستطيع أن أخرج من هذا البحث التاريخى بنتيجة أرجو أن تكون صادقة وهى أن للصرف فى نشأته وتدرجه ثلاثة أطوار .

الطور الأول

طور التكوين والنشوء ، وهو يبتدئ بعيد عصر أبى الأسود الدؤلى الواضع لأساس علم النحو على الأصح ، المتوفى سنة ٦٧ هـ إلى عصر معاذ

---

(١) هذا لقبه ، وهو لفظ فارسى معرب . مركب من (ويه) ومعناه رائحة ، و (سيب) ومعناه التفاح . وإضافته على عكس الإضافة العربية ، فيكون معناه رائحة التفاح . واسمه عمرو بن عثمان . وكنيته أبو بشر . وهو فارسى الأصل من موالى بنى الحارث . ويعتبر بحق شيخ النحاة منذ عصره إلى عصرنا هذا . توفى سنة ١٨٣ هـ . وقيل سنة ١٨٨ هـ : ولم يتجاوز عمره أربعين سنة ! وهو رأس الطبقة الرابعة من النحاة البصريين .

ابن مسلم الهراء الذى ينسب إليه وضع علم الصرف المتوفى سنة ١٨٧ هـ .

فى هذا الطور اندمج الصرف فى النحو على أنهما علم واحد سمى علم « العربية » فى عصر أبى الأسود ، ثم عرف بعده بعلم « النحو » ولا يعرف على سبيل القطع أول من سماه هذه التسمية ، كما لم يعلم أول من وضع قواعده مفصلة على النحو الذى جاء فى كتاب سيبويه ، ويعجبنى فى هذا المقام قول الأستاذ صاحب « ضحى الإسلام » : « وتاريخ النحو فى منشئه غامض كل الغموض ، فإنا نرى فجأة كتاباً ضخماً ناضجاً هو كتاب سيبويه ولا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة تبين ماهو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء ، وكل ماذكروه من هذا القبيل لا يشفى غليلا[1] » .

وأسطع برهان على دعوى اندماج الصرف فى النحو ما نراه فى كتاب سيبويه الذى إليه مرجع النحو كله ، والذى هو مرآة ترينا تآليف المتقدمين التى أضاعتها أحداث[2] الزمن ، فقد تكلم فيه على قواعد الإعراب والبناء ، وعلى حروف الزيادة ومواضعها فى الأسماء والأفعال فى مواطن متفرقة من الكتاب وتكلم على الأفعال وتصريفها ، وعلى الأسماء المشتقة والنسب والتصغير والتثنية والجمع والإعلال ، والإبدال والإدغام ، وعلى الاشتقاق الذى يسميه النحويون « التصريف والفعل » وسمَّى كل ذلك « النحو » .

لذلك عرف بعض العلماء النحو بأنه « علم تعرف به أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً » فالقواعد المتعلقة باللفظ العربى من حيث الإفراد هى علم التصريف ، والقواعد التى تتعلق به من حيث التركيبُ هى علم النحو ، وقد جرى الإمام الزمخشرى فى مفصله على نهج الكتاب ، وإن غايره فى الأسلوب والترتيب .

---

(١) جزء ٢ ص ٢٨٥ ومابعدها .

(٢) ومن تلك الكتب الضائعة كتابا الجامع ، وهو مبسوط ، والإكمال ، وهو مختصر ، كلاهما لعالم النحو واللغة عيسى بن عمر الثقفى : وفيهما يقول تلميذه الخليل بن احمد أستاذ سيبويه :

بطل النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

الطور الثانى

هو طور العناية بهذا العلم ، وتخليص مسائله من مسائل النحو ، وجعله علماً مستقلا متميز الموضوع بتميز الأحوال التى يبحث عنها فيه ، على ما سنشرحه فى تعريف العلم و بيان موضوعه .

وقد اشتهر أن بطل هذا الطور المجلّى[١] فى حَلْبَته هو معاذ بنُ مسلم الهراء أحد رءوس أهل الكوفة ، فهو الذى أطال النظر فى كتاب سيبويه وكتب غيره من المتقدمين حتى برع فى صياغة الأبنية الاختراعية لتدريب المبتدئين ، والوقوف على مبلغ علمهم بقواعد التصريف وتطبيقها على تلك الأبنية و إن لم تسمع من العرب ، كقولهم : صغ من خرج على وزن دحرج ، فيقال خرجج[٢] ولهذا يسمونها مسائل الامتحان ؛ ولها شروط تذكر فى موضعها . (انظر ص ٣٧٠ من الخصائص ج ١ والجاربردى على الشافيه ص ٣٦١) .

وقد أكثر معاذ من ذكر الكلام على هذا النوع من التصريف . وألف فى ذلك كتباً ، لكن لم يعثر بعد على شىء منها . قال ابن النديم : « ولا كتاب له يعرف » ومن أجل هذه الشهرة نسب إليه السيوطى خطأ أنه واضع علم الصرف . قال فى بغية الوعاة[٣] : « ومن هنا لحت أن أول من وضع علم التصريف معاذ » والذى تطمئن إليه النفس أن ما صنعه معاذ لا يعدو اطلاق اسم (الصرف أو التصريف) على القواعد التى يتوصل بها إلى صياغة الأبنية لتمرين المتعلمين وهى من وضع سيبويه ومن سبقه من البصريين ، فحول اللغة والنحو والأدب وأن الذى اشتهر به معاذ إنما هو الاقتدار على صوغ التمارين التدريبية ، حتى

---

(١) المجلى : الفرس السابق فى الميدان ويتلوه المصلى .

(٢) اختلف العلماء فى جواز صوغه : فأنكره الجرمى من متقدمى البصريين قائلا إنه اختراع ألفاظ لامعنى لها ، وقد رد عليه الجمهور بأن الغرض منه مجرد التمرين ، فهو سائغ لهذه الغاية .

(٣) ص ٣٩٣ وقد ذكر مضمونهما فى المزهرج ٢ ص ٢٠٢ وفى رسالة صغيرة فى سبب وضع علم العربية .

مهر فى هذه الناحية اللفظية ، وأصبح صَنَع اللسان يبز أقرانه وَيغلبهم على تلك الصناعة ، فلهذا وحده نسب إليه السيوطى على أنه واضع هذا العلم .

وقد أظهر لى البحث أن السيوطى مخطىء فى هذه النسبة ، وأنه ورّط غيره ممن نقلوا عنه ، كالعلامة الصبان على الأشمونى ، وصاحب التصريح ، والخضرى على ابن عقيل ، صاحب شذا العرف ؛ فوقعوا فيما وقع فيه من الخطأ ، اغتراراً بظاهر عبارته التى ذكرتها لك آنفاً . على أنه احتاط لنفسه بقوله : « ومن هنا لحت . . . » أما هم فقد نقلوا الخبر على سبيل القطع بصحته من غير تحرٍّ ولا تدقيق ، فكان خطؤهم أفحش ، وتبعتهم أثقل ، إذ ترتب على ما صنعوا تركيز هذا الخبر الخاطىء فى نفوس أهل العلم زهاء خمسة قرون .

والذى يدلك على صحة ما ذهبت إليه أمور :

الأول : أن كتب التراجم التى صنفت قبل عصر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ لم تذكر أن واضع الصرف معاذ بل لم تشر إلى ذلك [١] .

الثانى : أن العلماء على كثرتهم بين بصريين وكوفيين ومتأخرين عن هؤلاء وهؤلاء لم ينقلوا إلينا قاعدة صرفية من القواعد التى يظن أن معاذاً وضعها مع أنه من متقدمى الكوفيين وأستاذ الكسائى .

الثالث : ما ستعرفه من تاريخ معاذ أنه كان يتعمق فى صوغ الأبنية المخترعة للتمرين ، ويكثر من ذلك فى محاوراته ومجالسه ، حتى ضجر منه الأدباء ، وملّ حياته الشعراء فقالوا فيه ما قالوا ! .

فظهر لك من هذا أن معاذاً لم يكن هو الواضعَ لعلم الصرف ، بل الواضع له هو واضع علم النحو ، سواء أقلنا : إنه على رضى الله عنه . أم أبو الأسود ، أم عبد الرحمن بن هرمز ، أم نصر بن عاصم (روايات أصحها الثانية) .

---

(١) وفى حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردى ص ٥ ما يشير إلى ذلك . ولكن بعبارة ضعيفة صدرها بـ (قد قيل) : ومع هذا فليست هذه الحاشية من كتب التراجم ، وليس صاحبها من رجال التراجم ، وإن توفى سنة ٨١٩ هـ .

وبعد فإنا لا نستكثر على ذلك الإمام الجليل وضع مثل هذا العلم ، فإن ذلك لا يعظم على مثله علما وفضلا ، ولكن العلم والفضل شيء والحقيقة التاريخية شيء آخر ، والجدير عندى بأن يكون بطل هذا الطور . هو الامام المازنى أستاذ المبرد ، لأنه أول من فصل الصرف عن النحو ، ووضع فيه كتابه المشهور بتصريف المازنى . ومع هذا ليس هو واضع علم الصرف باتفاق . وإنما أطلت هنا لأن المقام يتطلب الإيضاح والبيان .

الطور الثالث

وهو طور التمام والاكتمال ، ويبتدىء من عهد أبى الفتح بن جنى إلى وقتنا هذا . وفى هذا الطور ظهر التأليف فى الصرف مستقلا عن النحو . وعنى العلماء بدراسة أصوله ، ووضع الشروط لموضوعات مسائله ، باذلين فى هذا الشأن جهد الجبابرة ، إكباراً لفائدة علم الصرف ، واعترافا بما له من جليل الأثر فى الإبقاء على اللغة . وضبط الكثير من مفرداتها بموازين محررة ، وضوابط جامعة .

وأكبر الظن أن شروط إبدال الواو والياء ألفاً ، وشرائط الإدغام الواجب ، وجمع الأشباه والنظائر فى أبواب النسب والتصغير والإعلال وغيرها — إنما هى من صنع العلماء فى هذا الطور ومن ثمرات أفكارهم .

إلى هنا أجتزىء بهذا القدر من البيان فى شرح أطوار « علم الصرف » راجياً أن أكون وفقت إلى السداد فيما أسلفت .

التعريف بأشهر رجالات الصرف

اشتهر من علماء هذا الفن رجال برّزوا فيه ، وطار صيتهم فى الآفاق ، أشهرهم : معاذ الهراء ، وأبو عثمان المازنى ، وأبو الفتح بن جنى ، وابن مالك ، وابن الحاجب ، وجار الله الزمخشرى ، ولولا أن سيبويه عنى بكل ما جاء فى

كتابه « النحو » لعددناه أشهر علماء الصرف غير منازَع ، ولـكنه كلف بعلم الإعراب والبناء لوقف تيار اللحن الجارف الذى خيف منه على القرآن والحديث وتراث العرب من النثر والنظم أن تمتد إليها ألسنة التحريف ، وأن تشوه جمالها لَوْثة الأعجام ؛ حتى أنه لم يذكر القواعد التى تتعلق بصيغ الـكلمات المفردة إلا تبعاً لغيرها ، لذلك غلبت عليه صـفة النحو ، وإن كان كتابه قد اشتمل على كل أبواب التصريف ، بيد أنها مبعثرة فيه بدون ترتيب ، وسأذكر لك بإيجـاز تراجم أربعة من أعلام الصرف وهم :

١ ـــ معاذ الهرّاء

كنيته أبو مسلم ، ولمـا ولد له ولد سماه علياً كنى بأبى على ، وسمى الهرّاء لأنه كان يبيع الثياب الهَرَوِيَّة[1] وهو من موالى محمد بن كعب القرظى ، وعم أبى جعفر محمد بن سارة الرؤاسى رأس الطبقة الأولى من نحاة الـكوفة ، ومعاذ هذا من أعيان هـذه الطبقة ، اشتهر بالنحو والتصريف وألف فيهما كثيراً ، ولـكن لم يظهر له شىء من التصانيف ، أخذ عنه على ابن حمزة الـكسائى النحو واللغة ؛ وله شعر على طريقة النحاة ، منه قوله يخاطب الـكميت :

نصحتك والنصيحة إن تعـدت ... هوى المنصوح عز لهـا القبول
فخالفت الذى لك فيه رُشـدٌ ... فغالت دون ما أمَّلت غول
وعاد خلاف ما تهوى خلافا ... له عَرْض من البلوى وطول

وكان معـاذ قد نصح للـكميت بالخروج من بلاد خالد القسرى الذى كان شديد العصبية على المضرية فأبى ، فلما قبض على الـكميت اغتم لذلك معاذ فقال هذه الأبيات .

وسبب شهرته بوضـع الصرف ما رواه الزُّبيـــدى فى طبقاته[2] قال

---

(١) نسبة إلى هراة بلدة بفارس .

(٢) ص ٨٧ وما بعدها .

ما خلاصته : إن أبا مسلم مؤدبَ عبد الملك بن مروان كان قد نظر فى النحو فأعجبه ، فلما أحدث الناس التصريف لم يحسنه فأنكره ، ثم اتفق أن جلس يوما إلى معاذ فسمعه يناظر رجلا فى النحو يقول له : كيف تقول من (تؤزُّهم أزًّا) يا فاعل افعل ، وصلها بيافاعل افعل من (وإذا الموءودة سئلت) فسمع أبو مسلم كلاماً لم يعرفه ، فقام عن أصحاب النحو وهجاهم بقوله :

قد كان أخذهم فى النحو يعجبنى ... حتى تعاطوْا كلام الزنج والرُّوم
لما سمعت كلاماً لست أفهمه ... كأنه زجل الغربان والبوم[1]
تركت نحوَهم والله يعصمنى ... من التقحُّم فى تلك الجراثيم[2]

فأجابه معاذ بقوله :

عالجتهـــا أمردَ حـتى إذا ... شِـبْتَ ولم تُحسن أبا جادِها[3]
سمَّيتَ من يعرفها جاهلا ... ويُصدرها من بعـد إيرادها
سهَّـل منهـا كلَّ مستصعب ... طودٌ عـلا القرنَ من أطوادها

قال الزبيدى ، والجواب يا آزُّ أُزّ ، وإن شئت أُزِّ ، وإن شئت أُزُّ . فالفتح لأنه أخف الحركات ، والكسر لأنه أصل التخلص من التقاء الساكنين ، والضم للاتباع ، وتقول : ياوائد إدْ ، مثل يا واعد عِدْ . أقول وإن شئت أوزُر بفك الحرف المضعف وإبدال الهمزة من جنس حركة ما قبلها ، ومن تلك الفصة أخذ

---

(١) فى معجم ياقوت (١٩٥ ج ٥) أن هذا البيت والذى قبله لأعرابى حضر مجلس الكسائى وهم يتناظرون فى النحو فأعجبه ذلك . ثم تناظروا فى التصريف فلم يهتد إلى ما يقولون ففارقهم وأنشأ يقول :

ما زال أخذهم فى النحو يعجبنى ... البيت
بفعل فعل لا طـاب من كلم ... »

والتعارض ظاهر بين الروايتين والنظم مختلف كما ترى ، ولعل رواية الزبيدى أصح لاتفاقها مع روايات أصحاب التراجم الأخرى .

(٢) لفظ التقحم فى البيت بالقاف بعدها حاء مهملة كما جاء فى طبقات الزبيدى قال فى القاموس قحم فى الأمر كنصر قحوما رمى بنفسه فيه فجأة بلا روية : وقحمته تقحيما وأقحمته فانقحم واقتحماه وبذا تعلم أن من رواه (التعجم) بالعين المهملة بعدها جيم كالسيوطى فى البغية فقد وقع فى شرك التصحيف .

(٣) يريد بها حروف الهجاء : وقد جاءت معربة كذلك فى قول الشاعر العربى عند تعليمه الكتابة : =

السيوطى أن واضع التصريف معاذ ، وقد عرفت أنه لا نصيب لهذا الاستنتاج من الصحة .

ولد معاذ فى أيام عبد الملك بن مروان حوالى سنة ٦٥ هـ[1] أو فى أيام يزيد بن عبد الملك حوالى سنة ١٠١ هـ وتوفى سنة ١٨٧ هـ وهى السنة التى نكبت فيها البرامكة . وكان له أولاد وأولاد أولاد ماتوا جميعاً وهو باق . وفى هذا المعنى يقول سهل الخزرجى الشاعر :

إن معاذَ بن مسلم رجل ... ليس لميقات عمره أمدُ
قد شاب رأس الزمان واكتهل الد ... دَهْرُ وأثواب عمراه جُددُ
قل لمعاذ إن مررت به ... قد ضج من طول عُمْرِك الأبدُ
يا بِكْرَ حواءَ كم تعيش وكم ... تسحب ذيل الحياة يا لُبدُ
صاحبت نوحاً ورُضت بغلة ذى ال ... قَرْنين شيخاً لوُلدك الوَلَدُ
فارحل ودعنا فإن غايتك الْ ... موتُ وإن شدّ ركنَك الجَلَدُ

ذكروا أنه عُمِّرَ طويلا ، وأنه كان يشد أسنانه بالذهب من الكبر فى أواخر حياته .

= وخطوا لى أبا جاد وقالوا ... تعلم سعفصاً وقريشات

واختلاف العلماء فى أصل هذه الكلمات فنقل صاحب القاموس أن أبجد ، هوز ، حطى ، كلمن ، صعفص ، قرشت — ملوك مدين شعيب عليه السلام ، ورئيسهم كلمن . وضعوا الكتابة العربية على عدد حروف أسمائهم ، وأنهم هلكوا يوم الظلة فقالت إبنة كلمن :

كلمن هدم ركن ... هلكه وسط المحله
سيد القوم أتاه الـ ... ـحتف ناراً وسط ظله
جعلت ناراً عليهم ... دارهم كالمضحله

ثم وجدوا بعدهم ثخذ ، ضظغ ، فسموها الروادف — اه بتصرف ، وقال السيرافى : أصلها أعجمية لأنها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية . وقريشات يدخلها التنوين كعرفات : وهى أعلام للفظ إذا ركبت مع العامل نحو اكتب كلمن . والظاهر من كلام السيرافى أنها الآن عربية أى مما نطقت به العرب . وقال سيبويه : أبو جاد وهواز وحطى عربية والباقى أعجمى ، فلا ينصرف للعلمية والعجمة وقد علل بعضهم جعل الثلاثة الأول عربية بما لايشفى غلة . أنظر كتاب الإملاء للعلامة الشيخ حسين والى والمزهر للسيوطى . وقد أفاض فى هذا البحث .

(١) الشك من معاذ نفسه لما سئل عن سنه — وفيات .

ومن طريف ما يحكى عنه فى هذا الصدد أن أحد تلاميذه سأله يوماً : كم سنك ؟ فقال : ثلاث وستون سنة . ثم سأله بعد سنين كم سنك ؟ فقال : ثلاث وستون سنة . فقال : أنا معك منذ إحدى وعشرين سنة ، وكلما سألك أحد : كم سنك ؟ قلت ثلاث وستون سنة ! . فقال معاذ : لو كنت معى إحدى وعشرين سنة أخرى ما قلت إلا هذا ! .

٢ — أبو بكر عثمان بن محمد المازنى

هو مولى بنى سدوس[١] ، ثم نزل فى بنى مازن بن شيبانَ فنسب إليهم . يعده أصحاب التراجم فى الطبقة السادسة من النحاة البصريين ، وهو أستاذ المبرِّد وفيه يقول : (لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبى عثمان بالنحو) . روى عن أبى عبيدة والأصمعى وأبى زيد الأنصارى ، وكان لا يناظره أحد إلا قطعه ، لقدرته على الكلام .

ذكروا أن الواثق أشخصه من البصرة مكرماً ، بسبب جارية اشتريت له منها بمائة ألف درهم فغنَّت يوماً بين يدى الخليفة قول العَرْجى[٢] :

أَظلومُ إن مصابَكم رَجُلاً أهدَى السلامَ تحيةً ظُلْمُ

فقال الواثق قولى : رجل ، فقالت لا أقول إلا كما عُلِّمتُ ، فقال للفتح بن خاقان كيف هو يا فتح ؟ قال هو خبر إن كما قال أمير المؤمنين ، فقالت الجارية : أخذت هذا من أعلم الناس بالعربية ، فقال لها من هو قالت بكر بن محمد المازنى ، وكان يعرب شعر غنائى ، فأحضره الواثق من البصرة ثم سأله عن البيت ، فأجابه بجواب الجارية ، فقال له : أين خبر إن ؟ قال فى آخر البيت ، وهو قوله :

---

(١) بنو سدوس بوزن صبور . واحد وعشرون ولداً ذكراً كلهم من ولده الحارث لصلبه قاموس

(٢) هكذا فى طبقات الزبيدى . والمغنى لابن هشام تبعا للجريرى ، وفى التصريح على التوضيح ولسان العرب أن هذا البيت للحارث بن خالد المخزومى .

« ظلم » ، أما ترى أن البيت معلق بآخره ، ومصاب اسم فى موضع أصاب ونصب رجلا على أنه مفعول كقول القَطامىّ :

و بعد عطائك المائةَ الرِّتاعا

قال : صدقت ، وأمر له بصلة جزيلة ، وأجرى عليه فى كل شهر مائة دينار فأخذها إلى أن مات الواثق فقطعت عنه ! .

روَوا أن المازنى طرح يوماً بأمر الواثق مسألة على يعقوبَ بن السِّكِّيت فقال : ما وزن نكتلْ من الفعل ، فقال : « نفعل » ، فقال الواثق غلِطت ، ثم قال : فسره يا مازنى ، فقال : نكتل تقديره على الأصل « نفتعل » وأصله نكتيِل ، فانقلبت الياء ألفاً لفتح ما قبلها فصار لفظها « نكتال » فأسكنتِ اللام للجزم لأنه جواب الأمر ، فحذفت الألف تخلصاً من الساكنين ، فقال الواثق : هذا الجواب لا جوابك يا يعقوب .

أقول ووزنه إذاً « نفتل » .

وحضر المازنى يوماً عند الواثق وعنده نحاة الكوفة فقال يا مازنى هاتِ مسألة ، فقلت : ما تقولون فى قوله تعالى « وما كانت أمك بغيا » لم لم يقل بغية وهى صفة لمؤنث ؟ فأجابوا بجوابات غير مرضية ، فقال الواثق هات ما عندك فقلت : لو كان بغى على تقدير فعيل بمعنى فاعلة لحقتها الهاء ، مثل كريمة وظريفة . وإنما تحذف الهاء إذا كانت فى معنى مفعولة ، نحو امرأة قتيل وكف خضيب ، و بغىّ ها هنا ليس بفعيل ، وإنما هو فعول ، وفعول لا تلحقه الهاء فى وصف التأنيث ، نحو امرأة شكور و بئر شَطُون « بعيدة الرِّشاء » وتقدير بغى بَغُوى قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت فى الياء ، فصارت ياء ثقيلة ، نحو سيِّد وميِّت ، فاستحسن الجواب .

وللمازنى شعر قليل منه قوله :

شيئان يعجِز ذو الرياضة عنهما رأىُ النساء وإمْرة الصِّبيان

أما النساء فإنهن عواهرٌ وأخو الصِّبا يجرى بغير عِنان

مات رحمه الله سنة ٢٤٩ هـ وقيل غير ذلك[١] .

ولما اجتازت جنازته على أبى الفضل الرِّياشى أنشد متمثلا :

لا يُبعدِ الله أقواماً رُزئتهم أفناهم حَدثانُ[٢] الدهرِ والأبَدُ

نُمدهم كل يوم من بقيتنا ولا يؤوب إلينا منهم أحد

ومما يؤثر عنه أنه كان إذا سئل عن أهل العلم قال : أصحاب القرآن فيهم تخليط وضعف ؛ وأهل الحديث فيهم حشو ورَقاعة ، والشعراء فيهم هَوج وأصحاب النحو فيهم ثِقَل ، وفى رواة الأخبار الظَّرف كله ؛ والعلم هو الفقه .

أقول : لعل هذا كان بحسب ما شاهده فى عصره ، وظاهر أنه يختلف باختلاف الأزمان والأشخاص .

صنف المازنى كتباً فى شتى العلوم وكلها لطاف ، فقد كان يقول « من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستح » .

وجاء فى محاضرة الأوائل للبُوسنوى نقلا عن أوائل السيوطى أن أول من أفرد التصريف ، وميزه عن النحو بالتصنيف أبو عثمان المازنى[٣] .

٣ — أبو الفتح عثمان بن جِنى

كان أبوه مملوكا روميا لسليمانَ بن فَهْد الأزدى الموصلى .

ولد ابن جنى قبل سنة ٣٣٠ هـ ومات فى أواخر صفر سنة ٣٩٢ هـ فى خلافة القادر . أجمع أصحاب التراجم على أنه كان من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ، وقد صنف فى ذلك كتباً أبرَّ على المتقدمين وأعجز المتأخرين ، ولم يكن فى شىء من علومه أكمل منه فى التصريف ، ولم يتكلم

---

(١) أنظر وفيات الأعيان ، ومعجم ياقوت ج ٢ ص ٣٨٠ .

(٢) الحدثان بفتحتين والحادثة والحدثى بوزن الكبرى ، كله بمعنى ، والمراد هنا نوائب الدهر

(٣) اللؤلؤ المنظوم ص ١٠٤ .

أحد فى التصريف أدق كلاماً منه ، وليس لأحد من أئمة الأدب فى فتح المقفلات وشرح المشكلات ماله[١] . ذكروا أنه كان يحضر كثيراً عند المتنبى بحلب ويناظره فى شىء من النحو من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره أنفة وإكباراً لنفسه ، وكان المتنبى يُعجَب به ويقول : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ! ! .

صحب أبو الفتح أبا على الفارسى أربعين سنة . وكان سبب تلك الصحبة الطويلة أن أبا على اجتاز بالموصل ، فمر بالجامع وأبو الفتح فى حلقة يقرىء النحو وهو شاب ، فسأله أبو على عن مسألة فى التصريف فقصر فيها ؛ فقال له أبو على . زببت قبل أن تحصرم ، فسأل عنه فقيل له : هذا أبو على الفارسى فلزمه من يؤمئذ ، فما أحد أعلم منه بهذا العلم ، ولا أقوم لأصوله وفروعه منه ، ولا أحسن أحد إحساناً فى تصنيفه ؛ فلما مات أبو علىٍّ تصدر أبو الفتح فى مجلسه ببغداد .

ولئن كان شعر العلماء أشبه بالنظم منه بالشعر ، إن للمترجم شعراً أقرب إلى خيال الشعراء منه إلى شعر النحاة . من ذلك قوله يرثى أبا الطيب المتنبى من قصيدة مطلعها :

غاض القريض وأودت نَضْرة الأدب وصوحت بعدرِيٍّ دَوْحة الكتب[٢]

* * *

مازلت تصحب فى الجُلى[٣] إذا انشعبت قلباً جميعاً وعزماً غير منشعب
وقد حلبت ـ لعمرى ـ الدهرَ أشطره[٤] تمطو[٥] بهمة لاوانٍ ولا نصب

---

(١) راجع كتاب خصائص اللغة العربية لإبن جنى ، وكتاب سر الصناعة له أيضا تعلم صدق هذا القول .

(٢) صوح البقل : جف من أعلاه (٣) الأمر العظيم .

(٤) جمع شطر . والمعنى مر بك خيره وشره . من قولهم شطر شطره : حاب شطرا وتركه شطرا ، أنظر القاموس .

(٥) تجد فى السير .

وقوله يخاطب صديقاً له :

صـــدودك عنى ولا ذنب لى دليل على نيـــة فاسدة
فقد — وحياتك — مما بكَيت خشِيت على عينى الواحـــده
ولولا مخافة ألاّ أراك لما كان فى تركها فائدة

ومن هذا القول أخذ الرواة أنه كان ممتعاً بإحدى عينيه ، وأنت ترى أنه قد نزع فى هذا الشعر الأخير إلى طريقة نظم النحاة ، وقد تراه ارتفع إلى أريكة الأدباء فى قوله من قصيدة تربى على الستين بيتاً :

فإن أُصـــبح بلا نسب فعـــلمى فى الورى نسبى
عـــلى أنى أؤول إلى قرومٍ[1] سادة نُجُب
قياصرةٍ إذا نطقـــوا أَرَمّ[2] الدهر ذو الخُطَب
أولاكَ دعا النبىُّ لهم كفى شرفاً دعاء نبى

وله مع أعراب البوادى مناقشات طريفة ، ضربنا عنها صفحاً خشية الإطالة[3] وسنقف فيما بعد على أشهر مصنفاته فى علم الصرف .

٤ — عثمان بن الحاجب[4]

وكنيته أبو عمرو ، ولقبه جمال الدين . اشتهر بابن الحاجب لأن أباه كان جندياً كردياً حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحى ، ولد بأسنا[5] من قرى الصعيد بعد سنة ٥٧٠ هـ . ورحل إلى القاهرة وهو صغير ، فحفظ القرآن وقرأ

---

(١) جمع قرم « بفتح القاف وسكون الراء » وهو السيد المعظم من قولهم بعير مقرم « لم يحمل عليه ولم يذلل » اهـ من القاموس . (٢) سكت .

(٣) أنظر معجم الأدباء (ج ٥ ص ١٦)

(٤) اخترت التعريف بابن الحاجب لاشتهاره بالشافية التى انتفع بها العالم العربى قديما وحديثا وإن كان ابن مالك أكثر إنتاجا منه فى النحو والصرف ، لكنه لم يحز شهرته فى علم الصرف .

(٥) رسمت بالألف فى جميع كتب التراجم وهو الموافق لقواعد الإملاء ، وفى القاموس إسنى بالكسر ويفتح بلدة بصعيد مصر اهـ فرسمت الألف باء .

بالسبع على ابن الجود ، وسمع من البوصيرى ، وتفقه على أبى منصور الأبيارى المالكى وغيره ، وتابع الاشتغال بالعلم والدرس حتى برع فى الأصول والعربية وعد من أذكياء العالم ، وكان النحو هو الأغلبَ عليه .

رحل إلى دمشقَ ودرس بجامعها فى زاوية المالكية ، وأكب الفضلاء على الأخذ عنه (وكان معاصراً لمحمد بن مالك الإمام النحوى الكبير ، المولود سنة ٦٠٠ هـ والمتوفى سنة ٦٧٢) ثم رجع إلى مصر وتصدر للتدريس بالفاضلية ، وهى مدرسة بناها القاضى الفاضل سنة ٥٨٠ هـ ووقفها على طائفتى الفقهاء من المالكية والشافعية ، ولازمه الطلاب للاغتراف من بحر علمه . قال ابن خلكان : « وكان من أجود خلق الله ذهناً ، جاءنى مراراً لأداء شهادات ، وسألته عن مواضع فى العربية مشكلة ، فأجاب أبلغ جواب بسكون كثير وتثبت تام ، وقال الذهبى : « وقد خالف ابن الحاجب النحاة فى مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمة يعسر الجواب عنها . وكان فقيهاً مناظراً مفتياً مبرزاً فى عدة علوم ، متبحراً ثقة ديِّناً ورعاً متواضعاً مطّرحاً للتكلف .

اشتهر رحمه الله بالتصانيف المختصرة المنقحة فى شتى العلوم[1] ، ومع ذلك فله كتاب الأمالى فى النحو ، وهو مجلد ضخم ، وقد رزقت مصنفاته قبولا لحسنها وجزالتها .

انتقل فى أواخر أيامه إلى الإسكندرية ليقيم فيها ، فلم تطل مدته ، ومات بها ضحى الخميس فى ٢٦ من شوال سنة ٦٤٦ هـ بعد حياة علمية حافلة بالبحوث دامت زهاء سبعين عاما .

---

(١) منها المختصر فى فقه المالكية ، والمختصر فى الأصول ، والمنتهى فى الأصول أيضا ، وهو أكبر من المختصر ، وله فى النحو الكافية وشرحها وشرح الإيضاح على المفصل ، وفى الصرف الشافية وشرحها ، وفى نسبة هذا الشرح إليه كلام . أنظر الجاربردى على الشافية ج ١ من مجموعة الشروح ص ١٢ .

أشهر المصنفات فى علم الصرف

١ — **تصريف المازنى** : وقد شرحه الإمام أبو الفتح بن جنى شرحاً مستفيضاً ممتعاً سماه « المصنف » ثم ذيله بشرح الغريب مما ورد فى أبواب تصريف المازنى باباً باباً ، وأتى الشارح فى كل أولئك بما يشفى الغلة ، ويزيح الغمة ، بيد أنه مع نفاسته ومتانته لم يجمع كل أبواب الصرف .

والكتاب مخطوط بخط حسن ، وله فهرس منسق جميل من وضع العلامة المغفور له أحمد تيمور باشا محفوظ بالمكتبة التيمورية فى دار الكتب المصرية رقم ٦٥ . ومن غَمْط حق العلم ألا تُعنى البيئات التى تخدم اللغة العربية بطبع هذا الكتاب بعد هذا التعريف .

٢ — **التصريف الملوكى** : وهو مختصر لطيف لأبى الفتح بن جنى ، وشرحه لموفق الدين يعيش بن يعيش ، وهو أيضاً غير جامع لقواعد الصرف ، لكنه على غرار « المصنف » نفاسة ومتانة ، مخطوط بخط جميل جداً ، ومحفوظ بدار الكتب المصرية رقم (٣ ش) .

٣ — **الشافية لابن الحاجب** : وهى كتاب جامع لكل أبواب التصريف إلا قليلا ، بترتيب لم يسبقه أحد إليه . جمعت خلاصة « الكتاب » وزبدة المفصل للزمخشرى ، لذلك عنى بشأنها العلماء ، وشرحها غير واحد من الفضلاء .

وأشهر شروحها إفاضة ودقة شرح المحقق الرضى ، ثم يليه فى التوسع شرح الجاربردى ، ثم شرح السيد عبد الله ، ثم شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصارى .

وقد وقفت على حاشية لهذا الشرح تدعى « المناهل الصافية على المناهل الكافية » للشيخ الشنوانى . مخطوطة بخط غير واضح ، وأسلوبها علمى بحت وفيها بحوث عقلية كثيرة تدل على أن المؤلف قد اطلع على جميع شروح الشافية وحواشيها وهى بدا الكتب (٤٥ صرف) .

٤ — **المبدع من الممتع** : تلخيص أبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى الغرناطى ، وهو ملخص بديع ممتع ، مكتوب بخط مؤلفه (سنة ٦٩٩ هـ) المولود سنة ٦٥٤ المتوفى بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ وأغلب الظن أنه لم يطبع إلى الآن . والنسخة الخطية بدار الكتب المصرية .

٥ — **التصريف العزى** : للشيخ عز الدين الزنجانى ، وقد ذاع صيت هذا المختصر فى الشرق ، وكتب عليه كثير من المؤلفين ، وموضوعاته تصريف الأفعال وصوغ أسماء الزمان والمكان والمرة .

٦ — **فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح (لامية الأفعال لابن مالك)** :

وهو الشيخ جمال الدين اليمنى الحضرمى المعروف ببحرق ، وهذا هو الشرح الكبير . منه نسخة خطية بدار الكتب رقم ٦٩ مجاميع ، وأخرى مطبوعة بتونس رقم ١٤٩ صرف بالتيمورية . والمؤلف شرح صغير على هذه اللامية مطبوع بمصر . وموضوعات هذا الكتاب بشرحيه كموضوعات التصريف العزى .

٧ — **متن مداح الأرواح** : للعلامة أحمد بن على بن مسعود ، وموضوعه تصريف الأفعال ، وقد شرحه غير واحد من العلماء .

٨ — **شذا العرف فى فن الصرف** : للأستاذ الفاضل ، والمربى الكامل ، صاحب الفضيلة الشيخ أحمد الحملاوى من علماء الأزهر ، وفيه كل أبواب التصريف مع الإيجاز وحسن الترتيب . وهو خلاصة من الشافية وشروحها ، ومن كتب ابن مالك وشروحها ، ولا ينقصه إلى التعليل العلمى والتوسع فى بعض أبوابه .

٩ — **دروس التصريف « قسم تصريف الأفعال »** : للأستاذ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد المدرس بكلية اللغة العربية ، وهو سفر نفيس جامع مفيد بيد أن فيه تطويلا فى الباب الأول « مثل الأفعال » نبا به عن التحصيل ؛ واختصاراً فى بعض مقدماته « الميزان الصرفى والقلب المكانى » تحمد له المراجعة

فى كتب أخرى . وبعد فهو من خير الكتب المصنفة فى تصريف الفعل .

١٠ — **مذكرة التصريف** : للسنة الثالثة من كلية اللغة العربية فى مباحث التصغير والنسب ، للأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم عمارة المدرس بهذه الكلية . وهذا الكتاب حرى بالتقدير والإعجاب ، لاشتماله على سائر مباحث هذين البابين مع بيان أسرار القواعد ، وإيراد الأسئلة والتطبيق ، وللمؤلف مذكرة أخرى فى (الإبدال والإعلال) تضارع أختها فى نعوتها ومزاياها .

هذا . ولا يفوتنى أن أنبهك على أنفس الكتب التى جمعت بين النحو والصرف وهى :

١ — **المقرب لابن عصفور** : وهو على بن مؤمن الحضرمى الأشبيلى النحوى المولود سنة ٥٩٧ هـ ، المتوفى سنة ٦٦٣ هـ توجد منه نسخة بخط جميل فى دار الكتب التيمورية . وهو من أمتن الكتب القديمة الحسنة الترتيب الجيدة السبك .

٢ — **الموفور من شرح ابن عصفور** : اختصار أبى حيان وبخطه رحمه الله .

٣ — **شرح العلامة السيرافى** : المتوفى سنة ٣٦٨ هـ لكتاب سيبويه . منه نسخة « بالتيمورية » مخطوطة بخط واضح ، لها فهارس منظمة بديعة فى جزء خاص بقلم تيمور (باشا) . وهذا الكتاب من أهم المراجع النحوية والصرفية كشف مؤلفه النقاب عن جُلّ مخدرات الكتاب . بأسلوب جزل واضح ، وهو ستة مجلدات ضخام عدا مجلد الفارس . وإذا طبع هذا الكتاب كان له نفع كبير فى الأوساط العلمية العربية .

٤ — **شرح ناظر الجيش**[1] : على تسهيل الفوائد لابن مالك . وهو كتاب جامع ، ومرجع مهم ، يفوق — فى نظرى — جميع الكتب التى جمعت بين النحو والصرف والنسخة الموجودة بدار الكتب ناقصة .

---

(١) هو محمد بن يوسف الحلبى المولود سنة ٦٩٧ هـ المتوفى فى القاهرة سنة ٧٧٨ هـ أخذ عن أبى حيان النحوى وغيره من أكابر العلماء . ومهر فى العربية وغيرها ، لاسيما الحساب : ثم ولى نظر الجيش فى عهد المماليك البحرية فرفع قدره . لذلك سمى ناظر الجيش . وهو ممن جمع الله لهم بين محاسن الدين والدنيا .

٥ — شرح موفق الدين يعيش بن يعيش : على مفصلى الزمخشرى ، وهذا كتاب جامع للقواعد ، مبسوط العبارة ، حسن الأسلوب ، لم يكد يترك مسألة من مسائل النحو والصرف إلا نص عليها ، وأفاض فى شرحها .

٦ — التصريح بمضمون التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى الجرجاوى المتوفى سنة ٩٠٥ هـ . وهو كتاب حافل بالقواعد ، وقد وقع فى غير النسخة الأميرية تحريف كثير .

٧ — شرح أبى الحسن الأشمونى : المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك وهو شرح وسط بين الشروح المطولة والمختصرة . ومن يعن بفهمه وتحصيله فقد تفقه فى علمى النحو والصرف ، وحصّل منهما ما فيه الكفاية .

تعريف الصرف

الصرف فى اللغة : الصرف والتصريف وردا فى اللغة لمعان ، منها التغيير والتحويل . قال فى لسان العرب : الصرف رد الشىء عن وجهه ، صرفه يصرفه صرفاً فانصرف اهـ .

والتصريف مشتق[1] من الصرف لإفادة التكثير .

ومنه تصريف الرياح والآيات ، فتصريف الرياح جعلها جنوباً وشمالا وصَبَاً[2] ودَبوراً ، وتصريف الآيات تبيينها محولة من أسلوب إلى آخر .

وفى القاموس : والتصريف فى الكلام اشتقاق بعضه من بعض .

هذا معناها لغة ، ثم نقلا من المصدرية إلى العلم المدون للمناسبة بين المعنيين فمن عبر بالصرف راعى أنه الأصل ، والأخصر فى اللفظ والموازن للنحو ، وهى عبارة المتأخرين عن عصر ابن مالك ، أخذوها من قوله فى الخلاصة : حرف وشبهه من الصرف بَرِى ؛ وقد ذاع استعمالها فى مناهج التعليم حين استقل الصرف عن النحو ،

---

(١) المراد هنا الاشتقاق اللغوى ، وهو مطلق الأخذ .

(٢) بفتح الصاد ريح تهب من الشرق ، وتقابلها الدبور بفتح الدال .

ومن عبر بالتصريف نظر إلى كثرة التحويل والتغيير فى المفردات التى تنطبق عليها قواعد هذا الفن ، وهى عبارة المتقدمين من عهد الخليل حتى زمن ابن مالك وابن الحاجب .

الصرف عند المتقدمين : وكان المتقدمون عليهما من العلماء يعنُون بالتصريف (الاشتقاق) وهو اختراع الصيغ القياسية من المعتل المسمى (بمسائل التمرين) قال سيبويه : « هذا ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة ، وما قيس من المعتل الذى لا يتكلمون به ، ولم يجىء فى كلامهم إلا نظيره من غير بابه . وهو الذى يسميه النحويون التصريف والفعل » ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٣٩٢ — ٣٩٧ و ص ٤٠٢ من هذا الجزء ، ففيها من ذلك الشىء الكثير .

وليس من التصريف عند هؤلاء مسائل الإمالة والوقف والابتداء ، وإنما ذكرت فى كتبهم تتميما لمسائل النحو .

الصرف فى الاصطلاح : والصرف فى اصطلاح المتأخرين هو العلم[1] الباحث عن أبنية الكلم العربية من حيث وجود كل منها على هيئة مخصوصة ، وعن الأحوال التى تعرض لها غيرَ الإعراب والبناء .

والمراد بالعلم هنا القواعد[2] الكلية ؛ كقولهم : كل ما كان على وزن أفعل صحيح العين فمصدره إفعال ، وكل كلمة على وزن (يفعَـلُ) فهى فعل مضارع ، وكل همزة تصدرت قبل ثلاثة أصول فهى زائدة ، فهذه القواعد متى طبقت على جزئيات موضوعاتها عرف منها أن مصدرى أكمل وألقى إكمال وإلقاء ، وأن مثل يكتب ، ويفتح ، ويقضى فعل مضارع ، وأن همزة نحو أحمد وأعلى زائدة[3] .

---

(١) يطلق العلم فى الاصطلاح على ثلاثة معان . أولها الإدراك وهو حقيقة فيه . وثانيها القواعد الكلية والثالث الملكة . وهى صفة للنفس يمكن بها استحضار ما علمت وتحصيل ما لم تعلم ، والأخيران من باب الحقيقة العرفية . والصرف إن جعل بمعنى العلم فله هذه الإطلاقات .

(٢) القاعدة والأصل والضابط والقانون المستعملة فى تعاريف الفنون : ألفاظ مترادفة ، والمراد بكل منها القضية الكلية التى يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها .

(٣) إلا إذا دل دليل على الأصالة كهمزة أيصر الآتى فى « زيادة الهمزة » .

تعريف البنية : والأبنية : جمع بناء بمعنى البُنية[١] ، قال المحقق الرضى فى شرح الشافية : والمراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها معنى واحد ، وهو هيئتها التى يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وتلك الهيئة هى عدد الحروف المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحرف الزائد والأصلىّ كل فى موضعه ، فرجل مثلا على هيئة يشاركه فيها عضد ، وهى كونه على ثلاثة أحرف أولها مفتوح والثانى مضموم ، أما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وصلا وسكونه وقفاً فى البنية ، فرجلٌ ورجلا ورجلٍ على بناء واحد ، وقمر على هيئة جلس وجعفر على هيئة دحرج ، ولا دخل لحركة الآخر[٢] فى بناء الكلمة ، لأن هذا الحرف مقيد بحركة الإعراب وسكونه ، وحركة البناء وسكونه .

و إنما قلنا : يمكن أن يشاركها ؛ لإدخال البناء الذى لا نظير له فى اللغة نحو (الحِبُك)[٣] بكسر الحاء وضم الباء ، وقولنا حروفها المرتبة لخروج ما دخله القلب المكانى ، نحو أيس مقلوب يئس ، فإنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن ، وقولنا مع اعتبار الحرف الزائد والأصلى لتمييز بعض الأوزان المتفقة فى الحركات المعيَّنه والسكنات عن بعض ، فإنه يقال إن كرَّم بالتضعيف على وزن فَعَّل ، لا على وزن فاعَل أو فعلَل أو أفعلَ مع توافق الجميع فى الحركات المعينة والسكون وقولنا كل فى موضعه ؛ ليشمل تعدد البناء لنوع واحد من أنواع الكلم ؛ و بيانه أن نحو درهم ليس على وزن قِمَطْر لتخالف موضوع الفتحتين والسكونين ، مع أن كلا منهما رباعى مجرد ، وكذا نحو بَيْطَر[٤] مخالف فى الوزن لنحو شَرْيَف[٥] لتخالف موضع اليائين مع كونهما من نوع الملحق بالفعل الرباعى المجرد اه ملخصاً .

(١) بالضم والكسر وهو فى الأصل ذات الشىء المبنى وجمعها كجزى ومدى .

(٢) لأن الصرفى إنما يعنيه البحث عن هيئة الكلمة العارضة لمادتها حال الإفراد ، وأما النحوى فبحث عن حركة آخرها الناشئة عن تأثير العامل ، لتمييز المعانى المختلفة حال التركيب .

(٣) ومثله من الرباعى المجرد (فعلل) بفتح وسكون وكسر ، ومثاله طحربة . وهى القطعة من الغيم. (وفعلل) ومثله خرفع بكسر فسكون فضم (جوز القطن الفاسد) .

(٤) بيطر ؛ عالج الدواب ، والمعالج بيطار .

(٥) قطع شرياف الزرع بكسر الشين : أى زائده .

محترزات القيود فى التعريف

فقولنا : من حيث وجود كل منها . . . قيد لإخراج ما عدا الصرف من علوم العربية حتى علم اللغة ، فإنه يبحث عن جزئيات الأبنية ومعانيها تفصيلا وهذا العلم يبحث عنهما مندرجة فى ضوابط كلية .

وقولنا : وعن الأحوال التى تعرض ، لشمول القواعد الباحثة عن حال الكلم من حيث تغييرها عن أصلها لغرض لفظى أو معنوى .

والأول تحته قسمان : —

قسم يبحث عن الأحوال المتعلقة بالبنية نفسها ، كقواعد الإعلال والإبدال والابتداء والإمالة (والتقاء الساكنين والإدغام فى كلمة) .

وقسم يبحث عن الأحوال المتعلقة بآخرها مما ليس إعراباً ولا بناء ، (كالتقاء الساكنين والإدغام فى كلمتين) والوقف .

والثانى : هو القواعد المتعلقة بكيفية صياغة الأبنية ، بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة كالتثنية والجمع ، والأسماء المشتقة والمصغر والمنسوب وأخذ الماضى من المصدر ، والمضارع من الماضى ، والأمر من المضارع ، أو الثلاثة من المصدر ، ومجموع القواعد التى تبحث عن أحوال الأبنية تسمى « قوانين الاشتقاق » وواضح أن القيد الأخير فى التعريف الاحتراز عن علم النحو : لدخوله فى قولنا وعن الأحوال الخ .

أقسام علم الصرف : والخلاصة أن قواعد التصريف ثلاثة أقسام :

الأول — ما يعرف به ذوات الأبنية كقواعد أبنية المصادر والأفعال المجردة والمزيدة .

والثانى — ما يعرف به حال الأبنية نفسها . كقواعد الإبدال والإعلال والإمالة ونحوها فى الكلمات التى يحدث فيها التغيير لغرض لفظى ، وكقواعد

معرفة اشتقاق أسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة ونحوها مما يحدث فيه التغيير لغرض معنوى .

والثالث — مايعرف به حال الآخِر مما ليس بإعراب ولا بناء كالوقف وغيره .

ثم اعلم أن تلك القواعد نوعان :

النوع الأول : ما هو مبادىء لهذا العلم ، كالمسائل المتعلقة بكيفية الوزن والقلب المكانى وحروف الزيادة .

النوع الثانى : ما هو مقاصد ، كالقوانين المتعلقة بالأبنية نفسها ، أو بأحوالها أو بأحوال الحرف الأخير منها .

تنبيـــه

هذا التعريف مبنى على أن الصرف علم ، أما على أنه عمل ينشأ عن ممارسة القواعد فيعرف بأنه تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لغرض معنوى أو لفظى وهو معنى قولهم : الصرف بالمعنى العملى كذا ، وذلك ماأشار إليه العلامة بدر الدين ابن الناظم فى شرح الألفية .

موضوع الصرف : وموضوعه الكلمات العربية من حيث البحثُ عن كيفية اشتقاقها لإفادة المعانى الطارئة : أو عن أحوالها العارضة لها للأغراض اللفظية .

والمراد بالكلمات الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة . أما الأسماء المبنيّة والأفعال الجامدة والحروف فلا يدخلها التصريف ، ولا يرد تصغير ذا الإشارية والذى والتى ونحوها ، ولا تثنية هذه الأسماء وجمعُها : لأن ذلك خارج عن حدود القياس .

واعلم أن الصرف لا يعتور الحرف والفعل الجامد حال الإفراد . أما فى حال التركيب فقد يعتريهما ، إذ قلبت الألف ياء مع الضمير فى إليك وعليك ،

وحذفت للتخلص من الساكنين فى نحو على الفرس ، وإلى البلد ، ومن متى فى قولك (متى ارتحل ؟) وأدغم الحرف فى الضمير فى مثل (منَّا عنَّا) وآخرُ الفعل فى حرف الجر نحو (اضرب بعَصاك) وحذفت عين الفعل الجامد ولامه عند الإسناد وشبهه للتخلص من الساكنين . نحو (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرْ) وعسَتْ هند أن تفوز .

فائدة الصرف : وفائدته صون القلم واللسان عن الخطأ فى صوغ المفردات طبقاً لما نطقت به العرب ، فهو فى المرتبة الأولى من حيث التعلُّمُ بالنسبة إلى العلوم العربية حتى النحو ، لأنه يؤلف بين أشتات اللغة ، ويَلُم شَعَثها فى قواعد كلية ، وضوابط جامعة ، وتقرِّب الشُّقة على الطالب ، وتغنيه بعض الغَناء عن التنقير فى المعاجم ، باستعمال القياس وتطبيق القواعد ، وقد مرت بك قصة أبى الفتح بن جنى ، ومنها تعرف مقدار عنايتهم بهذا الفن ، وأنهم واضعوه فى المنزلة التى تفوق منزلة النحو ، ولذا تبرءوا من الخطأ فى المفردات ، وعدوه عيباً يُخل بالفصاحة وفى ذلك يقول أبو الأسود الدؤلى :

ولا أقول لِقِدر القوم قد غَلِيتْ ولا أقول لباب الدار مَغْلوق

وأنت تعرف أن علماء البلاغة جعلوا مخالفة القياس المألوف عند العرب مما يتنافى وفصاحةَ المفرد ويبطل بلاغة الكلام .

الميزان الصرفى

هو معيار لفظى اصطلح العلماء على اتخاذه من أحرف (ف ع ل) ليزنوا به ما يدخله التصريف من أنواع الكلم العربية ، كما تواضع غيرهم من أصحاب الحرف على اتخاذ المعايير المختلفة ، لمعرفة مقادير الأشياء . غير أنه لما كانت الألفاظ أعراضاً يتعاقب عليها التغيير الذى لا يقف عند حد معين ، تبعاً لاختلاف معانى المفردات ، واتساع دائرة التخفيف اللفظى فى اللغة — بالغ

علماء التصريف فى ضبط ميزانه وتحرير قواعده ليتسنى لهم استعماله فى جميع الحالات بدون اختلال ،وسأذكر لك بحوث العلماء فى هذا المقام بحثاً بحثاً .

معنى الوزن والغرض

الوزن والزنة فى اللغة مصدران بمعنى التقدير كالكيل ، والمراد منهما هنا « الميزان » وهو اللفظ المصوغ من الفاء والعين واللام ليكون محلا لهيئة الموزون من حركة وسكون وحذف وغيرها ، وهو مشترك بين جميع الكلمات لمجرد الوزن بغض النظر عن دلالته على معانيها أو اشتراكه فى هيئاتها الخاصة بها ، فإذا قالوا : نَصر على وزن فَعَلَ ، ومفهوم على وزن مفعول وفتاح على زنة فعال عنوا بهذا أن (فعل ومفعولاً وفعّالاً) ألفاظ مجردة عن معانى الموزونات ، وعن هيئاتها صيغت للوزن بها فسميت اصطلاحاً وزناً وزنة ، وليست فى الحقيقة وزنا ولا زنة : لما عرفت أنها لا يحمل معانى هيئة الموزونات ولا ذوات الهيئات اللازمة لموادها ، وإنما هى ألفاظ تنطبع فيها هيئة الموزونات وصُوَرُها المختلفة ، كما تنطبع فى المرايا صور المرئيات لا حقائقها .

والغرض من الميزان معرفة أصول الكلمات وما طرأ عليها من زيادة وما اعترى حروفها من تغيير ، بتقديم أو تأخير أو حركة أو سكون أو حذف باختصار . وليس المراد أن هذه المعرفة موقوفة على الميزان ، فإنه لا يستعمل إلا بعد معرفة الأصلى والزائد وما إليهما بطريق القواعد التصريفية ، فلو توقفت تلك المعرفة على الميزان لزم الدور ، بل القصد أن الوزن يبين حال الكلمة وما طرأ عليها بأخصر عبارة تسهيلا على المتعلم .

السر فى اختيار أحرف (فعل) : وإنما اختاروا أحرف (ف ع ل) لأحد أمرين :

الأول — أن الذى يكثر فيه التغيير من أبنية الكلم هو الفعل والأسماء المتصلة بمعناه ، كاسمى الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة وغيرها ، إذ قلما تجد

فعلا أو اسماً يشبهه إلا هو يرجع إلى المصدر الذى هو فعل لغوى بعد حذف زائده ، أو تغيير حركته كنَصَر وناصر ونَصَّار من النصر ، لذلك اختير لفظ (ف ع ل) لأن معنى تركيبه مشترك بين الفعل وشبهه ، فيكونُ لفظ الميزان مشاكلاً لمعنى الموزون .

وقد طردوا هذا الوزن فى الأسماء الخالية من معنى الفعل ، كرجل وجعفر وسفرجل تبعاً لغيرها ، وهذا تعليل الرَّضِى .

الثانى — أن لفظ (فعَل) أعم جميع الأفعال ، فيصدق على كل مادة منها أنها فعل ، قال تعالى : « والَّذِين هُمْ للزَّكاةِ فاعِلون » أى مزكّون وقال جل ذكره : « أَأَنْتَ فَعَلْتَ هٰذَا بآلهتِنا يا إبْراهيمُ » والمشار إليه كسر الأصنام ، وهذا تعليل الجارَبَرْدِى ، ولم يتعرض فيه لوزن الأسماء الجامدة ، ولذلك كان الأول أدق .

وأما وجه كونه ثلاثياً ، فلأن أكثر الكلمات العربية بُنِي على ثلاثة أحرف وذلك أقل ما يوضع عليه الاسم المتمكن والفعل المتصرف . وما ورد منهما أقل من ثلاثة فقد حذف منه ، إما لمجرد التخفيف كيدٍ ودمٍ ، وإما لعلة تصريفية نحو صُمْ وعِدْ وعِدَة .

كيفية الوزن

أولا — إذا كان الموزون ثلاثياً قابلت أصوله بالفاء والعين واللام ، مصورة بالصورة التى يكون عليها ، من حركة وسكون وغيرهما ، فأخذ على وزن « فَعَلَ » وجِذع على وزن « فِعْل » ويسمى الحرف الأول من الموزون فاءَ الكلمة ، والثانى عيناً ، والثالث لامَها[1] .

---

(١) هذا فى الوزن التصريفى ، أما الوزن التصغيرى فلا تكون فيه تلك المقابلة لسر اقتضى ذلك فأوزانه ثلاثة (فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل) لجميع الأسماء ، مجردها ومزيدها ، فأحيمر ، تصغير أحمر على زنة فعيعل فى التصغير ، وعلى أفيعل فى التصريف ، وقس على هذا غيره . وستعرف ذلك بالتفصيل فى كتابنا « القول الفصل » مقرر الصرف للسنة الثالثة .

ثانياً — إذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف فهى على ثلاثة أنواع :

النوع الأول

أن تكون الزيادة ناشئة من وضع الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف وفى هذه الحال يزاد فى الميزان لام أو لامان ، كبعثرَ ، وثعلبٍ ، وفرزدقٍ .

فوزن الأول والثانى « فعْلَل » ووزن الثالث « فَعلَّل » وإنما زادوا من جنس اللام . لأنها طرَف الميزان ، وهم بصدد أن يزيدوا بعد الآخِر ، فكانت اللام أولى ، لبعد الفاء والعين عن الطرف .

النوع الثانى

أن تكون الزيادة بتكرير حرف من أصول الكلمة للتضعيف أو الإلحاق وحينئذ يعبر عن الزائد بحرف من جنس المكرر فيقال فى وزن عظّم « فعَّلَ » بتكرير العين ، وفى جَلبَبَ ، وقِرْشَبٍ[1] « فَعْلَلَ وفِعْلَلٌ » بتكرير اللام ، لإلحاق ، الأول بدحرجَ والثانى بِجِرْدَحلٍ[2] .

وإنما لم يعبروا عن الزائد هنا بلفظه ، للإيذان بأنه مزيد من جنس ما عبر به عنه ، وليفرقوا بين هذا النوع وبين الزيادة من حروف « أمان وتسهيل » .

النوع الثالث

أن تكون الزيادة من حروف « سألتمونيها » وفى هذه الحال تقابل الأصول بحروف « فعل » ويعبر عن الزائد بلفظه ، فقائمٌ ومعلومٌ وأقبلَ وتبعثرَ على زنة « فاعِل ومَفْعُول وأفْعَلَ وتفَعْلَلَ » .

وقد استثنوْا من هذه القاعدة الزائدة المبدل من تاء الافتعال ، فإنه

---

(١) مشترك بين معان ، منها : المسن والسيء الحال ، والأكول ، والضخم الطويل ، والأسد

(٢) الوادى ، والضخم من الإبل ، للذكر والأنثى .

لا ينطق به بلفظه ، بل بأصـله ، فيقال فى وزن ازْدَرَدَ واصطفى « افتعل » لا افدعل وافطعل .

هذا رأى ابن الحاجب ، وعلله بأحد أمرين ، التنبيه على الأصل ، أو دفع الثقل حين النطق بالبدل ، وخالفه الرضىُّ فجوز أن يقال فى وزن ازدجر واصطحب « افدعل وافطعل » مراعاة للظاهر ، ونقل عن عبد القاهر[1] جواز التعبير بالبدل ولو كان من حرف أصلى . فقال عنده على زنة « فالَ » ثم أورد ما ينقض دليـل ابن الحاجب من قول بعض العرب : خَصطُ عن الشىء ، وفُزْدُ بإبدال تاء المتكلم طاء ودالا فى لغة تميم : وقولهم : هَراق المـاء ، لغة فى أراق ، فـكل هذه الأبدال يعبر عنها فى الميزان بلفظها فى الموزون ، ولم يراع فيها دفع الثقل ، ولا التنبيه على الأصل . هذا تلخيص كلامه .

ولنـا أن نجيب بأن ما نقل عن عبد القاهر مخالف لمـا أجمع عليه الصرفيون فى وزن الثلاثى المجرد ؛ و بأن الإبدال فى خصط ونحوه مسموع ، وليس بمقيس[2] على أنا نلتزم أن يقـال فى وزنهما « فعلتُ وفُلتُ » دفعاً للثقل الذى يمجه الذوق ؛ وللتنبيه على الأصل . أما هراق فقال ابن جنى وزنه « أفعل » لا « هَفْعَل » فإن هذا الوزن بناء مجهول لا يعرف فى الأوزان[3] .

---

(١) الظاهر أن هذا عبد القاهر النحوى الحلبى الشـاعر ، أبو الفرج المعروف بالوأواء من حذاق النحويين . مات سنة ٥٥١ هـ . وهو القائل :

طـال فـكرى فى جهول وضـميرى فيـه حائر
يسـتفيد القـول منى وهو فى زى منـاظر

اما عبد القاهر الجرجانى فكان مشهوراً بعلوم البلاغة : توفى سنة ٤٧١ هـ وقيل سنة ٤٧٤ هـ من بغية الوعاة .

(٢) ينقاس هذا الإبدال إذا كانت التاء للافتعال والفاء حرفا من أحرف الإطباق الساكنة ؛ وهى (ص ض ط ظ) نحو اصطبر ، ومثل هذا يقال فى فزد ، فان التاء لاتبدل دالا قياساً إلا إذا كانت للافتعال الذى فاؤه دال أو ذال أو زاى ، نحو أدان وازداد وادكر

(٣) أنظر الصبان ج ٤ ص ٢٢٩ .

تطابق الميزان والموزون

وتخالفهما فى الظاهر

يطابق الميزان اللفظ الموزون إذا حدثت فيه الأمور الآتية :

١ — القلب المكانى نحو : أيِس ، وقسِىّ .

٢ — القلب الإعلالى فى الحرف الزائد . كحمراء ، وصحراء ، ورسائل ، وصحائف .

٣ — الإعلال بالحذف . سواء أكان المحذوف أصلياً أم زائداً ، نحو : صم وإبانة ، ومَبيع .

٤ — تغيير الحركة بسكون للتخفيف . نحو : كِتْف فى كَتِف . وعُصْرَ فى عُصِرَ .

٥ — إدغام حرف أصلى فى زائد للتضعيف[١] ، أو زائدٍ فى مثله . نحو : شدَّد ، واسودَّ ، ونحو مُكرمىّ ، ومسلمِىّ . فأيس على زنة « عفِل » من اليأس وقِسِىٌّ على وزن « فِلِيع[٢] » مفرده قوس ، ومبيع على وزن « مَفيل » على أن المحذوف العين ، وصحراء على زنة « فعْلاء » ، وصحائف على وزن « فعائل » ، وصم على وزن « فُلْ » ، وعِد على زنة « عِلْ » ، وإبانة على وزن « إفَعْلة » بكسر ففتح فسكون ، أو « إفالة » ، ومصون بزنة « مَفُعْل » ، بفتح فضم فسكون ، أو « مَفول »[٣] ، وعُصْرَ[٤] بزنة « فُعْلَ » ، وشَدَّدَ بوزن « فعَّل » واسودَّ بزنة « افْعَلّ » ، ومُكْرِمِىّ بوزن مُفْعِلِىّ » وهلم جرا .

---

(١) أما الزائد لغير التضعيف كتاء الافتعال فى نحو اتصل ، فلا يوافق الميزان موزونه فى الظاهر . بل يوزن اللفظ بحسب الأصل ، على الخلاف الآتى بعد .

(٢) أنظر شرح الجاربردى على الشافية وحاشية ابن جماعة عليه (ص ٢٢ ج ١) من مجموعة شرح الشافية .

(٣) الوزن الأول فى هذا وسابقه للخليل وسيبويه ، والثانى فيهما للأخفش والفراء ، وضبط الوزن من الصبان على الأشمونى (ص ٢٦٢ ج ٤) .

(٤) أصله عصر بالبناء للمجهول ، سكن للتخفيف فى لغة بنى تميم كما سيأتى .

أما إذا حدث فى الموزون الأمور الآتية بعد — فلا يطابق الميزان موزونه بل يجىء الوزن مُبيِّناً للأصل . وهى :

١ — الإعلال بالقلب فى حرف أصلى كقال . وباع . وزنهما « فعَل »

٢ — الإعلال بالنقل والإسكان نحو : يقول ، ويبيع . الأول بزنة « يَفْعُل » والثانى بوزن « يَفْعِل » .

٣ — الإعلال بالنقل والقلب نحو : يخاف وينام : وهما بزنة « يفْعَل » أصلهما يخْوَف وينْوَمُ .

٤ — إدغام حرف أصلى فى مثله ، نحو يشدُّ ويخُصُّ ، أو زائد فى أصلى ، نحو مَرْمىٍّ وسَيِّد وعِصِىّ . وزن الأولين « يفْعُل » والثانى « مفْعُول » والثالث « فيْعِل » والرابع « فُعُول » . هذا . ومعلوم أن المدار فى الإدغام وعدمه فى الميزان أو الموزون على وجود المثلين ، وعلى عدم وجودهما .

٥ — الإعلال بحذف الحركة وحدها نحو : يرْمِى ويغزو . وهما بوزن « يفْعُل »

(تنبيه) اختلف العلماء فى وزن اُسَّمَّع ، واُدَّارَك ، واُطَّلَب ، وخصَّم ونحوها ، فقال الرضىّ : توزن على الصفة التى هى عليها ، فيقال فى وزنها « افّعّل » و «اُفّاعَل واُفعَل ، وفَعّل » أصل الأولين تسمع وتدارك . أبدلت التاء من جنس الفاء ، ثم سُكّن البدل وأدغم فى مثله ، فاجتُلبت همزة الوصل ؛ وأصل الأخيرين ، اطْتَلب واختصم ؛ أبدلت التاء فى الأول طاء على القياس وفى الثانى صاداً لمجاورتها حرف الإطباق ، ثم سكن البدل وأدغم ، فاجتُلبَ همز الوصل فيما سكن أوله ، واستغنى عنه فيما سواه .

وقال غيره : الأليق بالغرض من وضع الميزان أن توزن هكذا تفعَّل وتفاعل وافتعل ، مراعاة لأصلها قبل الإدغام والإبدال ، والنفس ترتاح إلى هذا من تلك الناحية فحسب . أما إذا نظرنا إلى قاعدة الميزان فى الكلمات التى فيها إدغام فإنا نحكم بوجاهة كلام الرضى . يوضح ذلك أن اُحمرَّ بوزن « افعلَّ » وقطَّع بزنة « فَعَّل» فتراهم أدغموا إذا كان أحد المدغمين زائداً والآخر أصلياً

عينا كان أو لاما ، فلتكن الحال كذلك إذا كان أحد المدغمين فاء الكلمة . هذا . ولكن إذا نظرنا إلى أنه لم يعهد فى اللغة تكرير فاء الكلمة مدغمة فى مثلها حكمنا بأن الحق مع مخالفى الرضى . ونُقل عن بعضهم أنها توزن على حالتها مع النطق فى الميزان بأصل البدل ، وعلى هذا فوزن ادّارَك « اتْفَاعَل » واطَّهَّر « اتْفَعَّل » وخَصَّم « فَتْعَلَ » وهو أقل كلفة كما ترى ، ولكن جمهرة العلماء على القول الوسط .

أسئلة

(١) ما السبب فى شهرة معاذ الهراء بوضع « الصرف » وما نصيب تلك الشهرة من الواقع ؟ فصل ذلك وادْعَمْ إجابتك بالدليل .

(٢) ماذا يعنى الأقدمون « بالتصريف » ومن أول من ميز الصرف من النحو بالتصنيف ؟ .

(٣) أى العلماء القدامى كان له أجل أثر فى خدمة هذا العلم ؟ .

(٤) ما الغرض من الميزان الصرفى . ومتى يطابق الموزون ، ومتى لا يطابق وما فائدته إذا لم يطابق ؟ ؟ وضح ما تقوله بالأمثلة .

(٥) متى يزاد فى الميزان لام أو لامان . ومتى يعبر فى الميزان عن الزائد بلفظه أو بأصله ؟ مثل لكل ما تذكر .

نموذج

زن الكلمات الآتية واذكر ما حدث فيها من تغيير واضبط الوزن بالشكل :

أدْلٍ (جمع دلو) أدُل — أدِلْ — ابنٌ — أب — أخوك — أخاك (بالرفع فى لغة القصر) — إخوة — آدُر — (جمع دار) — كلا — كلتا — اضطجع — يدَّارَك — ترضية — تحية — إجادة — آمٍ (جمع أمة) مهات — زَىّ — أُوِىّ — مؤتم — تتمة .

الإجابة

الكلمة	وزنها	ما حدث فيها من التغيير
أدْلٍ	أفْعٍ	أصلها أدلُوٌ على زنة أسهم . قلبت الضمة كسرة فقلبت الواو ياءً ثم أعل إعلال قاض .
أدْلِ	أفعِ	حذفت لام الكلمة لبناء فعل الأمر .
أدِلْ	أفلْ	الأصل أدْوِل مثل أكرم ، نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين .
ابن	أفْعٌ	حذفت اللام لغير علة تصريفية ، وعوض عنها الهمزة
أب	فَعٌ	حذفت اللام لغير علة تصريفية ولم يعوض عنها شيء
أخوك	فَعُوك	حذفت لامها كالحذف فى أب . وهذه الواو علامة الإعراب . ويجوز أن تكون لام الكلمة . فلا حذف إذاً . والأول أرجح ؛ لأن هذه الواو أثر للعامل بدليل تغييرها إلى الألف فى النصب و إلى الياء فى الجر .
أخاك مقصوراً	فعَلٌ	الأصل أخَوُك أبدلت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .
إخوة	فِعْلة	ردت اللام فى التكسير .
آدرٌ	أعْفل	دخلها القلب المكانى : بجعل العين موضع الفاء . والأصل أدوُرٌ أبدلت الواو همزة جوازاً ، ثم نقلت مكان الفاء فأبدلت مَدة من جنس حركة ما قبلها . وواضح أن ضمة العين نقلت إلى الفاء .

الكلمة	وزنها	ما حدث فيها من التغيير
كلا	فِعَل	الأصل كلى . أبدلت الياء ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها ، وهذه الألف كألف فتى ، ولكن اللفظ للتثنية فى المعنى وهذا رأى البصريين .
كلتا	فِعْتَل	وهى ككلا زيدت فيها التاء لتأنيث مدلولها على الرأى[1] السابق . ويرى بعضهم أن التاء بدل من لام الكلمة . فوزنها إذن (فِعْلَى) .
اضطجع	افْتَعَل	الأصل اضتجع . أبدلت التاء طاء ، لوقوعها إثر حرف الإطباق .
يدّارك	يَتَفَاعَل	الأصل يتدارك . أبدلت التاء دالا جوازاً ، ثم أدغمت فى الدال .
ترضية	تَفْعِلة	الأصل الثانى ترضيي بوزن تكريم . حذفت المدة الزائدة دفعاً للثقل وعوض عنها التاء .
تحيـة	تَفعْلة تَفْعِيلة	الأصل تحييي بثلاث ياءات . نقلت حركة الأولى (العين) إلى الساكن قبلها ، ثم حذفت إحدى الياءين ، وعوض عنها التاء . فعلى احتمال أن المحذوف المدة فالوزن « تَفْعِلة » أو للعين تخلصاً من الساكنين فالوزن تفيلة .
إجادة	إفْعَلة إفالة	أصلها إجواد بزنة إكرام : نقلت حركة العين إلى ما قبلها ، ثم قلبت ألفاً لتحركها فى الأصل وانفتاح

(١) أنظر زيادة التاء ص ٨٢ من هذا الكتاب ، ففيها زيادة بيان مع الترجيح .

الكلمة	وزنها	ما حدث فيها من التغيير
		ما قبلها الآن ، فاجتمع ألفان ، فحذفت إحداهما تخلصاً من الساكنين وسيبويه يرى أن المحذوف ألف المصدر لزيادتها وقربها من الطرف ، فيزنها بالوزن الأول . والأخفش والفراء يريان حذف العين لأنها حرف معتل معرض للتغيير فيزنانها بالزنة الثانية . ورُجِّح الأول .
آم	أفْعٍ	الأصل أأْمُو كأفلس . مفرده أمة كشفة . أبدلت الهمزة الثانية مدة من جنس حركة ما قبلها ، ثم قلبت ضمة الميم كسرة ، فقلبت الواو ياء ، ثم أعل إعلال قاض .
أمهات	فُعْلَهات فُعّلات	مفرده على هذا أم بوزن قُفْل ، والهاء زائدة فى الجمع على غير قياس ، وعلى الثانى أمهة بوزن أبَّهة ، فالهاء أصلية .
زَىّ	فَعْل	الأصل زَوْى مصدر زوَى بمعنى جمع . أبدلت الواو ياء للقاعدة ثم أدغم .
أُوِىّ	فُعُول	مصدر أوى يأوى كهوى يهوى . أبدلت الواو ياء كما حدث فى زى ، وقلبت ضمة الواو كسرة لمناسبة الياء .
مؤتمّ	مُفْتَعِل	الأصل مؤتمِم . سكن المِثْل الأول وأدغم فى الثانى .
تتمه	تَفْعِلة	الأصل تَتْمِمَه . نقلت حركة الميم الأولى إلى الساكن قبلها ثم أدغمت فى الثانية .

تمرينات

١ — زن ما تحته خط مما يأتى و بين أصل الموزون واضبط الميزان بالشكل التام :

إن الملأ يأتمِرون بك . فاقضِ ما أنت قاضٍ وهم يخصِّمُون . بل ادَّارَك عِلمُهم . فألقوْا حبالَهم وعصِيَّهم . فاستفتهم أهم أشد خلقاً . فأجاءها المخاض . وظنوا ما لهم من محيص . ولات حينَ مناص . ألا بذكر الله تطمئن القلوب . وليطَّوَّفوا بالبيت العتيق . فهل من مدَّكِر .

ولم أرِ كالمعروف أما مَذَاقُه فحلوٌ وأما وجهُـــه فجميل

٢ — زن الكلمات الآتية مع ضبط الوزن بالشكل :

أبوّة — إردبّ — دوابّ — اتّأد — اصطلى — مَعاد — عادات — سيّئات — مقالات — سماوات — صحراوات — دعاوِى .

٣ — زن ما تحته خط فيما يأتى :

قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا — يا نساءَ النبى لستُنّ كأحد من النساء إن اتّقَيْتُنّ — وقلْن قولاً مَعْرُوفاً — واتّقِينَ اللهَ . حتى إذا أخذت الأرضُ زُخْرُفَهَا وازّيّنتْ — قُل إنى عَلَى بيِّنة مِنْ ربّى — يُحَلَّوْن فيها من أساور من ذهب ولؤلؤاً — ويطوف عليهم ولْدَان مُخلّدُون فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهْتَدَوْا و إن تولّوْا فإنما هُمْ فى شقاق فبهداهُمْ اقتدِهْ .

القلب المكانى

هو نقل الحرف من موطنه فى الكلمة إلى مكان آخر فيها . و يسمى عند علماء اللغة « الاشتقاق الكبير » وهو ضرب من ضروب التوسع فى اللغة .

وأكثره يكون بتقديم أحد أحرف الكلمة على ما قبله . وكله سماعى إلا فى اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام كجاءٍ وشاءٍ عند الخليل وسيأتى الرد على مذهبه .

وقد أسلفنا لك أن الميزان يوافق الموزون إذا حدث فى الكلمة هذا النوع من التغيير .

ثم هو يكثر فى المعتل والمهموز ، ويقل فى غيرهما كامْضَحَلّ واكْرَهفّ من قولهم اضمحلّ واكفهرّ ، بدليل الاضمحلال والاكفهرار . ولم يسمع للمقلوب مصدر من لفظه .

أنواع ما يكثر فيه

يؤخذ من أمهات كتب التصريف أن أنواع هذا القلب خمسة :

الأول : تقديم اللام على العين وهو أكثرها ، ومن أمثلته : ناءٍ يناءٍ فى نأَى ينأَى ، وراءٍ من رأى ، و (شاكٍ[1] ولاثٍ) فى شائك ولائث ، والمهاة وأصلها[2] الماهة ، وأمهى السكين (سقاها ماء) فى أماهها ، وماء السنور (صوت) فى مأى ، وقِسى جمع قوس وجاء عند الخليل . فوزن شاكٍ ونظائرها « فال » وقسى « فِلِيع أو فلوعٌ » والباقى واضح .

الثانى : تقديم العين على الفاء ، ومن أمثلته : أيِس . جاهُ . أينق . آراء . آبار . آدُر (جمع دار) .

الثالث : تقديم اللام الأولى على العين ، وهو قليل ، ومن أمثلته طأمن فوزنه « فَلْعَل » وأصله طمْأن من الطُّمأنينة ومنه اطْمأنّ يطمئن اطمئناناً .

---

(١) شاك إسم فاعل من شاك الرجل يشاك شوكا على وزان خاف يخاف خوفا . أصله شاكو على القلب بزنة « فالع » قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة . ثم أعل بحذف الياء كقاض وأعرب إعرابه . وهذا (أحد) الاستعمالات (الثانى) شائك كخائف على الأصل (الثالث) شاك محذوف العين بدون قلب فوزنه إذاً « فال » وإعرابه كاعراب شائك : ولاث من لاث العمامة يلوثها : عصبها . وهو مثل شاك فى استعمالاته .

(٢) المهاة : البقرة الوحشية ، لبياضها شبهت بالبلورة ، والمهاة البلورة التى تبص أى تلمع من بياضها وصفائها . وشبهت المرأة بالمهاة لصفاء لونها ، أو لحسن عينيها .

هذا رأى أبى عُمَر الجَرْمى[1] فى هذه المادة : ويرى سيبويه أن طأمن أصل ، وطمأن مقلوب منه ، بدليل ورود المزيد وهو اطمأن من الفرع ، والتغيير بالزيادة يشعر بالتغيير بالقلب . والأول هو الرأى ؛ إذ من المتفق عليه أن كثرة تصرف أحد النظمين المتحدى المعنى المختلفى الترتيب كما هنا دليل على أصالته . كما قالوا فى شواع إنه مقلوب شوائع ، لأنه يقال فى الكثير : شاع يشيع فهو شائع ، ولا يقال : شعى يشعى فهو شاعٍ . وليست هذه المادة من النوع الذى نحن بصدده ، وإنما سيقت لإيضاح الدليل . ومثل طأمن فى القلب خَرشَب مع خَشْرَب : لم يُحكم العمل : كما يأتى فى الاشتقاق .

الرابع : تقديم اللام على الفاء كما فى كلمة « أشياء » على أصح المذاهب الآتية بعد .

الخامس : تأخير الفاء على اللام ، ومن أمثلته « الحادى » اسم فاعل من لفظ العدد ، مقلوب الواحد ، وأصله الحادو . أبدلت الواو ياء لوقوعها أثر كسر فوزنه « العالف » والنوعان الأخيران كسابقهما فى القلة ، بالنسبة إلى النوعين الأوّلين .

أدلة القلب

ذكرت الشافية لمعرفة القلب فى المقلوب ستة أدلة يغنى بعضها عن بعض وبعضها لا يدل على المطلوب ، واقتصر ابن عصفور فى مقربه على أربعة منها

---

(١) ذكر هذا العلم محرفا فى الطبعات السابقة ، وقد نشأ التحريف من متابعة نسخة الخصائص المطبوعة لابن جنى ، ولسان العرب ، إذ ذكر فيهما هكذا : « أبو عمرو » بواو بعد الراء .
والصواب أبو عمر بدون واو . والجرمى بفتح الجيم نسبة إلى بنى جرم بن زيان من قبائل اليمن لأنه من مواليهم . وقد اشتهر بهذه النسبة (الجرمى) . واسمه صالح بن إسحاق ، وكنيته أبو عمر وهو من أعلام الطبقة السادسة من البصريين ، ولم يلتق بسيبويه ، وعاصر الإمام المازنى ، وإليهما انتهت رياسة علم النحو ، أنظر بقية ترجمته فى بغية الوعاة للسيوطى ، ونشأة النحو للأستاذ الشيخ محمد الطنطاوى .

وابن مالك فى تسهيله على دليل واحد . والتحقيق أنها ترجع إلى دليلين : أحدهما عام ، والثانى خاص بسيبويه رحمه الله .

الدليل العام :

هو أنه يعرف القلب فى المقلوب بأصله الذى اشتق هو منه . وطريق معرفة هذا الأصل هو فقه اللغة ، فناءٍ وراءَ من النأى والرأى ، إذ ليس لها مصدر إلا ذلك : وشاكٍ ولاثٍ من الشوْكة واللوْث ، وأيِسَ من اليأس . قال ابن جنى فى المنصف : اليأس مصدر المقلوب وأصلِه ، وأما الإياس فهو مصدر آس الأجوفِ الواوى العين بمعنى أعطى . فإياس أصله إواس . قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة كما فى قيام : ومعناه عطاء ، وبه سمى تفاؤلا .

ولو كان إياس مصدر أيس لوجب أن يعل فيقال آس يآس كهاب يهابُ ولـكنهم صححوا العين فى الماضى والمضارع مع موجب الإعلال فقالوا : أيِسَ يأيَس كما قالوا يَئِس ييأس : فدل ذلك على أن أيس مقلوب من يئس وأن مصدره اليأس[1] اهـ بتصرف .

هذا ، وردُّ ما ذكر فى الأنواع إلى الأصل واضح ، فلا نطيل بذكره .

والخلاصة : أن المقلوب إذا كان فعلا نحو أيِس وناء ، أو اسما مشتقاً كالحادى وشاك — يعرف القلب فيه بمصدره ، وإذا كان جمعاً فبمفرده ، كأينق

---

(١) هذا الذى ذكره ابن جنى أجمع عليه علماء التصريف فيما أظن . وقد رجعت إلى كتب اللغة المشهورة فوجدت فى أكثرها اضطرابا ، ففى المصباح للفيومى أن أيس أيساً من باب تعب . وإسم الفاعل منه أيس كتعب وآيس بوزن فاعل ، ولم أر هذا لغيره من أهل اللغة ، وفيه يقول : وقيل مقلوب من يئس ، وفى مختار الصحاح ما يفيد أن يئس وأيس لغتان وبابهما فهم ، وفى القاموس وشارحه أن أيس مصدره إياس ولم أجد ذلك فى كتب اللغة ، وفى اللسان ما يوافق رأى علماء الصرف ، ولعله الصواب . والظاهر أن صاحب المختار اختلط عليه آس يئيس أيساً بمعنى لان وذل فأثبت مصدره لأيس ، وأن صاحب القاموس وقع فى مثل ذلك فظن إياساً مصدر آيس ، وليس كذلك ، بل هو مصدر آس يؤوس بمعنى أعطى كما تقرر قبل ، وفى اللسان ما يؤيده ، ولا أعلم وجهاً لما فى المصباح .

وآبار ، و إن كان جامداً كجاهٍ عرف القلب فيه بكثرة تضاريف الأصل الذى هو وَجْه . وهى وجهُ وجاهة فهو وجيه ، وتوجّه وواجَهَ ومصدرُهما .

الدليل الخاص :

وهو أن يترتب على عدم اعتبار القلب فى الكلمة لزوم منع الصرف بغير سبب ، وهذا دليل سيبويه وأستاذهِ الخليل ، وخالفهما فيه الكوفيون والأخفش من البصريين . وتطبيقه على كلمة « أشْياء » فقد وردت فى قوله تعالى : « يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمنوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْ كُمْ » ممنوعة من الصرف بلا خلاف بين العلمـــاء ، ولكنهم اختلفوا فى سبب المنع من التنوين على أربعة أقوال :

أشهرها — قول الخليل وسيبويه ، وهو أنها منعت الصرف لأنها فى الأصل على زنة « فعلاء » كحمراء ، فأصلها شيئاء . دخلها القلب كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين ، فقدمت اللام وهى الهمزة الأولى ، وجعلت موضع الفاء فصارت أشياء بوزن « لَفْعاء » ولولا اعتبار القلب للزم منع الصرف بغير علة ، إذ يكون وزنها مع عدم القلب « أفعالا » كأسماء وليس هذا الوزن من أوزان ألف التأنيث الممدودة فيمنع الصرف . وهى عندهما اسم جمع كطرْفاء . مفرده طرفه (بفتح الراء) و به سمى الشاعر المشهور .

والدليل على أن أصلها فعلاء مايأتى :

(١) تصغيرها على لفظها فى قولهم « أُشَيَّاء » .

(٢) جمعها قياساً على أشاوى (بكسر الواو وفتحها للتخفيف) ولم يثبت أن أفعالا يجمع قياسا على فَعَالِىَ ، و إنما جمع سماعا على أفاعيل كأقاويل .

(٣) منعها من الصرف ولو كانت على زنة أفعال كما يقول الكسائى لم تمنع منه لما سبق قريباً .

بقى من أدلة القلب — عند الخليل — أن يترتب على عدمه اجتماع همزتين فى الطرف ، كجاء وشاء ومؤنثهما . اسمى فاعل من جاء وشاء ، فوزنهما عنده « فالٍ » وأصلهما جايئ وشايئ على زنة فاعل . نقلت الهمزة إلى موطن العين فصارا بلفظ جائى وشائى بزنة « فالِع » ثم أعلا إعلال قاض . ولو لم يعتبر القلب للزم أن يقال جائئ وشائئ بهمزتين فى الطرف . أولاهما المنقلبة عن عين الكلمة كما فى بائع ، والثانية اللام . وذلك مستكره يجب الاحتراز عنه بارتكاب القلب .

أما سيبويه فلا يعتد بهذا الدليل ، ولا يدعى القلب فى جاء ونحوه ، وإن أدى تركه إلى اجتماع همزتين فى الطرف ، بل وزنه « فاعٍ » كقاض ، وأصله جائئ بهمزتين على زنة فاعل . أبدلت الثانية ياء على قاعدة اجتماع الهمزتين فى الطرف ، وأعلى مثل قاض ، ولامحذور فى ذلك وإنما يجب الاحتراز عن المستكره إذا أدى عدم اعتبار القلب إلى اجتماع همزتين فى هذا المكان على سبيل البقاء ، أما إذا كان هناك سبب لزوال الاستكراه فلا يجب الاحتراز عنه بادعاء القلب الذى هو خلاف الأصل باتفاق ، وهاهنا سبب يزيل الكراهية ، وهو تحكيم القياس فى الهمزة الثانية بقلبها ياء .

والذى يظهر لى أخذاً من كلام الرضى وغيره من المحققين أن الخليل كان يرتكب القلب فيما ذكر ، فراراً من توالى إعلالين فى الكلمة . وهما قلب العين همزة ، وحذف اللام تخلصاً من الساكنين . وذلك لازم على مذهب سيبويه ، فلما نوقش بأن توالى إعلالين على القياس أخف من ادعاء القلب الذى هو خلاف القياس — رجع إلى قول تلميذه سيبويه ؛ فقد حكى هذا عن الخليل أنه قال :

إذا اجتمعت همزتان فى كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو جاء ، وآدم . إذا تقرر هذا علمت أنه لايصلح دليلا على القلب ؛ وإنما جئت به لمجرد

البحث . و بعد فهذا النوع من التغيير يتصل بفقه اللغة تمام الاتصال ، إذ هو ضرب من ضروب الاشتقاق الذى لا دخل للقياس فيه ، وذِكره فى كتب التصريف لمناسبة الوزن الصرفى فحسب ، و إن أردت المزيد فعليك بمطالعة المزهر للسيوطى ص ٢٢٩ ج ١ ، وفى الخصائص لابن جنى من هذا شىء كثير ، وذهب ابن دُرُسْتوَيْه[1] إلى إنكار القلب ، مدعياً أن ما يسمى مقلوباً لغةٌ أخرى ، ولم يوافقه العلماء على ذلك .

تمـــرين

زِن ما يأتى ، واضبط الميزان بالشكل و بين أصل الموزون :

أيْنُق . رَعَمْلى (لغة فى لعمرى) أجحم (فى أحجم) . لقلق (فى قلقل) هار (من هارَ) آذان . آرام . يناء (بمعنى يبعد) . جائية . شواع (متفرقة) . أوَالى (جمع أوّل) لَوامِى (جمع لائمة) .

حروف الزيادة

تمهيد : لتمييز الحرف الزائد من الأصلى شأن عظيم فى تطبيق قواعد التثنية وجمع التكسير والنسب والتصغير ؛ وفى الوقوف على الأبنية الأصلية التى تؤدى معنى بسيطاً ، فإذا زيد فيها حرف أو أكثر دلت فى الغالب على معنى مركب ، وعلى الصيغ الثلاثية أو الرباعية الأصول من الأسماء التى إذا زيدت بحرف أو حرفين أُلحقت بالرباعى أو الخماسى الأصول فى التكسير والتصغير ، وعلى الصيغ الثلاثية من الأفعال المزيد فيها حرف لإلحاقها بالرباعى الأصول فى جميع تصرفاته من الماضى والمضارع والأمر ، واسمى الفاعل والمفعول والمصدر واسمى الزمان والمكان .

---

(١) ضبطه السيوطى فى بغية الوعاة بضم الدال والراء ، ونقل عن بعضهم بفتحهما ، وهو من النحاة المشهورين بسعة العلم ، صحب المبرد ؛ وصنف فى النحو واللغة : مات سنة ٣٤٧ هـ

ومنه متفق : همزة الممدود فى التثنية — إن كانت أصلا كبراء (علماً) صحت فتقول : براءان ، وإن كانت للتأنيث كصحراء أبدلت واواً فتقول : صحروان وإن كانت بدلا من أصل كسماء جاز فيها وجهان التصحيح والقلب واواً والتصحيح أرجح ، وإن كانت للإلحاق كعلباء ساغ فيها القلب والتصحيح ، والقلب أرجح ، وسر هذه الأعمال مبين فى موضعه ، والنسب إلى الممدود على وَفْق تثنيته فى كل أنواعه .

ومنه آخر فى التكسير : الياء الثالثة إذا كانت أصلية لم تعمل فى الجمع فنقول فى معيشة : معايش ، وإذا كانت زائدة كياء كصحيفة أعلت حتما ، فتقول صحائف والأمثلة لذلك كثيرة فى الأبواب التى ذكرناها .

لهذا عنى العلماء بوضع القواعد لتمييز الحرف الزائد من الأصلى فى المفردات المزيد فيها ، غير أن تطبيق تلك القواعد على جزئياتها أمر عسير ، والطريق إليه وعر ، لرجوعه إلى الاشتقاق ، وهو واد مترامى الأطراف ، متسع الأرجاء مجهول الحدود ، خصوصاً فى الأسماء التى تكلم بها العرب من لغات أخرى كمريمَ ومَدْيَنَ وإبراهيمَ وإسماعيلَ وَمَنْجَنِيقٍ وَمَنْجَنُونٍ ويَسْتَعُورٍ[1] ، وهى كثيرة فى اللغة .

وسأحاول بحول الله وقوته تذليل هذه الصعوبات ما استطعت إلى ذلك سبيلا .

تعريف الزائد

هو ما يضاف إلى أصول الكلمة لغرض معنوى أو لفظى ، ويصح سقوطه فى بعض تصاريفها حقيقة أو حكما . وأصول الكلمة هى الفاء والعين واللام . كما سبق بيانه فى كيفية الوزن . فالأقسام العقلية أربعة . والمتحقق منها ثلاثة :

---

(١) من معانيه الباطل ، والكساء يوضع على عجز البعير .

الأول : الزائد لمعنى مع سقوطه حقيقة . كألف . ناصر ، وميم وواو منصور ، وهمزة أكرَمَ ، وراء كرّمَ من النصر والكرم .

والثانى : الزائد لغير معنى مع سقوطه حقيقة كألف غزال ، وواو عمود ، وياء قضيب ؛ لسقوطهن من فرع اللفظ ، وهو الجمع المكسّر ، وواو جوهرٍ [1] وكوثرٍ [2] وياءِ بيطرَ وصيرفٍ ، لسقوطهما من الأصل ، وهو الجهارة (الفخامة والحسن) والكثرةُ والبطْرُ ؛ وهو شق الشيء . ومنه البَيْطار لمعالج الدواب ، وفِعْله بَطَر ، كنصر وضرب ، والصرْف ، وهو رد الشيء ، والصّيرف الماهر فى تصريف الأمور وصرّاف الدراهم . والجمع صيارفه والهاء للنسبة .

والثالث : الزائد لغير معنى مع سقوطه حكما ، كواو كوكب [3] ؛ فإنها مقدرة السقوط فى أصل الوضع ، وإن لم يصح سقوطها فى الاستعمال . وإنما حكم بزيادة الواو فى هذه الحال حملا على ماثبتت زيادته بالاشتقاق فى مثل هذا الموضع . نحو واو جوهر وكوثر .

ثم الغالب فى الحرف الزائد أن يسقط لغير علة تصريفية ، بل للاشتقاق أو الرجوع إلى أصل اللفظ أو فرعه كما سيجىء . ومن غير الغالب سقوطه لعلة صرفية ، كسقوط همزة أكرم ونحوه من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله . وحذف ألف ارعوى ونحوه عند الإسناد إلى واو الجماعة .

أما الأصلى فالغالب فيه أن يسقط لعلة صرفية . كسقوط الواو من يعد ، والياء من بع ونحوهما . ومن غير الغالب حذف اللام من يد وسنة وأمثالهما .

---

(١) الجوهر كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به .

(٢) من معانية الكثير من كل شيء ، والإسلام ، والنبوة ، ونهر فى الجنة تتفجر منه جميع أنهارها ، وشاهد الأول قول الكميت :

وأنت كثير يابن مروان كوثر وكان أبوك ابن العقائل كوثرا

(٣) واو كوكب لا معنى للفظ بدونها ، ولكنها مزيدة للالحاق بجعفر قصداً ، وجاء المعنى تبعاً لذلك ، فالمقصود بالذات هو الغرض اللفظى .

والعلة الصرفية فى هذا المقام نوعان :

(أولهما) الثقل كهمزة أأكرم مضارع أكرم وواو يَوْعد مضارع وعد .

(وثانيهما) التقاء الساكنين ، نحو : دعا ورمى وارعوى عند الإسناد إلى واو الجماعة ، وهذان الأمران يقتضيان حذف الحرف الموجب للثقل بنوعيه ؛ فيقال : أُكْرِمُ ويعِدُ فى الأول ، ودعَوْا وَرَمَوْا وارْعَوْوا فى الثانى .

أنواع الزيادة

اعلم أن الحرف الزائد على ضربين :

الضرب الأول : الحرف المكرر من جنس أصول الكلمة ، ويكون جمع حروف الهجاء إلا الألف ، ويجىء للإلحاق وغيره ، والغالب فى هذا الضرب ألا يدل على معنى أكثر مما يدل عليه المجرد منه ، إلا مكرر العين فى الفعل واسمىْ فاعله ومفعوله وصيغة فعّال للمبالغة أو النسب نحو (كلّم وزكى) ، « بتشديد اللام والكاف » ونحو مكلّم ومزكٍّ (بكسر اللام والكاف وفتحهما) ونحو شداد ووزّان ، وعَطّار ، وبزّاز .

ثم المكرر : إما عين ، وإما لام ، وإما عين ولام ، وإما فاء وعين ، ودونك الأمثلة :

مثال تكرير العين مع الاتصال فى الاسم نحو قُلّبٍ (محتال بصير بتقلب الأمور) وقِنَّب لنوع من الكَتّان ، الأول ملحق بطحلب ، والثانى بدرهم ، وقد ورد فى قنَّب الضم أيضاً ، وفى الفعل نحو شرّف وعظّم .

ومثاله مع الانفصال فى الاسم نحو عَقَنْقَلٍ للكثيب المتراكم ، وسَجَنْجَلٍ للمرآة ، وهما ملحقان بسفرجل ، وفى الفعل نحو اعْشَوْشَبت الأرض ، واحدوْدَب الظهر .

وشرط الزيادة فى هذا أن يكون الفصل بحرف زائد كالأمثلة السابقة ،

فإن فصل بأصل نحو : حَدْرَدٍ للقصير ، فالجميع أصول ووزنه « فعْلَل » كجعفر .

ومثال تكرير اللام مع الاتصال فى الاسم نحو : قُعْدُد للقريب الآباء من جهة الجد الأكبر[1] وهِجَفّ للجافى الثقيل ، الأول ملحق ببرقع ، والثانى بقمَطْر . وفى الفعل نحو أبيضّ وجلبَب واقْعَنَسَسَ (رجع إلى الخلف) ، ومع الانفصال فى الاسم خاصة . نحو جنْدَقُوق لبقلة معروفة .

ومثال تكرير العين واللام مع مباينة الفاء ، وأغلب الظن أنه لا يكون إلا فى الاسم نحو سمعْمَعٍ لصغير الرأس ، وبَرَهْرَهَةٍ للمرأة البيضاء الشابّة ، وغَشَمْشَمٍ للرجل الذى لا ينثنى عن مراده .

ومثال تكرير الفاء والعين مع مباينة اللام : مَرْمَريس ومَرْمَريت كلاهما للداهية . ولم يرد غيرهما فى اللغة ، الأول من المراسة وهى الشدة . والثانى من المَرْت بالتاء . وهى المفازة ، ولعل إرادة الداهية من المرمريت لأن المفازة سبب فى حدوث الداهية لمن يكون فيها .

و إنما حكموا بزيادة التضعيف فى هذا وما قبله ؛ لأنه يبقى بعد زيادة المثلين ثلاثة أصول وهى أقل بنية الكلمة .

أما مكرر الفاء وحدها مع الفصل بأصلى نحو قَرْقَفٍ بوزن جعفر للخمر يرعَد عنها صاحبها ، وسُنْدُسٍ لرقيق الديباج ، أو الفاء والعين فقط كسمسمٍ ولؤلؤٍ ، وزَلْزَلَ وَوَسْوَسَ فليس بزائد على المختار ، فوزن الجميع « فعْلَل » .

الضرب الثانى — ما ليس من جنس الأصول ، ويلحق الأسماء والأفعال . ويكون الزائد فيه حرفاً واحداً أو أكثر . ومواقع الزيادة فى الأسماء أربعة :

قبل الفاء كهمزة أفضل ، و بين الفاء والعين كألف صائم ، و بين العين واللام كواو عجوز ، و بعد اللام كألف ظَمْأى وتكون منفردة أو مجتمعة . (وتفصيل ذلك فى مقرر الفرقة الثانية من الكلية) .

---

(١) ويستعمل فى البعيد الآباء من باب الضد .

أما الزيادة فى الأفعال فلها أوزان خاصة ، يأتى الكلام عليها فى موضعه . ومن أمثلتها : أخرجَ وسالمَ ودَهْوَر وانمحَى . واجتمع وتبالَهَ وتشَيْطَن واستخْبَرَ وأفادَ . ولا يكون الزائد فى هذا الضرب إلا من حروف عشرة جمعت فى تركيب « سألتمونيها » أو « هويتُ السِّمان » .

يحكى أن تلميذاً سأل أستاذه عن هذه الحروف فأجاب : سألتمونيها ، فلم يفْطَن للجواب ، فكرر السؤال ، فقال الأستاذ « اليوم تنساه » فقال والله لا أنساه أبداً . فقال : قد أجبتك مرتين يا أحمق ! .

ويقال إن المبرد سأل شيخه المازنى عنها فأنشد :

هويتُ السِّمان فشَيَّبْنَنِي وقد كنت قِدْماً هويت السِّمانا

ومعنى كونها حروفَ الزيادة أن الزائد لغير تكرير أصل من أصول الكلمة لا يكون إلا منها . سواء أكان للإلحاق كالواو فى جوهرٍ ورهوك ، والياء فى صيرفٍ وبيطرَ . أم لغيره كألف قاوَمَ وواو دخُول ، وألف وهاء كتابيه . وليس المعنى أنها تكون أبداً زائدة ، إذ قد تتكون منها جميع أصول الكلمة نحو سأم ونام . وقد سبق أن الزائد إذا كان تضعيف أصل يكون من هذه الأحرف وغيرها عدا الألف ، وللالحاق وغيره .

وإنما اختيرت هذه الأحرف للزيادة ، لأن ما يقرب من ثلثها حروف مدّولين . وهى الألف والواو والياء التى هى أخف حروف الهجاء فى النطق . ولذا كثرت فى كلامهم أصلية وزائدة ، وأما قول النحاة إن الواو حرف ثقيل فهو بالنسبة إلى أخويه الألف والياء . وباقى الأحرف أشبهت حروف المد واللين فى كونها من مخرجها كالهمزة والهاء ، أو لقرب بعضها من بعض فى المخرج كباقيها .

أغراض الزيادة

علم من تعريف الزائد فيما سبق أن الزيادة تكون لغرضين : أحدهما يرتبط بالمعنى ، وثانيهما باللفظ : وهذا تحته ستة أنواع وهى : —

١ — الزيادة لتطويل الصوت ، كألف رسالة وياء صحيفة وواو عمود .

٢ — للتعويض عن محذوف ، كهمزة اسم وتاءات صلة وإفادة وتسمية الأول عوض عن لام الكلمة ، والثانى عن فائها ، والثالث عن عين أومدة ، والرابع عن مدة التفعيل الزائدة أو عن لام الكلمة .

٣ — لتكثير أحرف الكلمة كألف قَبعْثرًى للجمل العظيم الكثير الوبر . فإنها ليست للتأنيث لوروده منصرفا ، ولا للالحاق ، إذ ليس فوق خماسى الأصول ما يلحق به . فتعين أن تكون الزيادة لتكثير الحروف لا غير ، ونون كَنهْبَل بفتح الباء وقد تضم لشجر عِظام . فقد ورد محذوف النون مع اتحاد المعنى . فهى للتكثير فى لغة الضم ، وللالحاق فى لغة الفتح .

٤ — لإلحاق بناء ببناء آخر ، ويكون ذلك فى الأسماء والأفعال ، كجورب للالحاق بجعفر ، وشريفَ للالحاق بدحرج ، وسأتكلم على زيادة الإلحاق عقب هذا البحث .

٥ — لإمكان الابتداء بالساكن كهمزة الوصل ، و إمكان الوقف على المتحرك الذى بقى بعد التصريف على حرف واحد . نحو عِهْ وقِهْ ولِهْ ، أمر من وعَى ووقَى وولِىَ .

٦ — لبيان الحركة أو الحرف ، مثل هاء السكت فى ماليَهْ وواعمراه .

أما الزيادة لمعنى ففيما عدا ذلك . نحو الألف فى نحو قائم ، والميم والواو فى مثل مفهوم ، والهمزة والنون فى نحو انفتح ، والسين والتاء فى نحو استغفر والياء فى نحو بيَّن ، والتّاء والدال فى مثل تقدم والميم فى « مَفْعَل » بفتح الميم وكسر العين وفتحها

مراداً به الزمان والمكان والمصدر على التوزيع ، وفى « مِفْعَل ومِفعَلَة ومِفْعال » بكسر الميم فيها للآلة . وأكثر ما تكون الزيادة فى لغة العرب لهذا الغرض . فجملة الأغراض تفصيلا سبعة ، وستبين معانى صيغ الزيادة كل فى موضعه إن شاء الله تعالى .

زيادة الإلحاق

ينبغى أن تعلم :

أولا — أن زيادة الإلحاق سماعية لا يسوغ لك أن تقيس عليها إلا ما حكى عن سيبويه فى مضعف اللام من صيغ التمرين خاصة كأن يقال : ابْنِ من ضرب ودخل على زنة دحرجَ ورُقْع ، فتقول ضَرْبَبَ ودُخْلُل ، وهلم جرا .

ثانياً — أن فائدة الإلحاق ترجع إلى الاتساع فى اللغة ، إذ ربما احتاج الشاعر أو الناثر إلى اللفظ الملحَق لإقامة الوزن أو توازن السجع .

ثالثاً — أن ما يذكر من الفرق بين هذه الزيادة وغيرها ، ومن شرط إلحاق المزيد بمثله هو كالعلامات اللاحق وليس بقواعدَ كلية ، لما سيأتى من أنها لا تطرد . وهذا فى الأسماء ، أما الإلحاق فى الأفعال فيكاد ينضبط بأوزان مشهورة ، وإن كان فى اللغة أوزان أخر لم تشتهر .

معنى الإلحاق

هو — كما قال الرضى — أن تزيد على أصول بناء حرفاً أو حرفين زيادة غيرَ مطردة فى إفادة معنى ، ليصير البناء بتلك الزيادة مثل بناء آخرَ فى عدد الحروف وحركاتها المعَيَّنة والسكنات ، وفى تصاريفه من الماضى والمضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول والمصدر إن كان الملحق به فعلا ، نحو حوقل بمعنى ضعف ، وتشيطن . الأول ملحق بدحرج ، والثانى بتدحرج ، والتصاريف لا تخفى عليك ،

وفى طريقة تصغيره وتكسيره إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً نحو كوثر . تقول فى تصغيره كويثر ، وفى تكسيره كواثر . كما تقول جعيفر وجعافر . ومثال ما ألحق بحرفين « ألندد ويلندد » لشديد الخصومة .

فقولنا : زيادة غير مطردة فى إفادة معنى — قيد لإخراج همزة نحو أفعل للتفضيل وميم « مَفْعِلَ » للزمان والمكان والمصدر ، وميم « مِفْعَلة » للآلة ، ونحو ما ذكر مما اضطردت زيادته لإفادة معنى ، فليست هذه الزيادات للإلحاق وإن صارت الكلمة بها كالرباعى فى الحركات والسكنات المعينة ؛ لظهور إفادتها المعانى السالفة ، فلا نحيلها على الغرض اللفظى مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوى . وظاهر أن همزة أَفْعَلَ وعينَ تفعّلَ ، وألفَ فاعَلَ ، نحو أكرم وكرّم وكارَمَ من هذا القبيل ، وإن وافقت دحرج فى الحركات المعينة والسكنات .

وقولنا : وفى تصغيره وتكسيره . للاحتراز عن نحو كتاب ، فليس ملحقاً وإن كان على وزن قمطر ؛ لأن جمعه قماطر ولا يجمع كتاب على كتائب ، بل على كتب . أما جمع شِمال بكسر الشين على شمائل فغير مطرد[1] .

وقولنا : لا خماسياً قيد فى التشبيه بالتصغير والتكسير ، لإخراج ما ألحق بالخماسى المجرد من ذلك الشبه ، نحو سَمَيْدَعٍ للسيد الكريم الشريف الموطأ الأكناف ، وهو بالدال على الأصح ، وعَمَلّسٍ[2] كلاهما ملحق بسفرجل ، فإذا صغرا أو جمعا جمع تكسير حذف منهما الحرف الزائد وهو غير آخر ، ولا يبقى الزائد حينئذ إلا إذا كان حرف لين قبل الآخر ، نحو كناهير وكُنَيْهِير فى جمع وتصغير كنهور بوزن « فَعَلْوَل » وهو السحاب المتراكم . ويحذف الزائد من نحو قِرْشَبٍّ . ملحق بجردحل ، وهو آخر .

فتلخص أن الملحق بالخماسى يحذف منه الزائد أين كان ، إلا إن كان لينًا قبل

---

(١) انظر شرح الرضى على الشافية (ص ٥٦ ج ١) طبعة حجازى ، والتنبيه الثالث من الأشمونى فى جمع (فعائل) .

(٢) من معانيه القوى على السير السريع ، والذئب الخبيث .

الآخر ، ولا يحذف منه آخره فقط كما يحذف آخر الخماسى الأصول فى التصغير والتكسير . فتقول فى تصغير سفرجل وجِرْدَحْل سَفَيْرِج وجُرَيْدِح ، وفى تكسيرهما سفارج وجرادح ، بحذف الآخر لا غير . أما الملحق بالرباعى فإنه شبيه به فيما ذكر باطراد .

علامات الإلحاق

(١) ألاّ تطرد زيادته لإفادة معنى زائد على معنى الأصل . نحو عَمْلسٍ وعَملَّس ، وجَحْفَلَة وجحَنْفَل . ويجوز أن يتغير معنى الأصل بزيادة الإلحاق ، كما فى (جلْبَبَ وجلَبَ ، وحَوْقَل[1] وحَقِل) فإن معنى المزيد يخالف معنى الأصل فى كل منهما . وذلك واضح . بل نص العلماء على أن الأصل قد لا يكون له معنى فيُصبح بزيادة الإلحاق ذا معنى ، وذلك نحو كوْكب . فإنه لا معنى لكَكب بدون حرف الإلحاق .

(٢) ألاّ يدغم الحرفان المتماثلان مع موجب الإدغام ، نحو قَرْدَدَ للأرض الغليظة المرتفعة ، وقُمْدُدوأقْعَنْسَسَ . الأول ملحق بجعفر ، والثانى ببُرْثُن ، والثالث باحرنْجَمَ ، وإنما لم يدغم فيها محافظة على الوزن ، ولذا وجب الإدغام فى مَرَدٍّ وأشدَّ واحمرّ ، لأن الزيادة فيها لمعنى ، فلم يراعوا الغرض اللفظى .

(٣) أن توجد الكلمة المزيد فيها موافقة لوزن من الأوزان الأصلية فى الحركات والسكنات . أو لوزن من أوزان المزيد فيه ، وشرط هذا أن يكون حرف الإلحاق متحداً ذاتاً وموضعاً[2] فى الملحق والملحق به كما فى همزة ونون اقعنسس وتاء تشـــيطن للإلحاق باحرنجم وتدحرج ، وهذا الشرط خاص

---

(١) حقلت الفرس من باب تعب : أصابها وجع فى بطنها من أكل التراب .

(٢) فلا يقال فى نحو اجلوذ واعشوشب إنه ملحق باحرنجم : لأن الواو فيهما فى مقابلة النون وهى مغايرة لها ، ولهذا ضعف قول سيبويه إن سؤدداً ملحق بجندب بفتح الدال المزيد نونه ، لعدم تماثل الزائدة ذاتاً ومكاناً ، وقوى قول الأخفش ، إن نحو سؤدد ملحق بجخدب (بفتح الدال للأسد) لثبوته عنده كوزن أصلى . اهـ من الرضى .

بحرف الإلحاق إذا لم يكن مقابل أصـل . أما مقابل الأصل فلا يشترط فيه ذلك ، بل قد يكون مخالفاً وهو الـكثير ، كجوهر ملحق بجعفر ، وقد يكون متحداً وهو قليل . نحو سُلَّم ملحق بطُحلَب ، وهو مجرد اتفاق ، ولنا أن نُلحقه بخُجْدب ، وحينئذٍ يختلف الحرفان : وإنما يكثر ذلك[1] فى مزيد الثلاثى من الأفعال[2] . إذا عرفت هذا سهل عليك أن تحكم بالإلحاق على نحو . جِلَّق بكسر الجيم وتشديد اللام مفتوحة ومكسورة (دِمَشْق) وجَدْوَلٍ ورَعْشَنٍ (بفتحتين بينهما ساكن) وعقَنْقَل واحْرَنْبَى (تهيأ للغضب والشر ، ويقال فيه احرنبأ بالهمزة آخره ، ويستعمل مسنداً للعاقل وغيره) وهاك طوائف من الأسماء المزيد فيها للإلحاق لتـكون نبراساً ينير أمامك السبيل :

أولا — من الملحق بالرباعى : جَوْهَرٌ وزينبُ وجدولٌ ومَهْدَدُ (اسم امرأة) وأَرْطًى وعِرَضْنَةٌ (مِشية فيها انحراف لنشاط صاحبها) وفِرْسِنٌ ، وهو للبعير كالحافر للدابة ، وسَنْبَتَة ، وهى الحقبة من الدهر ، وعَنْسَلٌ للناقة السريعة ، وعَنْبَسٌ من العبوس للأسد ، وخِدَبٌّ (بكسر ففتح فشد) للضخم ، وقُنْبَر وعُنْدَد (يقال مالى عنه عُنْدَد أى بد) وأوزانها على التوالى : فَوْعَل وفَيْعَل وفَعْوَل وفَعْلَل وفَعْلًى وفِعَلْنَة (بكسر ففتح فسكون) وفِعْلِن (بكسرتين بينهما سكون) فَعْلَتَة (بفتحتين بينهما سكون) وفَنْعَل (بفتح فسكون) وفِعَلٌّ وفُنْعَـل (بضم فسكون ففتح) وفُعْلَل بالضبط السابق مكرر اللام .

ثانياً — من الملحق بالخماسى من مزيد الثلاثى ، وهو نوعان :

(ا) ملحق بسفرجل . نحو صَمَحْمَح للرجل الشديد ؛ وكَرَوَّس للعظيم الرأس

---

(١) أى اتحاد حرف الإلحاق فى الملحق والملحق به .

(٢) هذا القيد مراعاة لمذهب سيبويه الذى يلحق المزيد من ثلاثى الأسماء بمثله ، نحو سؤدد وقعدد للالحاق كما مر قريباً ، وعلى ما حققنا قبل هذا من قوة مذهب الأخفش فلا يوجد هذا النوع فى الأسماء استقراء .

الرأس من الناس ، وعَثَوْثَل للكثير اللحم الضخم الرِّخو ، وعَصَنْصُر (لجبل) ، وخَفَيْدَد وخَفَيْفَد (وصفان للسريع من الظِّلمان . جمع ظليم وهو ذكر النعام) وأَلَنْدَد وَيَلَنْدَد لشديد الخصومة ، وحَنَبْطى لعظيم البطن .

(ب) ملحق بِجِرْدَحْل (وهو الضخم من الإبل للذكر والأنثى) نحو إردبّ وإدْرَوْن (من معانيه المِعلف والدَّرَن) وإنْقَحْل بالنون بعدها قاف ، (وصف للرجل الذى يَبِس جلده على عظمه من البؤس والهرم) .

ثالثاً — من الملحق بالخماسى من مزيد الرباعى ، وهو نوعان أيضاً :

الأول — ملحق بسفرجل نحو جَحَنْفَل وحَبَوْكَر (رمل يضلّ فيه السالك) وعَمَلَّس[1] (وفَدَوْكَسْ) للأسد .

والثانى — بجردحل نحو قِرْشَبّ (للضخم الطويل من الرجال) وعِلْكَدّ ، ويقال فيه : عِلَّكْد (للضَّخم) هذا وستأتى أوزان المزيد فيه للإلحاق من الأفعال مفصلة عند الكلام على الفعل المزيد[2] .

أدلة الزيادة

عدها صاحب الأشمونى عشرة . وقد لخصها من شروح الشافية والتسهيل والتحقيق أنها تؤول إلى ستّة . لإغناء بعضها عن بعض وهى :

أولا — سقوط الحرف من أصل اللفظ ، كسقوط ألف قائم من أصله وهو القيام ، وسقوط راء شرَّف من أصله وهو الشرف . وهذا أشيع الأدلة لرجوعه إلى الاشتقاق الصغير ، وهو باب واسع من أبواب التصريف .

ثانياً — سقوطه من فرع . كسقوط ألف كتاب وياء قضيب وواو عمود فى الجمع على كتب وقضبان وأعمدة .

---

(١) أنظر تفسيره فى ص ٥٥ .

(٢) أفرد ابن مالك فى تسهيله فصلا لزيادة الإلحاق ، وقد شرحه ناظر الجيش والدمامينى بما يشفى الغليل .

ثالثاً — سقوطه فى بعض استعمالات اللفظ مع اتحاد المعنى حالى الإثبات والحذف ، كنون كَنَهْبَل ، لغة فى الكَهْبَل ، وياء أَيْطَلٍ بفتحتين بينهما سكون للخاصرة ، لغة فى إِطِلْ بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها .

رابعاً — كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع تلزم فيه زيادة مع الاشتقاق ويقع ذلك فى موضعين :

(الأول) وسط الكلمة ، كنون سَجَنْجَلٍ وعَصَنْصَر وغَضَنْفَرٍ ونحوها ، من كل ما وقعت فيه النون ثالثة ساكنة غير مدغمة فى مثلها وبعدها حرفان[1] فيحكم بزيادتها لأنها فى موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة ، كجحنفل لعظيم الشفة ، ويطلق على الجيش العظيم واشتقاقه من الجَحْفَلة ، وهى لذى الحافر كالشفة للإنسان . ومثله شَرَنْبَث لغليظ الكفين والرجلين ؛ لقولهم فى معناه شُرابث بضم الشين . فقد وقعت النون فيه موقع الألف التى لا تكون فى هذا المكان إلا زائدة . [وكالنون فى كِنْتأْوٍ ، لعظيم اللحية ، وحِنْطَأْوٍ لكبير البطن ، وقِنْدَأْوٍ للرجل الخفيف ، وكلها بكسر فسكون فهمزة ساكنة ، فالنون فيها زائدة ، وكذا الواو حملا على ما ثبت فيه اشتقاق من هذا الوزن نحو كِنْثَأْوٍ (بالثاء المثلثة) وهو بمعنى كِنتأو السابق . وقد ثبت فى هذا الاشتقاق . يقال كَثَأَتْ لحيتُه بالثاء كمنع : طالت وكثرت ، أنشد الأصمعى :

وأنت امرؤ قد كثَّات لك لحيةٌ كأَنك منها قاعدة فى جُوَالِق

وكذا سِنْدَأْوٌ بمعنى قندأو السابق ، قيل هو مِن سَدتِ الإبلُ فى سيرها إذا مدت أعناقها فوزن هذه الكلمات « فِنْعَلْو » هذا مذهب سيبويه . وقال السيرافى : الأَولى أن يحكم بأصالة جميع الحروف فيكون من قبيل جِرْدَحْل ، وجعل الفراء النون زائدة . إما وحدها فوزنه « فِنْعَل » وإما مع الواو فوزنه « فِنْعَلْو » وإما مع الهمزة فوزنه « فِنْعَأْل »[2]] .

---

(١) سيأتى بيان محترزات هذه القيود عند الكلام على مواضع زيادة النون .

(٢) « انظر شرح الرضى على الشافية ص ١٥٤ طبع مصر » .

الموضع (الثانى) صدرها . كالهمزة إذا تصدرت قبل ثلاثة أصول ، فإنه يحكم بزيادتها وإن لم يعلم فى الكلمة اشتقاق ، كهمزة أرنبٍ وأفكلٍ للرعدة ، حملا على ماعرفت زيادتها فيه بالاشتقاق ، كالهمزة فى أفضل وأحمر .

خامساً — لزوم عدم النظير فى الأوزان العربية على تقدير أصالة الزائد نحو تَتْفل لولد الثعلب ، وتَرْجِسْ وقَرَنْفُل ، أو على تقديرى الأصالة والزيادة معاً نحو كَنَهْبُل (بضم الباء) وهُنْدِلِع (بضم فسكون ففتح فكسر) اسم بقلة ، وبيان هذا أنا لو حكمنا بأصالة التاء الأولى فى تتفل لكان على زنة « فَعْلل » (بفتح فسكون فضم) وبأصالة نون نرجس لكان بزنة « فَعْلِلْ » (بفتح فسكون فكسر) وهما مفقودان فى أوزان الرباعى المجرد ، ولو حكمنا بأصالة نونى قرنفل وهُنْدَلِع لكانا على وزنى « فَعَلَّل وفُعْلَلِل » وهما مفقودان فى أبنية الخماسى . ثم لو قدرنا أصالة النون أو زيادتها فى كنهبُل لزم عد النظير فى الحالين ؛ إذ يكون على الأول بزنة (فَعَلَّل) وعلى الثانى بزنة (فَنَعْلُل) وكلاهما مفقود فى لغة العرب . لكن العلماء قدروا الزيادة ؛ لأن باب المزيد أوسع ، هذا . وقد ورد فى اللغة ضم أول تتفل وفتح رابع كنهبل ، وعلى هذا فلا يلزم عدم النظير على تقدير الأصالة ، إذ يكون الأول مثل بُرْثُن ، والثانى كسفرجل ، فدليل الزيادة إذاً هو الحمل على ما ثبتت زيادته فى اللغة الأخرى ، لاتحاد معنى الكلمة على كلتا اللغتين .

سادساً — دلالة الحرف على معنى غير ما تدل عليه الكلمة التى هو فيها ، كأحرف المضارعة ، وألف اسم الفاعل ، وألف (فاعَل وتفاعل) ، وميم (مفعل) للزمان والمكان ونحوهما ، وهذا أظهر الأدلة على زيادة الحرف .

مواضع الزيادة

المقصود من هذا العنوان تبيان المواضع التى يقع الحرف فيها زائداً لتمييز الأصول من الزوائد أكمل تمييز ، بعد أن تميزت إجمالا ببيان الأدلة .

زيادة الألف

تزاد الألف حشواً وطرفاً ، ولا تزاد أولا لامتناع البدء بالساكن ، أو للزوم فتح ما قبلها ، وشرط زيادتها أن تصحب ثلاثة أصول أو أكثر فى غير مضعف الرباعى ، نحو عاعَى لحكاية زجر الضأن ، وضَوْضَى (إذا صوت) فإنها فى نحو ذلك أصل أو بدل من أصل لا زائدة ، فإن كانت مع أصلين فهى بدل من أصل ، واوٍ أو ياءٍ ، نحو دار وباب وعصا وفتى ، ونحو خافَ وباعَ وسما ورمَى .

وتقع زائدة ثانية وثالثة ورابعة وخامسة وسادسة فى الاسم والفعل ، وسابعة فى الاسم خاصة . وأمثلتها : قائم وكتاب وذِكرى وجلبابٌ وانطلاق وكمَّثْرى وأَرْبُعَاوى لقعدة المتربع (بضم الهمزة والباء) وضَبط الدماميني همزته بالفتح أيضا : ولم أجده فى القاموس ، ونحو كاتَبَ وسَلْقى (طعن) وارعوى واغْرَنْدَى (بالغين المعجمة إذا علا) .

وينبغى أن تعلم أن الألف إن زيدت أثناء الكلمة فى غير (فاعِل) الوصف وفاعَل وتفاعَل وألف التثنية فى الأسماء والأفعال وألف (فعَّال) للمبالغة والنسب فهى لمد الصوت لا غير ، نحو طابَع وحجاب ومفتاح واجتماع وأشهيباب مصدر اشهابّ ، ولا تكون للالحاق فى هذه الحال ، فنحو كتاب ليس ملحقاً بقمْطر وخاتَم ليس ملحقاً بجعفر . وإن زيدت طرفا فهى على ثلاثة أضرب :

١ — للالحاق ، كألف أَرْطَى ومِعْزًى ملحقين بجعفر ودرهم ، قالوا أديم

مأروط إذا صبغ بالأرطى ، وقالوا مِعْزٌ بحذف الألف ، وفى تصغيرها مُعَيْزٍ بكسر الزاى منونة .

٢ — للتأنيث كألف حُبْلى وسَكْرى وجُمادى .

٣ — لتكثير أحرف الكلمة ، كألف كُمَّثْرى وباقِلَّى . بدليل كَمَّثْراةٍ وباقِلاَّةٍ ، إذ لا يجتمع فى اللفظ علامتا تأنيث ، على أنها وردت مصروفة ، فليست الألف فيها للتأنيث ولا للإلحاق كما تقدم .

زيادة اليـــاء

تزاد الياء بثلاثة شروط : —

(أحدها) أن تصحب أكثر من أصلين .

(ثانيها) ألا تكون الكلمة التى هى فيها من مضعف الرباعى ، نحو يُؤْيُؤٍ لطائر ذى مِخْلَب ، وصِيصِيَةٍ من (معانيها الحصن والجمع صَيَاصٍ) .

(ثالثها) ألا تتصدر قبل أربعة أصول فى غير مضارع ، فإن كانت مع أصلين نحو سيف وظبى وهَدْى ، أو كانت فى مضعف الرباعى ؛ أو مصدَّرة قبل أربعة أصول فى الاسم نحو يستعور — فهى أصل ، ووزنه (فَعْلَلُول) وإنما حكم بأصالتها فى هذا الأخير لعدم دلالة الاشتقاق على زيادتها فى الاسم ، وإنما يدل على الزيادة فى الفعل ، نحو يُدحرج ، فإذا توفرت الشروط حكم بزيادتها أينما وجدت .

فتقع زائدة (مصدَّرة) قبل ثلاثة أحرف فى الفعل والاسم نحو يَلمَعٍ وهو السراب . يقال هو « أخْدَع من يَلْمَعٍ » ، ويَلْمَقٍ — فارسىّ معرّب — وهو القَباء ، ونحو : ينصر ويفتح ، وقبل أربعة أصول فى الفعل خاصة نحو يبسمل .

(وغيرَ مصدّرة) مع ثلاثة أصول أو أكثر نحو ضَيْغم وكَثِيب وحِذْرِيَة (الأكمة الغليظة) وبُلَهْنِيَة (بضم ففتح فسكون) (سعَة العيش ورفاهيته)

وسُلَحْفِيَة (دابة معروفة ، ويقال فيها سُلَحْفَاة وسُلَحْفَاء ، وضبط الثلاثة كبلهنية) ونحو سَيْطَر ورَهْيَأً (تكفأ فى مشيته) وسَلْقَيْتُه وتَقَلْسَيْتُ (لبستُ القَلَنْسُوة) .

[(تنبيه) الياء فى يَأْجج لاسم مكان بمكة ، ومَدْيَنَ لقرية شعيب عليه السلام ومَرْيَم لأم عيسى عليه السلام — أصل : فوزن الأول (فعلل) وهو ملحق بجعفر . بدليل فك الإدغام[1] ، ووزن الثانى والثالث (مفْعَل) إذ لو قدرنا زيادة الياء لكان على وزن (فعْيل) وهو مفقود فى الأسماء ، وعدم الإعلال فيهما بالنقل ثم القلب كما فى مَقام شاذٌّ ، كما فى القَوَد ، واستحوَذ] .

زيادة الواو

دل الاستقرار ، على أن الواو لا تقع زائدة أول الكلمة ، ولعل ذلك لثقل الواو المتحركة ، فلم يقتحموها فى الابتداء إلا وهى أصل . وذلك كثير فى الثلاثى ومزيده ، ومنه ورَنْتَل وهو الشر ، فواوه أصلية ، ونونه زائدة للإلحاق بسفرجل فوزنه (فَعَنْلل) إذ لو قدرنا الواو زائدة لكان على وزن (وفَنْعَل) ، وهو مفقود فى الكلام .

وتزاد فى غير الأول بشرطين :

(الأول) أن تصحب أكثر من أصلين .

(الثانى) ألا تكون كلمتها من باب سمسم كما فى الياء ، فهى أصل فى نحو سوط وصوم ، ودلو ؛ ونحو وعْوعة (مصدر وعوع إذا صوت) ووَلْوَلة ، والتى استوفت شرطى الزيادة تقع فى المواضع الآتية :

ثانية : نحو عوْسجٍ وجوْهرٍ ، ونحو حوقل وصومعَ (صومع الشىء : دقق رأسه) .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ص ١٤٩ ج ٩ ، وجاء فى القاموس كسر الجيم وضمها ، فيكون فك الإدغام شاذاً ، إذ ليس فى أوزان الرباعى المجرد مايلحق به الإسم على الضبط المذكور .

وثالثة : نحو جدْوَلٍ وقسورة[١] ، ونحو رهوكَ الرجل إذا تبختر فى مشيه ، ودهْور الشىء ألقاه فى مَهْوَاة .

ورابعة : نحو ترْقوة وعُنْفُوان ، ونحو (اخْروَّط واغدوْدَن)[٢] .

وخامسة : نحو عَضْرَفُوط (من دوابّ الجن وركائبهم ، أو ذكر العِظاء . وهى سامّ أبرص — من القاموس) مَنْجَنُون[٣] (فارسى معرب وهو الدولاب يستقى عليه ، وسمع فيه منجنين بالياء ، والدولاب فارسى أيضاً) وقلنْسُوة .

وسادسة : نحو أرْبعاوى ، وقد تقدم تفسيره .

زيادة الهمزة

تقع الهمزة أولا وحشواً وطرفاً ، وهاك تفصيل قواعدها فى هذه المواطن :

(١) إذا وقعت أول الكلمة حكم بزيادتها قياساً بشروط :

وهى أن تسبق ثلاثة أصول فقط فى غير الفعل والاسم المتصل بمعناه ، وأن تكون الثلاثة الأصول مقطوعاً بأصالتها ، فهى زائدة قطعاً فى مثل ؛ أحمد ، وأعلم ، وأكل ، وأرنب ، وأرمل : ونحو أحسنَ وأنطاق وأستفتح وأمرها ومصدرها ، ونحو أدحرج وأحمدل ونحو احرنجم واقشعرّ

---

(١) من معانيه العزيز والأسد ، وجاء بدون تاء .

(٢) أخروط : أسرع فى السير ، واغدودن الشجر والشعر : نعم وطال . أنشد أبو على الفارسى لحسان بن ثابت :

وقامت ترائيك مغدودناً إذا ما تنوء به آدها

ترائيك : تريك ، ومغدودنا صفة لمحذوف ، وتنوء به تنهض مثقلة ، وآدها : أمالها ، وفعله أود يأود كفرح يفرح .

(٣) أنشد أبو على عن أبى زيد :

كأن عينى وقد بانونى غربان فى جدول منجنون

بانونى أى بانوا منى ، على الحذف والإيصال ، والغرب الدلو العظيمة ، والجدول النهر الصغير ، والمعنى بعد هذا واضح .

واحرنجام واقشعرار ؛ لثبوت الزيادة فى كثير منها بالاشتقاق ، وحُمِل مالم يعلم فيه اشتقاق على غيره مما علم فيه .

فإن تقدمت أصلين نحو : أخذَ وأمَر ومنه (إمَّرة و إمَّعة)[1] . و إزار و إكاف[2] أو أربعة أصول فى الاسم نحو إصطبل و إصطخر[3] حكم بأصالتها بدون شك .

أما إن تصدرت قبل ثلاثة أحرف غير مقطوع بأصالتها كلها فإنه لا يحكم عليها بالأصالة أو الزيادة إلا بدليل نحو : أرْطًى : وهو نبت يدبغ به الجلد ، وأولقٍ وهو الجنون ، وأيْدعٍ ، وهو الزعفران ، وأيصرٍ ، وهو حبل صغير يشد به أسفل الخباء ، و إذا رجعنا إلى الدليل وجدنا العرب قالت فى الاشتقاق : أديم مأروط تارة ، وأديم مَرْطىٌّ بزنة مرضيٍّ تارة أخرى . فوزنه على الأول « فَعْلًى » وألفه للإلحاق كما تقدم ، وعلى الثانى « أَفْعَلٌ » بحسب الأصل « وأفعىً » بحسب الآن . و إذا سمى به لم ينصرف فى كلتا الحالين ؛ للعلمية وشبه التأنيث على الأول ، ووزن الفعل على الثانى . لكن المختار الأول لكثرة تصاريف الكلمة على هذا الوجه . قالوا أرْطت الأرضُ وآرطت إذا أنبتت الأرْطى ، وأرَطَت الإبل إذا أكلته ، وكذلك قالوا فى الأولق إنه يجوز أن يكون من قولهم رجل مألوق إذا جُنّ فالهمزة أصل ، والواو زائدة ، وفعله أُلِقَ بصيغة المجهول ، وأن يكون من قولهم رجل مولوق ، وفِعْلُه وَلَق بمعنى أسرع ،

---

(١) يقال : رجل إمعة إمرة (بكسر الهمزة وشد الميم المفتوحة) وهو الذى يتابع كل أحد على رأيه لا يثبت على شىء لضعف رأيه . هذا ظاهر القاموس ، وفى أساس البلاغة : الإمرة الذى يقول لكل أحد مرنى بأمرك ، وهو قريب مما فى القاموس . وإنما حكم بأصالة همزتها لأنا لو قدرنا زيادتها للزم أن تبنى الكلمة من أصلين فقط ، لأن الأصل المضعف مقطوع بزيادة ضعفه مع ثلاثة أحرف .

(٢) بزنة كتاب وغراب : برذعة الحمار . والأكاف صانعه .

(٣) فارسى معرب وهو بيت الدواب ، واصطخر اسم بلدة ، وهو فارسى أيضاً ، وانما حكموا بأصالة الهمزة فيهما ، لقلة التصرف فى الرباعى والخماسى ، فلم يدل الاشتقاق على الزيادة فيهما ؛ لكونهما أعجميين .

فوزنه على الأول « فَوْعَلٌ » وعلى الثانى « أَفْعَلُ » غير منصرف للوصفية ووزن الفعل ، و يقال ناقة أَلَقَىَ بوزن جَمَزَى أى سريعة .

وأما أيدعٌ فيحتمل أن يكون وزنه « فَيَعْل أو أَفْعل » لكن الدليل أثبت زيادة الهمزة وأصالة الياء ، إذ قالت العرب : يدَّعتُ الثوب أى صبغته بالأيدع فثبتت الياء ، وسقطت الهمزة ، فوزنه إذاً « أَفْعَلٌ » .

وأما أيصرٌ فهو مثل أيدع فى الاحتماليين السابقين . لكن الاشتقاق دل على أصالة الهمزة وزيادة الياء ؛ فإنهم قالوا فيه إصار بكسر الهمزة ، وجمعوا هذا على أُصُر ، نحو كتاب وكتب .

واعلم أن أبصراً هذا غير أيصرٍ بمعنى الحشيش ، والياء فيه زائدة أيضاً لسقوطها فى جمعه على إصار[1] بوزن كتاب ، قال الأعشى :

فهـذا يُعِدُّ لهن أُخْلا[2] ويجمع ذا بينهن الإصارا

وبهذا يتفق مافى كتب اللغة مع مافى كتب التصريف ، فإن الأولى لم تنص عل أن أيصراً بمعنى الحبل يجمع على إصار · بل أياصر .

(٢) إذا وقعت أثناء الكلمة فهى أصل إلا إذا دل دليل على الزيادة .

فمثال ماهى فيه أصل قولك بَرْأَلَ الديك إذا نفش بُرائله[3] للقتال ، وكذلك الهمزة فى نحو : يُؤيؤ لطائر ، ولؤلؤ ، ونحو : بَأْبَأَ ، وفافأ .

ومثال مادل الدليل على زيادتها فيه شمأل وشأمل ، وهى ريح الشَّمال من قولهم شَمَلت الريح إذا هبت شمالا ، وبابه دخل فإنه سمع فيه : شَمَل بفتحتين ؛ ونِئْدِل بوزن زِبرج ، وهو الكابوس . سمع فيه النَّيْدُلان (بالياء وفتح النون

---

(١) تبعت فى هذا شرح ابن يعيش على المفصل · وهو مطلع ثقة ، وإن كانت كتب اللغة لم تذكر جمع أيصر على إصار ، أنظر ابن يعيش ص ١٤٤ ج ٩ .

(٢) الرطب من الحشيش .

(٣) البرائل (بضم الباء وكسر الهمزة) ما استدار من ريش الطائر حول عنقه · وأصالة الهمزة فى (برأل) نص عليها الجاربردى فى شرح الشافية ، ونص الرضى على أنها فى هذا الموضع زائدة للالحاق بدحرج ، فوزنه على هذا « فعأل » وهو من الأوزان النادرة والنفس تميل إلى الأول.

وضم الدال وفتحها) من النَّدْل وهو الخطف بسرعة . سمى بذلك لأنه يَنْدُل الشخص ويأخذه بغتة ؛ وضئبل[1] (بكسر فسكون فضم أو كسر) للداهية ، و (سآل ، ورآس) لكثير السؤال وبائع الرءوس ، ولولا قيام الدليل لحكم على الهمزة فيما ذكر بالأصالة .

(٣) تنقاس زيادتها إن وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف سُبقت بثلاثة أصول فأكثر ، نحو صفراء وبيداء وحُنفاء وعاشوراء وقُرْفصاء وعِلباء .

فإن لم تسبق بألف فهى أصل نحو تكفّأ الرجل فى مِشيَته ، تَكَرْفَأ السحاب : اجتمع . إلا إذا ثبتت الزيادة بدليل فيحكم بها . نحو احبنطأ بطنه (من الحبط بفتحتين وهو الانتفاخ) ويقال فيه احبنطى .

وإن سبقت بألف لم يتقدمها ثلاثة أصول فهى أصل أو بدل من أصل ، نحو جاءَ وشاءَ واسمىْ فاعلهما ، ونحو ماءٍ وكساءٍ وحذاءٍ .

[تنبيه — لا نجزم بزيادة الهمزة إذا سُبقت الألفُ التى قبلها بحرفين مقطوع بأصالتهما ، وثالثٍ يحتمل الزيادة والأصالة : بأن كان بين الألف وفاء الكلمة حرف مشدد . نحو حوَّاء أو حرفان أحدهما لين . نحو زيزاء (للأرض الغليظة) وقُوباء[2] . إذ يجوز أن تكون الهمزة أصلا وأحد المثلين أو حرفُ اللين زائداً كما يجوز العكس .

فإن جعلت الهمزة أصلية كان حواء بزنة « فَعّال » من الحواية مصدر حوَى بمعنى ضمّ ، وإن جعلت زائدة كان بوزن « فَعْلاَء » من الحُوّة (بضم الحاء وتشديد الواو — سواد يميل إلى خضرة ، ، أو حمرةٌ تميل إلى سواد) ، وكذلك القول فى زيزاء وقُوباء .

---

(١) أنظر شرح ابن يعيش على المفصل ص ١٤٦ ج٩ ففيه قول بزيادة الهمزة فى لغة ضم الباء .

(٢) بضم القاف وسكون الواو ، ووزنه (فعلاء) بضم فسكون ، وهو من الأوزان النادرة فى اللغة . وقد تفتح الواو ، ويقال فيها القوبة والقوبة بالضبط السابق . وهى داء جلدى معروف والذى فيه الاحتمالان هو الساكن الواو ، وهو مذكر منصرف . أما مفتوحها فهمزته زائدة قطعاً . ولفظه مؤنث غير منصرف ؛ لأنه من أوزان ألف التأنيث الممدودة .

فإن تأييد أحد الاحتمالين بدليل عمل به وألغى الآخر ، ولذا حكم على حوّاء بزيادة الهمزة إذا لم يصرف ؛ لأنها إذاً للتأنيث ، و بأصالتها إذا صرف كحواء للذى يباشر الحيات] .

زيادة الميم

مجال زيادة الميم فى الكلم العربية أضيق من مجال زيادة الهمزة و إن سلكهما ابن مالك فى نظم واحد فقال :

وهكذا همزٌ وميمٌ سَبقا ثلاثةً تأصيلها تحقّقا

فقد علم بالاستقراء أن الميم لا تزاد فى الأفعال ثم إن زيادتها فى الأسماء لا تكون قياسية إلا فى موضع واحد وهو :

أن تكون مصدرة ، بعدها ثلاثة أصول فقط ، فى غير المشتق مجزومٌ بأصاله الثلاثة الأصول ، ليست كلمتُها من مضعّف الرباعى[1] .

أمثلة ما اكتملت فيها الشروط : نحو مَنْظر (للزمان والمكان والمصدر الميمى) وَمِغْزَل ، ومِقْوَد ، ومِصْبَاح ، ومِعْيَار ، ومَحِسّة ، ومِصْفاة ، ومُسْتَقيم ، ومَطْبوع ، ومُطاع ، ومُدحْرَج .

ومن هذه المثُلُ يمكنك أن تستنتج القاعدة الآتية وهى :

تزاد الميم فى وزن « مَفْعَلِ » بفتح الميم والعين أو بكسرها مراداً به الزمان والمكان والمصدر على التوزيع ، وفى اسم المفعول من الثلاثى وغيره ؛ وفى اسم الفاعل من غير الثلاثى ، وفى اسم الآلة » .

رجْع إلى بيان الشروط ومحترزاتها :

---

(١) إذا تحققت القيود اطردت زيادة الميم إلا إذا قام دليل على أصالتها . كما قالوا فى مهدد اسم امرأة ومأجج اسم مكان : إن الميم أصل وثانى المثلين زائد للالحاق بجعفر ، ولذا لم يدغم المثلان مع موجب الإدغام محافظة على الوزن ، ولو كانت الميم زائدة لوجب الإدغام كما فى مرد ومفر ونحوهما ، وكذلك القول فى ميم مريم كما تقدم فى زيادة الياء .

فإن لم تتصدر : بأن وقعت حشواً أو طرفا حُكم بأصالتها إلا لدليل يقضى بالزيادة .

مثال الواقعة حشواً وهى أصل نحو اطمأنّ ، وأمان ، وآمال ، وحمراء .

ومثال ما دل دليل على زيادتها فى هذه الحال : دُلامص[1] بضم الدال وكسر الميم . وهو الدرع البراق . من قولهم دَلَص الدرع إذا برق . ودرع دِلاص بكسر الدال ودَليص بفتحها : بَرّاق . ومن ذلك قمارِص بضبط دلامص وهو اللبن الشديد الحموضة من القَرْص ، وهرْماس (بكسر الهاء) وهو الأسد من الهرْس وهو الدق .

ومثال الواقعة طرفا وهى أصل نحو : سقيم ، وعقيم ، ونائم ، وقَيِّم .

ومثال الزائدة لدليل نحو : ابنم لغة فى ابن ، وزُرْقم لشديد الزرقة ، وسُتْهُم لكبير العجز ، وهما بضمتين بينهما سكون ؛ ودِرْدِم (بكسرتين) بينهما (سكون) للناقة التى سقطت أسنانها من الكبر . مأخوذ من الدَّرَد (بفتحتين وهو سقوط الأسنان ، ووصْف المذكر منه أَدْرَدُ) .

وإن وقعت فى مضعف الرباعى فهى أصل حتما . نحو : مَشْمَشٍ ومَرْمَر ونحو دَمْدَمَ وتَمْتَمَ .

وكذا إن تصدرت وبعدها أصلان فقط أو أكثر من ثلاثة أصول فى غير المشتق نحو مَهْد ، ومِصْر ، ونَحْوٍ ، ونحو مَرْزَجُوش[2] لنبت طيب الرائحة

---

(١) قال الأعشى :

إذا جردت يوما حسبت خميصة عليها وجريال النضير الدلامصا

الخميصة (بفتح الخاء وكسر الميم) كساء أسود مربع له علمان ، والجريال بكسر أوله ما خلص من لون أحمر وغيره . والنضير بفتح فكسر ومثله النضار بضم أوله الذهب أو الفضة ، والدلامص سبق بيان معناه ، ويقال فيه دلص ودملص على القلب (بضم ففتح فكسر) ومعنى البيت بعد هذا جلى .

(٢) هو فارسى معرب واسمه العربى السمسق بوزن الجعفر . قال فى القاموس : نافع لعسر البول ، والمغص ، ولسعة العقرب ، والأوجاع العارضة من البرد ، والماليخوليا ، والنفخ ، واللقوة ، (اعوجاج الفك) وسيلان اللعاب من الفم ، مدر جداً ، يجفف رطوبات المعدة والأمعاء . ووزن هذه الأسماء على الترتيب السابق كما يلى :

(فعللول ، وفعلنلول ، والثالث كالأول ، وفنعلول ، وفنعليل) .

ويقال فيه مَرْزَنْجُوش ومَرْدَقُوش ؛ ومَنْجَنُون ومَنْجَنِيق . ودليل الأصالة فى الثلاثى واضح . أما فى غيره فلعدم دلالة الاشتقاق فيه على الزيادة لكونه أعجمياً .

[وإن تصدرت وبعدها ثلاثة أصول لم يقطع بأصالة أحدها أو زيادته فقد اختلف فيها العلماء ، ومن أمثلة ذلك (مَهْدَدُ ومأجج) وقد سبق ترجيح أصالة الميم فيهما بالدليل ، ومِجَنّ (بكسر ففتح فشد) وهو التُّرس ، ومَعَدّ بفتحتين ودال مشددة ، ومُوسى الحديدُ أو اسمُ رجل .

أما مجن فقيل ميمه زائدة ، والنون أصل فوزنه « مِفْعَل » وقيل الميم أصل فوزنه « فِعَلّ » والقولان عن سيبويه ، والأول أصح ، لكثرة مِفْعَل فى كلامهم .

وأما مَعَدّ فقال سيبويه : « فَعَلّ » والميم أصل بدليل قول عمر رضى الله عنه (اخشوشنوا ، وتمعددوا) أى تشبهوا بمعد أبى العرب فى خشونة العيش وزِى العرب ، ودعوا التنعم وزِى العجم . وقيل معناه كونوا غلاظاً أشداء فى أنفسكم حتى لا يطمع فيكم أحد قال :

ربَّيْتُه حتى إذا تَمَعْدَدَا وصار نَهْدًا كالحِصان أجرَدا
كان جزائى بالعصا أن أُجلَدا

تمعدد : غَلُظ . فثبوت الميم فى الفعل دليل على أصالتها ، لأن الميم لا تزاد فيه أبدا ، فيكون تمعدد بزنة « تفعْلَل » .

النَّهد بفتح النون المرتفع ، والأجرد الذى لاشعر على جسده .

ولا عبرة بنحو تَمسْكن ، وتمدْرع ، وتَمنْطَق ؛ لظهور شذوذها ومجيئها على توهم أصالة الميم فى المشتق منه . والفصيح تسكَّن ، وتدرّعَ ، وتنطَّق .

وقال غيره : بل مَعَدّ « مَفْعَلٌ » لكثرته فى كلامهم وقلة فَعَلّ كهِبَيِّ للصغير ، وأما تمعدد فهو بزنة « تمْفعَل » كتمسكن . لكن الراجح قول سيبويه لما ذكرنا .

وأما موسى الحديد فقال البصريون هو مؤنث سماعى . كالقِدْر والدار ،

ووزنه « مُفْعَـل » من أوسيت أى حلقت ، وهى غير منصرفة مع العلمية ، منصرفة مع التنكير . وقال الفراء : بل هى « فُعْـلَى » فلا ينصرف فى كل حال كبُشْرَى ، وهى عنده من الْمَيْسِ أى التبختر ، لأن المُزَيِّن يميس بها ، وأصلها مُيْسى قلبت الياء واواً لوقوعها إثر ضم ، وَرُجِّحَ قول البصريين لبُعْد هذا الاشتقاق .

وأما موسى العَلَمُ فقال أبو عمرو بن العلاء هو أيضاً (مُفْعَل) بدليل انصرافه بعد تنكيره ، ولو كان (فُعْـلى) لم ينصرف فى كل حال : ومنْعُ صرفه عنده إذا لم ينـكر للعلمية والعجمة .

وقال الـكسائى : هو (فُعْـلى) وألفه للإلحاق بخُدْرَب . وإلا وجب منع صرفه بعد التنكير ولا قائل به .

و بعد فهذا بحث علمى يدلك على شدة عناية المتقدمين بقواعد اللغة ، للوقوف على دقائقها ، واستجلاء خفاياها ! .

* * *

(تنبيه) محل إطراد زيادة الميم أولا بالشروط السابقة إذا لم يعارضـه دليل على الأصالة ، فإن عورض دليل الزيادة بدليل الأصالة عمل به ، كما قالوا فى ميم مِرْجَل (بكسر فسكون ففتح) : القدر ، ومِرْعِزَّى (بكسر أوله وثالثه وتسكين ثانيه وفتح رابعـه مشدداً) وهو الزغب الذى تحت شعر العَنْز ، بدليل قولهم ثوب مُمَرْجَل : أى موشًّى بدارات كالمراجل ، وقولهم : كساء مُمَرْعَزٌّ دون مَرْعَزٌّ (بتشديد الزاى فيهما) ، فثبوت الميم فى المشتق دليـل على أصالتها فى المشتق منه .

زيادة النون

ترد النون زائدة فى الأسماء والأفعال على السواء ، ولها مواضع تطرد فيها الزيادة ، وأخرى تكثر فيها ، ومواضع تتردد فيها بين الزيادة والأصالة .

فتنقاس زيادتها بدون انكسار[1] فيما يأتى :

(١) فى أول المضارع ، نحو : نقول ونعد ونمشى ونسمو ونلقَىٰ ونستخرج ونتسامَى :

(٢) فى فعل المطاوعة نحو : اندفع وانمحى وانزاح ، وفى تصاريف هذا الفعل من المضارع والأمر والمصدر العام وأسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان والمصدر الميمى وفى « افْعَنْلَل » كاحرنجم وجميع تصاريفه .

(٣) فى آخر المثنى ، وجمع المذكر الصحيح ، والأفعال الخمسة ، والفعل المضارع وفعل الأمر للتوكيد ، وآخر الفعل المتصل بياء المتكلم ، وآخر الاسم المعرب المنصرف والأمثلة لا تخفى .

وهذا الموضع لم يعقد له الصرفيون بحثاً خاصاً ؛ لوضوح الزيادة فيه ، لتميزها وعدم اختلاطها بحروف الكلمة .

(٤) إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة فى مثلها وبعدها حرفان ، مثْلُ النون فى عقنقل وسجنجل ونحوها مما تقدم فى الأدلة . وهاك ما وعدنا به آنفاً .

فإن وقعت غير ثالثة بأن كانت أولا ، نحو : نَهْشَل (من أسماء الذئب والصقر) فهى أصل إلا لدليل على الزيادة كنون نَرْجس لما سبق .

أو كانت ثانية ساكنة ، نحو : عَنْبر وقنطار وعُنْقُود وقِنْدِيل وخَنْدَريس (من أسماء الخمر) وعَنْدَليب (طائر حسن التطريب يقال له الهَزار بفتح الهاء) . فهى فى مثل ما ذكرنا أصل إلا أن يقضى دليل بالزيادة ، كما فى نونات : عَنْبس ،

---

(١) يستعمل العلماء الأقدمون هذه الكلمة بمعنى : الشذوذ أو التخلف عن القاعدة .

وعَنْسَل ، وكَنَهْبَل لما تقدم ، وحنظل ، لقولهم حَظِلت الإبل (بكسر الظاء) أكثرت من أكل الحنظل .

وإن كانت ثالثة متحركة فهى أصل قطعاً . نحو غُرْنَيْق (بضم فسكون ففتح فسكون) طير من طيور الماء ، ويطلق على السيد الرفيع ، وخُرْنُوب (بضم الخاء وقد تفتح وسكون الراء وضم النون) وهو الخَرُّوب المعروف ، وهذا الأخير (بوزن تَنُّور) لعدم ورود فُعْنُول فى الكلام وثبوت فُعْلُول بالضم كعُضْرُوف (مالان من العظم) ، وعُصْفور .

وإن وقعت ثالثة ساكنة مدغمة فى مثلها ، كنون عجنّس (بفتحتين مع شد النون) وهو الجمل الضخم الشديد حكم بأصالتها ؛ إذ تعارضت زيادتها مع زيادة ضِعْفها ، فغلّب جانب التضعيف ، لأنه الأكثر ، وجعل وزنه « فَعَلَّل » كعدَبَّس لشرس الخلق .

[وقال أبو حيان : الذى أذهب إليه زيادة النونين فى هذا ونحوه ، فوزنه « فَعَنَّل » بدليل أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق ، نحو ضَفَنَّط للجاهل الضعيف الرأى من الضفاطة : مصدر ضَفُط كـكريم ، وزوَنَّك المتبختر من الزوْك بفتح الزاى وسكون الواو ، فيحمل ما لم يعرف له اشتقاق على ما عرف له . وهذا وجيه ، ولـكنَّ الأوَّل أوجه] .

وتـكثر زيادتها : إذا وقعت آخراً وقبلها ألف مسبوقة بأكثر من أصلين ليسا بتضعيف أصل ، وأمثلتها : نحو عثمانَ وعمران ، وغَطَفَانَ وظمآن وريَّانَ .

فإن لم تسبقها الألف فهى أصل كَبُرْثُن ، وكذا إن سُبقت الألف بأصلين فقط . نحو أمان وبيان ومكان ومنه فَيْنان[1] .

وإن سبقت بأكثر من أصلين ولـكنه تضعيف لهما فـكذلك نحو جِنْحَان

---

(١) لأنها لم تسبق إلا بأصلين ، إذ الياء زائدة ، وفينان وصف بمعنى الطويل . يقال شعر فينان : طويل حسن له أفنان . جمع فنن بفتحتين وهو الغصن ، وامرأة فينانة كثيرة الشعر .

(بكسر فسكون ففتح) لأحد عظام الصدر ، فوزنه (فِعْلال) وأصله جِنْجِن كسمسم ، ويُفتح ، ويقال فيه جِنْجَنة ، وجمعه جناجن [1] .

وتتردد بين الزيادة والأصالة : إذا سُبقت الألف التى قبلها بحرف ليِّن ، أو حرف مشدد بينها وبين فاء الكلمة . من ذلك حَسَّان وَرُمَّان وَقَبَّان بفتح أوَّله وعِقْيان (بكسر فسكون) وهو الذهب الخالص ، ينبت نباتاً ولا يستخرج من الحجارة ، وعُنْوان .

ووجه التردد أنه لا يمكن الحكم عليها بأصالة أو زيادة إلا بالرجوع إلى الاشتقاق ونحوه ، كمنع الصرف أو عدمه .

أما حسَّان فيجوز فيه أن يكون من الحَسّ بفتح الحاء ، وهو القتل ، وعلى هذا الوجه فنونه زائدة ، ووزنه « فَعْلان » ولذا مُنع من الصرف فى قول أُمَيَّة ابن خَلَف :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّان عَنِّى مُغَلْغَلَةً تَدِب إلى عُكاظ

ويجوز أن يكون من الحُسْن فنونه أصل ، وإذا سمى به لم يمتنع صرفه لفقد أحد السببين .

وأما رُمَّان فذهب الأخفش إلى أن نونه أصلية ، مثل الصَّاد فى قرَّاص ، بضم القاف (من معانيه البابونج) بفتح النون ، وحُمَاض (بضم الحاء) عُشْبَة معروفة ، وذلك أن فُعَّالا فى النبات أكثر من فُعْلان . وذهب سيبويه وأستاذه الخليل إلى أنه بزنة (فُعْلان) .

وسرُّ ذلك أن زيادة النون كثرت فى هذا الموضع ، كعُثْمان ونحوه فيُحمل ما لم تعرف حال نونه على الأكثر الذى عرفت فيه زيادتها وإذا سمى به لم ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

هذا ، وقد رجَّحَ العلماء رأى الأخفش ، لكن لا لما ذكره من الدليل

---

(١) انظر الصبان على الأشمونى (ص ٢٠٢ ج ٣) الطبعة الأميرية .

وذلك لأن زيادة النون آخراً أكثر من مجيء النبات على فُعّال ، بل لثبوت النون فى الاشتقاق . قالت العرب : أرض مَرْمَنة (بزنة متربة) كثيرة الرمان ، ولو كانت النون زائدة لقالوا : أرض مَرَمَّة (بزنة مجفّة) وهذا ثَبَت واضح على الأصالة .

وأما قبّان ، وهو الميزان والقِسْطاس (فارسىّ معرّب) وحِمارُ قبّان[1] دُوَيْبّة معروفة . فإن أُخذ من القبون ، مصدر قبن من باب جلس إذا ذهب فى الأرض كانت نونه أصلية ووزنه (فَعّال) . وإن قدر أخذه من القَبَب بفتحتين مصدر قب ، وهو رقة الخصر وضمور البطن . فنونه زائدة ووزنه (فَعْلان) غير منصرف .

[وكذلك القول فى عِقْيان . إن قدر اشتقاقه من العِقى (بكسر العين وسكون القاف) ما يخرج من بطن الصبى حين يولد فالنون زائدة ، وإن قدر أخذه من عَقنة كحمزة : قلعة بأرّجان فالنون أصلية ، وصنيع القاموس يؤيد الأول ، وفى عُنوان بضم العين وقد تكسر . وهو إما مِن عنّ له الشىء يعِنّ بضم العين وكسرها : عرض ، والمصدر عنَن ، أو عنَى يعْنِى إذا أراد ، ولم يظهر لى تأييد أحد الاحتمالين ؛ لأن كتب اللغة ذكرت الفعل (عنْوَن الكتابَ) فى مادة عنن ، وفى مادة عنَى ، فوزنه إما (فُعْوال) على الأول ، وإما (فُعْلان) على الثانى] .

* * *

(تنبيه) تزاد النون أولى نحو نَسْعَد ، وثانية كحَنظل ، وثالثة كَغَضَنْفَر . ورابعة كرَعْشَن ، وخامسة نحو عدنانَ ، وسادسة نحو زَعْفَران ، وسابعة نحو عَبَيْثِران (بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه . أو ضمه) ويقال فيه عُبيثَران : نبت طيب الرائحة .

---

(١) وهى تشبه الخنفساء ، إلا أنها أصغر منها ، ذات قوائم كثيرة ، إذا لمسها أحد اجتمعت كالشىء المطوى اهـ من المصباح وفيها يقول الراجز :

يا عجباً لقد رأيت عجباً حمار قبان يسوق أرنباً

زيادة التـــاء

وردت التاء فى الكلمات زائدة صدراً وحشواً وطرفاً . وزيادتها فى هـذه المواضع إما مطردة ، و إما مسموعة ، على التفصيل الآتى :

(١) تزداد صدراً باطراد فى المضارع ، نحو تدعو وتـكرم وتستبين ، وفى الماضى الموازن لـ (تفعَّل وتَفَعْلَل وما أُلحق به ، وتفاعل للمطاوعة أو غيرها) نحو : تبيَّن وتبعثر وتسيطر وتـكلم وتصدَّى وتسابق وتعاظم وتعـامَى ؛ وفى مصادر هذه الأفعال ومصدر فعَّل (بتشديد العين) نحو تـكريم وترقية وتحية ، وفى المصادر المصوغة على وزن تَفْعال بفتح التاء ، وهى من الثلاثى على رأى سيبويه ؛ صيغت للتكثير والمبالغة . نحو التَّرْداد ، والتَّجْوال والتَّـكرار ، والتَّلعاب والتَّيسار ، والتَّذكار ، والتَّهْذار .

ومذهب الـكوفيين أنها مصادر (فعل) بالتضعيف وأصلها بزنة (تفعيل) ثم فتحت العين فقلبت الياء ألفاً ؛ ورُدَّ بأنه لم يسمع فى اللغة التلعيب مصدراً للّعب ، ولا التهذير مصدراً للمضعف منه ، فالراجح مذهب سيبويه .

ولا تزاد أولا فى غير ما ذكر إلا سماعاً ، من ذلك التِّبيان والتِّلقـــاء والتضراب (بكسر التاء) وهو أوان طلب الناقة الفحل للضراب . والأوَّلان من أسماء المصادر ، وهى من البيان واللقاء والضرب ، ونحو التِّجفاف لآلة الحرب ، والتمثال : للصورة من المِثل والجفاف ، ولولا هذا الاشتقاق لحـكمنا بأصالة التاء .

ومما حمل على هذا الضرب . تمساح للدابة المعروفة ، وتمراد لبيت الحمام ، وتِقصار لقلادة الدابة (المِخْنَقة) وتنبال للقصير ، وتِرباع لموضع بعينه .

(٢) تزاد حشواً باطراد فى صيغتى (افتَعَل واسْتَفعل) وفى مصـدرهما واسمى الفاعل والمفعول ، واسمى الزمان والمـكان منهما . نحو : استمتع واستخرج واستماع واستخراج ، ولا تخفى عليك أمثلة الفروع .

أما زيادتها حشواً سماعاً فنادرة جداً ، ولذا أنكرها بعض العلماء وحَكم على التاء فى يسْتَعُور وفى كلْتَا بالأصالة ، وهى فى الثانى بدل من أصل وهو الواو ، وقد أسلفت لك أن التاء فى كلتا للتأنيث على رأى(١) .

ومما ندرت فيه الزيادة فى هذه الحال : سَنْبَتَه ، لقولهم مضى سَنْبٌ من الدهر ، بمعنى سنبتة ، وقد مر تفسيرها(٢) .

(٣) تقع زائدة آخراً بقياس فى الماضى المسند إلى مؤنث ، نحو : قالت هند ، واستقلت مصر ، وفى علم المؤنث نحو : فاطمة وعائشة وخديجة . وفى وصفه نحو : مؤمنة . قانتة . تائبة ؛ وفى الجموع المكسرة نحو . أكاسرة وأخافشة ، وأزارقة ، وصيارفة ؛ وفى جمع التصحيح للمؤنث نحو : هندات وسُعادات وزينبات وشجرات و إداوات ، وفى غير هذه المواضع مما سبق فى أغراض الزيادة .

وقد زيدت آخراً بغير قياس ؛ من ذلك رَهَبُوت ورَحَمُوت ومَلَكُوت وجَبَرُوت وتَرْنَمُوت (صوت القوس حين الرمى) وعَنْكَبُوت من الرهبة والرحمة والملك والتجبر والترنم .

وقالوا فى جمع عنكبوت عناكب من غير كراهِيَة وهم لا يكادون يجْمعون الخماسى جمع تكسير إلا مستكرِهين ، فدل سقوط التاء فيما ذكر على زيادتها .

هذا تفصيل القول فى مواضع زيادة التاء ، ثم هى أصل أين وُجدت فى غير تلك المواضع إلا إذا قام دليل على الزيادة ، كالتاء فى تُرْتَب (بضم فسكون ففتح) وهو الشىء الراتب : لسقوطها من الفعل ، وهو رَتَبَ رُتوباً إذا ثبت وفى تَنْضُبُ بزنة تنصر لعدم النظير ، وهو شجر ينبت فى الحجاز .

---

(١) اعترض على هذا الرأى بأن تاء التأنيث لا تقع حشواً ، كما اعترض على إبدال التاء من الواو بأن هذا الإبدال لا يكاد يعرف . والراجح أن التاء للتعويض المشوب بالتأنيث ، والمعوض عنه هنا لام الكلمة وهى الواو . فهى كتاء بنت وأخت . كما تقرر فى بابى التصغير والنسب .

(٢) أنظر الأسماء الملحقة بالرباعى المجرد .

زيادة السين واللام والهاء

أما السين فتزاد مع التاء باطراد فى موضع واحد ، وهو وزن (الاستفعال) وما تصرف منه من الماضى والمضارع والأمر والأوصاف التى تتصل بالفعل كاسمى الفاعل والمفعول .

وزيدت سماعاً فى لفظ قُدْمُوس (القديم والملِك الضخم والعظيم من الإبل) وهو بضمتين بينهما سكون ، وفى أَسطاع يُسْطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع .

وقد اضطربت كلمة العلماء فى هذه المادة ، ولم أر فيما كُتِب عليها أجود من كلمة المحقق الرضى فى شرح الشافية ، لذلك أُثبتها هنا بنصها ، ثم أُعقب عليها بما يعن لى قال :

« اعلم أنه جاء فى كلامهم أَسْطَاع ، بفتح الهمزة وقطها ، واختلفوا فى توجيهه فقال سيبويه : هو من باب الإفعال وأصله ، أطْوَع كأقوم اعلّت الواو وقلبت ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جعل السينُ عوضاً من تحرك العين الذى فاته ، كما جعل الهاء فى أهراق بسكون الهاء عوضاً[1] من مثل ذلك ؛ كما سيجىء ، ولا شك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته ، ومع هذا كله فإن التعويض بالسين والهاء شاذ ، فمضارع أسطاع عند سيبويه يُسْطيع بالضم . وردَّ ذلك المبرد ظناً منه أن سيبويه يقول : السين عوض عن الحركة فقال : كيف يعوض من الشىء والمعوض منه باق ، يعنى الفتحة المنقولة إلى الفاء ، وليس مراد سيبويه ما ظنه ، بل مراده أنه عوض من تحرك العين ، ولا شك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته .

---

(١) وهذا التعويض جائز مسموع ، ولا واجب قياسى ، فلا يلزم أن تزاد الهاء أو السين فى نحو أقام وأفاد .

وقال الفراء : أصل أسطاع استطاع من باب استفعل ، فحذفت التاء لما يجىء فى باب الإدغام ، فبقى إسطاع بكسر الهمزة ، ففتحت وقطعت شاذاً ، فالمضارع عنده يسطيع بفتح حرف المضارعة .

واللغة المشهورة — إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الإدغام — بقاء الهمزة مكسورة موصوله . كما قال الله تعالى : « فما اُستطاعوا أن يَظهروه » .

هذا . وقد نبه بعض الفضلاء على إبطال الخلاف بين سيبويه والفراء ، قائلا : إن رأى سيبويه مفروض فى أسطاع بمعنى أطاع ، أى انقاد . واشتقاقه من الطوع .

ورأى الفراء مفروض فى أسطاع المختصر من استطاع بمعنى قدر وتحمّل وكلا اللفظين بمعناهما وارد فى اللغة . فليس هنا محل يصلح للنزاع بينهما .

وأما اللام فقد أنكر الجَرْمى أنها من حروف الزيادة . ولا يرد عليه لام البعد لأنها حرف معنى كالتنوين . فلا تختلط ببنية الكلمة ، والراجح خلاف مذهبه ، وأنها ترد زائدة بقلّة ، ولا تطرد زيادتها إلا فى اسم الإشارة ، نحو ذلك وتلك وهنالك وأولالك ولا تزاد فى غير ما ذكر إلا سماعاً . من ذلك عبدَل وزيدَل وفَحْجَل . كلها بزنة جعفر ، لغة فى عبد زيد وأفحج ، وهو المتقارب صدرى القدمين المتباعدُ عقبيهما ، وطَيْسَل للكثير من كل شىء ، وهو بمعنى الطّيس بغير لام والزيادة للإلحاق بجعفر فوزن الجميع (فَعْلَلَ) .

وأما الهاء فكان المبرد لا يَعُدها من أحرف الزيادة ، وهو محجوج بأمهات وأَهْراق كما يأتى ، والصحيح أنها كاللام ، تزاد قليلا ، ولا تطرد زيادتها إلا فى موضع واحد ، وهو الوقف على ما الاستفهامية إن جرت بحرف نحو لمهْ ؟ أو بمضاف نحو مجيءَ مهْ ؟ وعلى الفعل المعل بحذف آخره نحو اقتدهْ ، ولم يتسنَّهْ . ونحو عِهْ ورَهْ ، وعلى المبنى بناء لازماً لبيان حركته . نحو سلطانيهْ وهُوه ، وعلى المندوب نحو : واعمراهْ .

وزيادتها فى غير ذلك قليلة مسموعة فى ألفاظ منها . أُمَّهَات فى أُمَّات . جمع أُمّ على مثال دُرّ وقد قالوا أمهات غالباً فيمن يعقل ، وأُمّات بدون هاء فيما لا يعقل ، وجمع اللغتين من قال :

إذا الأُمَّهَات قَبَحْنَ الْوُجُو ... هَ فَرَجْتَ الظَّلامَ بأُمَّاتِكا

وقالوا فى أم أُمَّهة . ووزنه على هذا (فُعْلَهة) لقولهم أم بيِّنة الأُمومة ، وهذا دليل قوى على زيادة الهاء ، ولا عبرة بما جاء عن كتاب للخليل من قولهم تأَمَّهْت أى اتخذت أمًّا ، فتكون أمهة بزنة أُبَّهة ، ووزنها (فُعَّلة) لأن ذلك من مسترذل كتاب العين فلا يعتد به . قاله صاحب المفصل .

ومنها أَهْرَاق بسكون الهاء ووزنه (أَهْفَعَل) والهاء زائدة عوضاً عن تحريك العين ، كما فى أسطاع ، وهو من الأوزان النادرة .

وسأزيدك بياناً عن هذه الكلمة لكثرة ورودها فى التراكيب فأقول : اللغة المشهورة فى هذا الفعل هى أراق يُرِيق ، وقد جاء فيها لغات أُخر :

الأولى : هراق بإبدال الهمزة هاء ، على حد الإبدال فى هردْتُ أردت فى بعض اللغات ، والمضارع أُهَرِيق بإبقاء الهاء مفتوحة ، إذ الأصل اهريق بزنة أُدحْرج . أعل بنقل حركة الياء إلى الراء . ولو لم تبدل الهمزة هاء لوجب حذفها من المضارع ، كراهة اجتماع الهمزتين حين إسناد الفعل إلى المتكلم ، فكنت تقول : أُؤْرِيق فلما أبدلت الهمزة الثانية هاء ثبتت ، إذ لم يجتمع همزتان إذاً ، فتقول : أنا أُهَرِيق وأنت تُهَرِيق وهو مُهَرِيق والدم مُهْرَاق والمصدر هِرَاقة ، والأمر هَرِق والنهى لا تُهَرِق ، كل أولئك بفتح الهاء إلا فى المصدر .

الثانية : أَهْرَاق بالهمزة ثم الهاء الساكنة والمضارع يُهْرِيق ، والنهى لا تهرق والأمر أَهرِق ، وأنت مُهرِيق ، والدم المُهراق ، بسكون الهاء فى جميع التصاريف وهذه هى التى قال فيها سيبويه : إن الهاء بدل من تحريك العين الذى فاتها كما تقدم .

الثالثة — أهْرق يهرق إهراقا ، بوزن أكرم يُكرم إكراما .

الرابعة — هرق الماء هرقا من باب نفع . والفعل على هاتين اللغتين متعدّ مع الهمزة و بدونها[1]] .

ومنها : هِجْرَع للطويل ، من الجرَع (بفتحتين) للمكان السهل المنقاد ، وهو يناسب معنى الطويل . وفى هذا الاشتقاق خفاء ، وأظهر منه هِبْلع اللاكول من البَلْع ، وسَلْهب للطويل من السَّلِب ، مثل : كتف ، وهو الطويل أيضاً ، وهذا الأخير ملحق بجعفر ، والاثنان قبله ملحقان بدرهم ، هذا رأى الأخفش فى الأولين . وأكثر العلماء على رأى ابن جنى ، وهو الحكم بأصالة الهاء ، فوزنهما « فِعْلَل » .

تمرينات

(١)

ميز الحرف الزائد فيما يأتى إن كان ، و بين الغرض من زيادته :

تمَّام ، شيطان ، زنادقة ، مصابيح ، معايش ، عصفور ، فدوكس ، شمردل ، عفَّان ، أصبهان ، أسارى ، أمراء ، تأتأ ، ضوضى ، حصان ، سابق ، خُضَّارى ، موسم ، سبسب ، أُسطوانة ، أفنان ، شمعون ، معاوية ، يزيد ، مِحفَّة ، فدغم (الوجه الممتلئ الحسَن) دَهْثَم (الرجل السهل الخلق) سلسبيل ، زنجبيل ، دُستور ، حَيْدر (الغلام السمين) ، قَيْلم (الرجل العظيم) ، فِرْجَوْن ، (المحسَّة) زيَّان .

(٢)

مثل لكل مطلب مما يأتى بثلاثة أمثلة مع بيان الوزن المشترك بين كل طائفة منها والضبط بالشكل .

(ا) تكرير العين مع الانفصال بزائد .

---

(١) أنظر لسان العرب ، ومختار الصحاح ، والمصباح المنير .

(ب) تكرير الفاء وحدها .

(حـ) « اللام .

(٣)

ما الذى يُفيده الصرفىُّ من معرفة الحروف الزائدة والأصلية فى المفردات ؟ . وضح ما تقول بالأمثلة .

الاشتقاق[1]

[قد عرضنا لذكر الاشتقاق كثيراً فيما مضى لمناسبات شتى ، وسأكتُب فيه كلمة على سبيل الفائدة ، (إذ هو ليس من مقرر الفرقة التى جعل هذا الكتاب شرحاً لمنهاجها) ، فالاشتقاق فى الاصطلاح أخذ لفظ من آخر لمناسبة بين معنيهما مع تغيير فى الصيغة ، وهو ثلاثة أقسام :

صغير ، وكبير ، وأكبر .

فالصغير : هو تحويل الأصل الواحد إلى صيغ مختلفة لإفادة معنى الأصل وزيادة ، كتحويل الأكل إلى أكَيْل ويأكُل وكُل وآكِل وأكُول وأكّال ومأكُول ، ثم تحويل آكِل إلى آكلَيْنِ وأكِلِينَ وأكَلَة ، وكتحويل الفتح إلى مَفْتَح للزمان والمكان . وإلى مِفْتَاح للآلة ، وكتحويل رجل إلى رُجَيْل ، ومصر إلى مصريّ . وجميع التغييرات التى تفيد معنى فى الفرع زائداً على معنى الأصل هى من هذا القبيل .

وقد رأيت فى الأمثلة السابقة أن لفظ المشتق موافق للمشتق منه فى عدد الحروف الأصول وفى ترتيبها ماعدا الصيغة (الهيئة) . وهذا القسم هو الذى يعنيه علماء التصريف بكلمة الاشتقاق عند الإطلاق ، لأنه أوسع دائرة ، وأكثر فائدة .

---

(١) هو من موضوعات فقه اللغة ، وقد ألف العلماء فيه كتباً منها : كتاب إتحاف الرفاق وهو مخطوط ، والعلم الخفاق وهو مطبوع .

ثم المشتق منه فى هذا القسم هو أسماء المعانى المصادر : وقد يشتق من أسماء الأعيان كاستنسر البِغَاث ، واستنوق الجمل ، ونحو : رأسَه : أصاب رأسه ، ونحو : مسبَعة لمكان كثير السباع .

والكبير : هو أخذ كلمة من أخرى مع التناسب فى المعنى واتحاد الحروف واختلاف ترتيبها . ومن أمثلته ناءَ مع نأى ، وخَرْشَبَ عَمَلَهُ : لم يُحكمه مع خَشْرَبَ ، وطاف بالبيت مع طفا الماء ، وفَحَّتِ الحيَّة (بشد الحاء) صَوَّتَتْ من فمها مع حفّت : أى سُمِعَ لها صوت حين سيرها . وقد أسلفت لك أن العلماء أرادوا من القلب المكانى هذا الضرب من الاشتقاق .

والأكبر : ويسمى بالقلب أو الإبدال ، وهو تغيير بعض أحرف الكلمة بأخرى مع الاتحاد فى بعض الحروف . وتقارب الباقى فى المخرج أو اتحاده فيه .

ومن أمثلته : قصَّ الشىء وقسَّه : تتبَّع أثره ، وأنّ وحنّ ، وَفَدَخَ وَفَدَغَ (كَسَر) وَطَنْطَن وَدَنْدَن ؛ وهتن المطرُ وَهَطل ، وبابها ضرب وجلَس ، وهذا القسم والذى قبله لاينضبطان بقواعد ، فهما من مباحث علم اللغة والاشتقاق ، وإنما ذكرا فى كتب التصريف إتماماً للبحث ، ومن الصعب التمييز بين الأصل وفرعه فى هذين القسمين ، وقد قالوا إن ذيوع أحد النظمين أو كثرة تصاريفه مما يرجّح الأصالة ، فاعرف ذلك .

ثم إن الاشتقاق بأقسامه هو الذى أفاد اللغة العربية وكثّر موادّها ، وولّد الفروع من أُمّاتها ، حتى نمت وترعرعت ، ودنا قطوفها لجانيها ، فقد ذكر أبو حمزة الأصفهانى أن عدد كلماتها بلغ ١٢٫٣٥٠٫٠٥٢ كلمة بين مشتق وجامد وعلم شخص . أما المشتقات وحدها فقد بلغت سبعين ألف كلمة[1] . هذا وقد

(١) من كتاب الاشتقاق والتعريب للبحاثة اللغوى ، الأستاذ عبد القادر المغربى أحد أعضاء مجمع اللغة العربية الملكى .

يستعمل الاشتقاق فى كلامهم بمعنى مُطْلق الأخذ ، فليس بلازم أن يكون المشتق منه مصدراً ، ولا المشتق وصفاً أو فعلاً ، ويكثر دَوْر ذلك فى أدلة حروف الزيادة ومواضعها ، كَجَحَنْفَل من الجَحْفَلة ، وهى لذى الحافر كالشفة للإنسان .

ولنختم هذا المبحث ببيان أصل المشتقات فى الاشتقاق الصغير ، فقد اختلف فيه الصرفيون اختلافاً ليس من ورائه طائل ، وأشهر الأقوال قولا البصريين والكوفيين .

قال البصريون : المصدر أصل المشتقات من الأوصاف كلها والأفعال ، وقال الكوفيون : بل الفعل أصل المشتقات كلها حتى المصدر . والذى عليه أكثر العلماء هو الأول ، لأن معنى المصدر بسيط ، ومعنى الوصف والفعل مركب . والمعروف أن الفرع يشتمل على الأصل وزيادة ، فدل هذا على أن المصدر هو الأصل وأعتبر ذلك بنصر وينصر وانصر ، وبقية التصاريف من النصر ، فإن كل تصريف منها يدل على معنى زائد على معنى المصدر ، وهذا بيِّن] .

المطرد والشاذ والنادر

[هذا المبحث ليس من موضوعات المنهاج أيضاً ، ولكنه من المعلومات التى تَهُمّ طالب هذا العلم ، لكثرة ورودها فى أبوابه :

(١) المطّرد فى القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، يقال فى اللغة : اطرد الشئ تبع بعضه بعضاً ، ومصدره الاطراد ، وقد استعمله العلماء اصطلاحاً فيما جرى من الكلمات على وتيرة واحدة فى الإعراب أو الهيئة والوزن لما بينهما من المناسبة .

ومن أمثلته فى الصرف (إفْعَال) مصدر مقيس (لأفْعَل) نحو إكرام وإفادَة ، و (تَفْعيل) مصدر فَعَّل ، نحو : تكريم وتمجيد .

(٢) مطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال ، كالماضى من يذر ويدع ، وقولهم مكان مُبقِل . هذا هو القياس ، والأكثر المسموع باقل ، وقد سمع مبقل أيضاً .

(٣) مُطَّرِدٌ فى الاستعمال شاذ فى القياس ، ومن أمثلته : اسْتصوَبت الأمر ، واُستفيْلَ الجمل ، واستَحْوَذ ، ونحوُها ، ومنه جمع عَيْن على أعْيُن ، وسيْف على أسْيُف .

(٤) شاذ فى القياس والاستعمال جميعاً ، وهو النادر ، نحو تتميم مفعول الفعل الواوى العين كقولهم : ثَوْب مصْوُون ومِسْك مَدْوُوف وفَرس مقْوُود .

وقد قالوا : إن الشىء إذا اطَّرَد فى الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع الوارد به فيه نفسه ، أىْ لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره . فلا يقاس على استحوذ نحو استقام ، بأن يقال فيه استقوم ، ولا يقال فى استباع استبيع ، ولا فى أعاد أعَود قياساً على أغيمت السماء .

وإن اطَّرد فى القياس وشذ فى الاستعمال تحامَيْتَ ما تحامت العرب من ذلك ، وجَرَيْتَ فى نظيره على الواجب فى أمثاله ، فلا تقل وَذَر ووَدع لأنهم تحاموْها ، وتقول : وزن ووعد وإن لم تسمعهما ، لأنهما نظير وذر وودَع ، أفاده السيوطى فى المُزْهِر] .

الفعـــل

هو فى اللغة المعنى المدلول عليه بالمصدر كالأكل والقول والبيع .

وفى الاصطلاح الكلمة الدالة على حدث منسوب إلى أحد الأزمنة الثلاثة ، وهى الماضى والحاضر والمستقبل ، ويسمى ما دل على حدث فى الزمن الماضى ماضياً كفَهِم ، وما دل على حدث فى المستقبل أو الحاضر ، مضارعاً (مشابهاً للاسم المشتق الدال على الفاعل فى مطلق الحركات والسكنات) نحو يفهم ،

وما دل على حدث فى المستقبل فقط ، أمراً أو طلباً نحو : افهم ، ومن هنا انقسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر ، وكلها ترجع بالاشتقاق الصغير إلى الفعل اللغوى وهو المصدر ، كالفهم فى الأمثلة السابقة ، لذا اعتبر الصرفيون الفعل أصلا فى التصريف ، وما سواه من الأسماء المتصلة بمعناه فرعاً عليه ، وهى المشتقات السبعة .

وبالنظر إلى أصالة الفعل فى التصريف أفرده بعض العلماء بالتصنيف ، كابن مالك فى لامية الأفعال ، والزنجانى فى التصريف العزى ، وأحمد بن على ابن مسعود فى مُراح الأرواح ، وأجمعها فى نظرى وأنفعها هى اللامية وشرحها للعلامة جمال الدين ، محمد بن عمر بن مبارك الحميرى الحضرمى الشافعى ، المعروف بِبَحْرَق .

ثم اعلم أن الكلام على الفعل يتناول التقاسيم الآتية وهى :

(١) تقسيمه إلى ماض ومضارع وأمر .

(٢) إلى مجرد ومزيد .

(٣) إلى جامد ومتصرف .

(٤) إلى صحيح ومعتل .

(٥) إلى متعد ولازم ، « وهذا التقسيم ألصق بعلم النحو منه بعلم الصرف » .

(٦) إلى مؤكد وغير مؤكد .

(٧) إلى مبنى للمعلوم ومبنى للمجهول ، وسأتكلم على ما نصّ عليه المنهاج من هذه التقسيمات . وقد تكلمت على الفعل المؤكد ؛ إذ ربما تتقرر دراسته بعد .

الماضى المجرد والمزيد

الفعل المجرد ما حروفه كلها أصلية ، لا تسقط إلا لعلة صرفية ، والمزيد ما أضيف إلى أصوله حرف أو أكثر لغرض لفظى ، وهو الإلحاق ، أو معنوى ، وهو ما عداه ، وقد جرت عادة المؤلفين هنا بالاقتصار على الماضى لأنه أصل للمضارع الذى لا يكون إلا إذا زيادة فى أوله ، والذى هو أصل للأمر كما يراه بعض النحاة ، ونحن نجاريهم على ما اعتادوا ، وإن كان فعل الأمر يكون مجرداً تارة ، ومزيداً أخرى نحو : دحْرِج و بَسْمِلَ وأَقِمْ وأَستقِم .

أقســـام المجرد

هو قسمان : مجرد الثلاثى ومجرد الرباعى ، أما الثانى فيأتى الكلام عليه عقب الثلاثى ، وأما مجرد الثلاثى فله وحده بحسب الاستقراء أوزان ثلاثة على الأصح ، وهى : « فَعَل » كنصر ودخل وأتى وجلس ، و « فَعِل » كحمد وفرح وهوِى ، و « فَعُل » كطَرُف ومَلُح وفصُح ، وله مع مضارعه أبواب ستة ، يأتى ذكرها بعد أوزان المزيد ومعانيها .

فوائد :

(١) إنما كانت أبنية الماضى ثلاثة ، لأن أوله مفتوح أبداً طلباً للخفة فى الفعل الذى ثقل بكثرة التصرف فيه ، وثانيه إما مفتوح أو مكسور أو مضموم ، ولا يكون ساكناً : لئلا يلتقى ساكنان عند الإسناد إلى ضمير الرفع المتحرك ، فلم يكن تَمَّتَ بُدٌّ من تحريك العين ، ومنه نشأت الأوزان الثلاثة .

(٢) ورد فى أول الفعل الثلاثى الكسر مع سكون العين ، نحو قولهم : نِعْم و بِئْس وشِهْد ، وقولهم قيل وبيع ونحوها من المبنى لغير الفاعل ، والضم نحو فُهِم وعُرف بصيغة المجهول ، كما ورد سكون العين فقط نحو ليْس وعَلْمَ

بسكون اللام فى لغة تميم ، وهذا ونحوه كالمناقض لقولنا : تفتح فاء الثلاثى دائماً ولا تسكن عينه أبداً .

فاعلم أن نِعم وبِئس فعلان جامدان ، فخولف فيهما الوزن المألوف فى الثلاثى المتصرف ، على أنه قد ورد فيهما نَعِم وبَئِس كعلم ، ونِعِم وبِئِس بكسر الأول والثانى ، فهما إذاً كشِهْد ، مخففان من فعِل بفتح فكسر عند بنى تميم . فالكسر والسكون فيهما عارض ، كعروض الكسر فى قِيل ونحوه ، وكعروض الضم فى صيغة المبنى للمفعول ، والسكونِ فى لَيْسَ ، وأصله لَيِسَ[1] كعلم ، خفف بتسكين الياء ، وكان قياسه أن يعل ، فيقال فيه لاس ، مثل هاب ، لكنه خالف أمثاله بجموده ، فلم يتصرفوا فيه بقلب الياء ألفاً ، وأما عَلْم فالسكون فيه فرع الكسر عند تميم لما ستعرفه قريباً .

ومما سبق بيانه تعرف أن صيغة المبنى للمجهول صيغة فرعية ، محولة عن صيغة المبنى للفاعل : وهذا مذهب جمهور البصريين ، وخالفهم الكوفيون والمبرد والمازنى ، لأن الصيغة تؤدى معنى غير ما تؤديه الصيغ الثلاث ، ولأن بعض الأفعال جاء ملازماً لهذه الصيغة نحو جُنّ زيد وحُمّ الأمر : قضى ، والراجح الأول بدليل عدم الإعلال فى بعض صيغ المبنى للمجهول ، مع قيام موجب الإعلال . نحو بُويع وسُوِير ، إذ القياس أن تقلب الواو ياء وتدغم فى الياء ، لكنهم لم يفعلوا ذلك ، لأنّ الصيغة فرع عما لا إعلال فيه ، وهو المبنى للفاعل (بايَع وسايَر) .

(٣) إنما كانت أبنية المجرد من الأفعال ثلاثية ورباعية فقط ، ولم تكن خماسية كما فى الأسماء ، لأن الفعل إذاً يكون ثقيلا بما يلحقه بإطراد من أحرف المضارعة ، وبما يتصل به من الضمائر المرفوعة التى تعتبر كجزء منه .

---

(١) قال الرضى : ولا يجوز أن يكون ليس بفتح الياء ؛ لأن مفتوح العين لا يخفف ، ولا بضمها لأن الأجوف اليائى لا يجىء من باب فعل إلا هيؤ كما يأتى :

تخفيف الفعل باسكان وسطه

يجوز عند بنى تميم وبكر بن وائل تخفيف الماضى الثلاثى بإسكان وسَطه ويسمى هـذا النوع من التغيير تفريعاً . أما الحجازيون فلا يغيرون الأبنية ولا يفرِّعون ، فيطرد التخفيف عند تميم فى ثلاثة مواضع :

الأول — كل ما كان على وزن « فَعِل » (بفتح الفاء وكسر العين) لافرق فى ذلك بين حَلْقِىِّ العين وغير حلقِيِّها . فنقول فى سَئِمَ ونَهِمَ وعَلِم : سَامَ وَنَهْم وعَلْمَ (بسكون العين فيهن) ويجوز فى حلقىِّ للعين تفريعان آخران ، وهما إتباع الفاء لحركة العين ، وإسكان العين مع كسر الفاء .

أما غير الحلقى كعلِم وسمِع فليس فيه إلا تفريع واحد ، وهو ماسبق . قرىء شاذاً قوله تعالى « لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنهُمْ » بسكون اللام ، وقال الشاعر :

فإن أَهْجُه يَضْجَرْ كما ضَجَرَ بازل من الأُدْم دَبْرَتْ صفحتاه وغارِبُهْ

البازل الجمل الذى طلع نابه : ويقال ، ناقة بازل أيضاً ، والأُدم جمع آدم من الأُدْمة ، وهى فى الإبل لون مُشْرَب سوادا أو بياضاً . وفى بنى آدم السُّمْرَة ودَبْرت ، من الدَّبَر بفتحتين . وهو تقرح الجسد . والغارب مابين السَّنام إلى العنق . والمعنى بعد هذا البيان واضح ، وقد استشهد به شارح المفصل على تسكين عين ضَجِر ودَبِر ولم ينسبه لقائله .

الثانى — كل ماجاء بزنة (فَعُل) بفتح فضم . سواء أكان بطريق الأصالة نحو كَرُم وظَرُف ، أم بطريق التحويل للتعجب أو المدح . نحو ضَرُب وقَضُو وغزُوَ .

الثالث — كل ثلاثى بنى للمجهول ، نحو : نُصِر وفُتِح وقُضِى ودُعِى ، وفى المثل : « لم يحْرَم من فُصْدَ له » وقال أبو النجم يصف امرأة بكثرة الطيب :

كأنما فى نَشْرها إذا نَشَرْ نفحةُ رَوْضات تَرَدَّيْنَ الزَّهَر

هَيَّجَها نَفْحٌ مِنَ الطَّل سَحَرْ وهَزَّتِ الريحُ النَّدَى حتى قَطَرْ
لو عُصْرَ منه أَلْبان والمِسْك أَنْعصر[1]

يريد عُصِر فسكنه تخفيفاً .

وقال القَطَامى :

ألم يُخْزِ التفرقُ جند كِسرَى ونُفْخُوا فى مَدائنهم فطاروا

هذا . وقد حكى قُطْرُب عن تميم إسكان العين فى الفعل المبنى للمجهول المنقول حركة عينه إلى فائه نحو ضِرْب (بكسر الضاد وسكون الراء) وهو شاذ ، ووجه شذوذه أن هذا البناء لم يعهد عندهم إلا فى الفعل الحلقى العين ، كنِعْمَ وبِئْس وشِهْدَ ، مخففات نَعِم وبَئِس وشَهِد . باتباع حركة الفاء لحركة العين لقوة حركة العين بقوة حرف الحلق . أو بنقل حركة العين ، وهى الكسرة إلى الفاء محافظة عليها ، لقوتها كما تقدم قبل ، وإذاً فلا وجه لنقل حركة العين إذا كانت غير حلقية ، لذا حُكم على هذا التسكين والنقل بالشذوذ . وفى الرضى وشرح المفصل أن مما شذ فيه التسكين قول الأخطَل التغلبىِّ :

وماَ كلُّ مُبْتَاعٍ ولَوْ سَلْفَ صَفْقَهُ يُراجِعُ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرَدَادِ

يُريد سَلَف بفتح اللام والفاء ، فسكَّن عينَ الفِعْل ضرورةً شاذة . لأن الفتحة خفيفة فلا موجب للعدول عنها ، ومعنى سلف : مَضَى ولَزِم ، والصفق إيجاب البيع ، وهو مصدر مضاف إلى ضمير مُبتاع ، والرداد فسخ البيع . قال الرضى : وقل التخفيف فى قول بعض العرب انْطَلَقْ[2] ، فى انْطَلِقْ وقول رجل من أزد السَّراة :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وليْسَ لَهُ أَبٌ وذِى وَلَدٍ لَمْ يلدَهُ أَبَوَانِ

---

(١) النشر : الرائحة الطيبة ، ونشر أى انتشر . ويروى فغمة بدل نفحة والغمة رائحة الطيب التى تملا الأنف ، والنضح : الرش ، والبان على حذف مضاف ، أى دهن البان . والواو بمعنى أو لذا قال : انعصر ، بالإفراد ، ولم يقل انعصرا بضمير التثنية .

(٢) بفتح القاف للتخلص من التقاء الساكنين ، وإنما لم يكسر أول الساكنين للتخلص كما هو الأصل ؛ لأن ذلك رجوع إلى الأصل الذى فر منه . والضم فى الآخر هنا ثقيل ، فلم يبق إلا الفتح .

وإنما قل التخفيف فى هذا وسابقه ، لأنهما غير ثلاثيين ، فلا يستنكر فيهما أدنى ثقل ، وهو الكسر .

معانى صيغ الثلاثى

أما (فَعَل) بفتح العين فقد ورد فى اللغة لمعان لاتنضبط كثرة . ذكر منها ابن مالك فى التسهيل سبعة عشر معنى ، منها : الجمع . نحو : حشدَ ونظَم ووعَى ، والتفريق نحو : بذَر وفصَل وشطر ، والإعطاء . نحو كسَى ووهَب ومنَح ، والمنع نحو : سجَن ومنع وحجزَ ، والامتناع نحو : جَمح ونفرَ وشَرد .

والواقع أن هذا الوزن لما كان أخف الأبنية على اللسان كثر التصرف فيه ، فاستعمل فى كل ما استعمل فيه الصيغتان الأخريان من المعانى التى تكفلت ببيانها كتب اللغة ، حتى جاء من صنف المضعف والأجوف اليائى اللذين ندر مجيئهما من مضموم العين ، نحو : عز فهو عزيز ، وذلّ فهو ذليل ، وسدّ الأمر فهو سديد ، وقلّ الشىء فهو قليل ، وعف الرجل فهو عفيف ، ونحو بان الأمر فهو بين ، وطاب الأصلُ فهو طيب ، ولان فهو لين . وعبر فى التسهيل عن ذلك بالنيابة عن فَعُل المضموم العين ، ثم قال مامعناه : واطرد صوغ هذا الوزن من أسماء الأعيان الثلاثية لثلاثة معان وهى :

(١) الدلالة على إصابة ما اشتق منه الفعل نحو : رأسه وفخَذه و بَطَنه وعانهُ : أصاب الرأس والفخذ والبطن والعين .

(٢) الدلالة على إنالة ما اشتق منه الفعل للمفعول ، نحو : لَحمَه وتَمَره ولبَنه : أعطاه لحماً وتمْراً ولبَناً .

(٣) الدلالة على اتخاذ المشتق منه آلة للاصابة ، نحو سهَمَه ورمحَه وسافه : أصابه بالسهم والرمح والسيف . هذا وقد اطرد صوغ هذا الوزن أيضاً من اسم المعنى للدلالة على الغلبة . نحو كارمته فكرَمْته أكرُمه : أى غلبته فى الكرم ، وسيأتى بيان هذا فى مضارع الثلاثى .

وقد يصاغ لثلاثة معان أخرى وهى :

(١) الدلالة على اتخاذ المشتق منه والانتفاع به ، نحو : جدَر وبَأر ونهَر أى بنى جداراً ، وحفر بئراً ونهراً .

(٢) الدلالة على عمل صادر من المشتق منه ، نحو : كلَبَه الكلب ، وذَبَّه الذباب ، وسَبَعه السَّبُع .

(٣) الدلالة على أن الفاعل قد أخذ من المفعول بقدر المشتق منه ، نحو : عشَرْتُ المال ، ورَبعْتُه وخَمسْتُه : أخذت عُشْره ورُبْعه وخُمْسه ، قال بحرق فى شرح اللامية : وهذا النوع مما ليس له مادة أصلية من أسماء المعانى المصادر ، وإنما يصاغ من أسماء الأعيان الثلاثية لما تقدم ذكره من المقاصد ، وسيأتى نظير ذلك فى الرباعى المجرد .

وأما (فَعِل) بالكسر فيجىء لازما ومتعديا ، غير أن لزومه أكثر من تعدية ولذلك غلب وضعه للنعوت اللازمة التى من حقها أن تؤدى (بفَعَل) المضموم العين كما يأتى . نحو ذربَ لسانه ذرابة فهو ذرِب (حديد) وشَنِب ثغرُه رقّت أسنانه ، أو عذُب ماؤه فهو أشنب ، وبَلِج جبينُه فهو أبلج ، وتتلخص المعانى التى استعمل فيها هذا الباب فيما يأتى :

(١) يأتى اللازم لمعان غالبة وأخرى غير منضبطة .

فمن الثانى برِئت ذِمَّتُه ، وطَفِئت النارُ ، وتعِب وخَرِب ولعِب وحَنِث فى يمينه وشَعِث الأمرُ : تفرق ، وعَبِث ، ولبث : مَكُث ، ورَبح فى تجارته ، وَجرِد المكان فهو أجرد ، وصَعِد فى السلم ، وعَهِد إليه ، ونفِد الشىء : فنى وأمثلة هذا القسم كثيرة جداً .

أما المعانى الغالبة فهى :

(١) الأعراض ، كالوجَع ومايجرى مجراه ، والْهَيْج . ومنه الجوع والعطش وضدهما من الشِّبَع والرِّى .

(٢) الألوان والحُلَى ، والمراد بهذه الأخيرة العلامات الظاهرة للعيون فى أعضاء الجسد .

(٣) كبر الأعضاء .

(٤) مطاوعة « فَعَل » بفتح العين .

أما الوجع وما يجرى مجراه فنحو : سَقِم ومَرِض ، ونحو حَزِن ورَدِى : أغبرّ شَعَرُهُ ، وسَهِك : فاحت منه رائحة كريهة إذا عَرِق ، ونكِد ، وَعَسِرَ : عمل بيده اليسرى ، وشَكِس : ساء خُلقه ، وخَزِى ، ولِحَز : ضاقت نَفْسُه وشحَّت ، وعَرِجَ ، وعَمِش وعَطِب ، وبَخِر فَمُه ، وبَجِر بطنه : عظم ، وفَطِس أنفه : انفرشت قصبته .

وأما الْهَيْج فنحو : بَطِر وفرِح وأَشِر وغَضِب وغَار يَغار ، وحَمِش : غَضِب ؛ وقَلِق ، وبَرِق بصره : تحير ودَهِش فلم يبصر ، وغَرِث : جاع ، وصَدِى وشَبِع وروِى ، وظمِىء .

وأما الألوان فنحو : صَهِب شعرُه : احمرّ أو اشقرّ ، وغَرِب وسَحم : اسودّ وسَوِدَ وحَمِر وخَضِر ، وشمِط رأسُه : خالطَ سوادَه بياضُ الشَّيْب . ودجِن اليومُ : أطبق غيمه ؛ والليلُ : أظلم ، والرجلُ : اسودّ لونُه شديداً ، ودَكِن الشىء احمرّ إلى سواد .

والأغلب فى الألوان (افْعَلَّ وافْعَالَّ) نحو ابْيَضَّ وازْرَقَّ واخْضَارَّ واحْمَارَّ . ولا يجىء من هذه الألوان « فَعِلَ » المفتوح أبداً ، ولا « فَعُلَ » المضمومُ استقلالا .

[وقد يشارك المضمومُ[1] « فَعِلَ » الذى نحن بصدده فى الألوان نحو أَدُم وسَمُر : اسود إلى بياض ، وعَجِف وحَمِق وخَرِق ورَعِن : حَمُق ، فقد سمع فيها الضم والكسر ، وكذا يشاركه فى الأمراض والأوجاع وغيرها نحو : سَقِم وعَسُر ، ورَحُب

(١) وهو ضرب من المسموع الذى لم ينضبط بقاعدة .

المكان ، ورَطِب الشيء ، وكُهُؤ وهَنِيءَ : أتى بلا مشقة وصَلِب وبَعُد وخَرِف : فسد عقله ، ونَحُف ويَمُن وفَقُه : فَطِن .

وقد اشترطوا فى هذا ألا تكون لامه ياء ، فإن المضموم لم يجىء فيه ذلك إلا فى كلمتين وهما :

بَهُو الرجل يَبْهُو ، وبَهِى : صار بهيًّا ، ونَهُو يَنْهُو : صار عاقلا من النُّهْية وهى العقل .

وأما الحِلَى فنحو : حَوِر ودَعِج وغَيِد وهَيِف .

وأما كِبَر الأعضاء فنحو : رَقِب وكَبِد وعَجِزت المرأة ، وطَحِل وجَبِه وعَضِل وأَذِن وعِين وشَمِه ولَسِن : عَظُمت رقبتُه وكبدُه وكبرت عجيزتها ، وعظم طِحاله وجَبْهته وعضلة ساقه ، وكبرت أذنُه وعيْنه وشفته ولسانُه .

وقد رأيت من الأمثلة أن هذا النوع لا يصاغ إلا من أسماء الأعضاء الثلاثية . وهى أسماء أعيان ، فليس له مادة أصلية كما سبق مثله فى (فعل) المفتوح العين .

وأما مطاوعته لفَعَل فنحو عقَره فعَقِرْ ، وهَدَمَه فهَدِم ، وثَلَمَهُ فَثَلِمَ وجدعه فجدع ، وسَتر الله عيبه فستِر ، وهى بمعنى انعقر وانهدم وانجدع وانستر .

والمطاوعة هى قبول فاعلِ فعلٍ قاصر أثرَ فاعل فعل آخرَ متعدٍّ ، ملاقٍ للأول فى الاشتقاق ، ذى علاج مُحَسٍّ إن كان المطاوِع (انْفَعَل) لا غيره من (تفَعَّلَ وافْتَعَل وتفاعل) .

نحو فتحت الباب ، فانفتح . وباعدت الشر ، فتباعد ، ويسمى الفعل الأول مطاوَعا[1] بالفتح ، والثانى مطاوِعا له بالكسر : أى مُشْعِراً بحصول تأثُّر فى فاعله يكون نتيجة عن الفعل الأول : فإنَّ انفتح وتباعد يشعران بأن الفتح والبعد

---

(١) قال المحقق الرضى : المطاوعة فى الحقيقة وصف للمفعول به ؛ لأنه الذى قبل الأثر ، وصار فاعلا للفعل القاصر الذى سمى مطاوعاً مجازاً .

حاصلان للباب وللشر ، وأنهما أثران للفتح والمباعدة ، ولا بد من اتحادهما فى المادة ، ليخرج من باب المطاوعة نحو ضربته فتألم ، وأمرته بالخروج فخرج . فلا يسمى كل من تألم وخرج مطاوعاً وإن كان أثراً عن المتعدى لعدم تلاقيهما فى الاشتقاق .

وقولنا ذى علاج مُحَسٍّ الخ ليخرج نحو عَلِم وجَهِل وظَن وعَدِم من كل ما يدل على فعل غير ظاهر للعيون ، فلا يقال علمته فانعلم ، ولا ظننته فانظن ، ونحو هذا .

وأما انعدم[1] الوفاء ، وانقطع إلى الله فهما مما جاءا لغير المطاوعة ، ومثلهما انبهم الأمر ، وانفهمت المسألة .

وهذا الشرط خاص (بانْفَعَل) لأنه موضوع المطاوعة كما سيجىء : وأما الصيغ التى اشتهرت فى غير المطاوعة فلا يشترط فيها هذا الشرط فيقال : عَلَّمتُه فتعلم ، وباعدته فتباعد ، وأنصفته فانْتصف ، وبَيَّنْته فتَبيّن .

قال أبو حيان فى شرح التسهيل : وقد يتكلم بالمطاوِع وإن لم يكن معه مطاوَعا نحو انكسر الإناء ، لأن ما ذكر يفهم منه .

تنبيه — (فَعِل) فى المعانى المذكورة لازم : لأنها لا تتعلق بغير من قامت به ، وأما قولهم فَرَقْتُه وفَزِعْته وخَشِيته ، فقال سيبويه : هو على حذف الجار والأصل فرقت منه ، وفزعت منه ، وخشيت منه ، وقد حمل الأخير على رحِمته حَمْل الضد على الضد ، ولهذا جاء اسم فاعله خاشٍ . والقياس خشٍ ، كحذر ، وجاء مصدره خَشْيَة حملا على رحمة . والقياس خَشىً كهوًى .

(٢) من أمثلة المتعدى : شاءه : أراد ، ورَكِب وشَرِب وصحِب وقَرِبَه : دنا منه ، وحمِد وزَرِد اللقمة : بَلَعَها ، وسمِع وحفظ ووَسِع وأَلف الشىء ، وتَبِعه : لَحِقَه ، وعَلِقه : أحبه ، ولَعِق : أخذ الشىء بأصابعه فلَحِسَه ، وهذا

---

(١) انظر معيار اللغة تجد هذا الفعل فيه .

بالكسر أيضاً ، وثَكِلَه وجَهِلَه وعَلِمَه وغَنِمَه وفقِهَه : فهمه .

وأما « فعُلَ » المضمومُ العين فيأتى غالباً فى الغرائز . وهى الأوصاف المخلوقة التى لا دخل لصاحبها فى تحصيلها . نحو : حَسُنَ وَقَبُحَ وَوَسُمَ وَقَسُمَ وكَبُرَ وعَظُمَ وصَغُرَ وطالَ وقصُرَ وغَلُظَ وسَهُلَ . وقد يجرى غير الغريزة مَجْراها إن كان له مُكْث نحو حَلُمَ وبَرُعَ وكَرُمَ وسَمُحَ وفَحُشَ ودَنُؤَ وأَرُبَ : عَقَلَ وجَنُبَ وصَلُبَ وجُلُدَ .

ولما كان هذا الباب يغلب فى أفعال الغريزة أو ما جرى مجراها لم يجىء إلا لازماً ، لأن الغريزة لازمة لصاحبها لا تتعداه . إلى غيره .

وأما قولهم رَحُبَتْك الدار[1] فهو من باب التعدية بالتضمين . أى وَسِعَتْك الدار وكذا قول على رضى الله عنه : إن بشراً قد طَلُعَ اليمين . أى بلغ وليس فى اللغة فعُل مضمومُ العين متعدٍّ إلى المفعول إلا هذان .

هذا وقد ضَنَّت العرب على هذا الباب بالتضعيف ، واعتلال العين واللام بالياء ؛ لسر اقتضته طبيعة ذوقهم ، ولعله ثِقلُ الضمة مع توالى المثلين فى المضعف ، وثِقل الضم على الياء فى الأجوف ، وكراهة وقوع الياء بعد الضم فى الناقص .

لذلك لم يرد من المضعف الثلاثى إلا ثلاثةُ أفعال ، ومع ذلك فقد اشترك معها غير المضموم . وهى قولهم : لَبُبْتَ يا رجل صرت لبيباً ، وفَكُكْتَ يا فلان فَكَّة وهى حُمق فى استرخاء : وذَمُمْتَ يا فلان ذَمَامة ، بمعنى قَبُحَ فهو ذميم . وقد سُمِع فى جميعها الكسرُ ، فتكون من باب علم يعلم .

ولا من اليائى العين إلا قولهم هَيُؤَ الرجل يَهْيُؤُ : حسنت هيئته ، ونص فى القاموس على أنه يجىء كمنع وضرب .

ولا من اليائى اللام إلا قولهم نَهُوَ الرجل : صار عاقلا ذا نُهْيةٍ . وهى العقل والأصل نَهُى . قلبت الياء واوا لوقوعها إثر ضم ؛ وقولهم بَهُوَ الرجل

---

(١) القائل نصر بن سيار : كان أمير خراسان من قبل هشام بن عبد الملك .

لغة فى بَهِى المكسور العين كما تقدم . وإنما لم تعل العين فى هَيُوءَ بقلبها ألفاً لأنه يصير إذاً هاء يَهُوء ؛ إذ القاعدة أنه متى أُعِلَّ الماضى أُعِلَّ المضارع . فكنت تقول : يَهْيُوءَ . ثم تنقل الضمة إلى الهاء ، فتقلب الياء واواً ، لوقوعها إثر ضم ؛ فيلزم الانتقال من الأخف ، وهو اليائىّ ، إلى الأصعب ، وهو الواوىّ ، قاله الرضى .

وإنما لم تقلب ضمة بَهُوَ ونَهُوَ كسرة لأجل الياء ، بل قلبت الياء واواً للضمة . محافظة على وزن الفعل ؛ حتى لا يختلط بوزن آخر . وهو المكسور العين .

وقولهم فى التعجب قَضُوَ الرجل ، ورَمُوَت اليد ، ونحوهما مما حول من فعل آخرَ ثلاثىٍّ للقصد السالف ، غير أن هذا الضرب من أقسام الجامد لا يأتى منه إلا الماضى فاعرف ذلك .

[(تتمة[1]) وردت عن العرب أفعال مثلثة العين مع اتحاد المعنى أو اختلافه نحو : أَمِرَ . وهو من باب نصر ضدُّ نَهِى ، وبمعنى كَثُرَ ، ومن باب طرب بمعنى كَثُرَ فى نفسه ، ومنه قول أحد أعداء الرسول عليه الصلاة والسلام : لقد أَمِرَ أَمْرُ ابن أبى كبشة ، ومن باب ظرف بمعنى صار أميرا ، ونَقُبَ : صار نقيباً ورَفُثَ : أفحش فى كلامه وخَثُرَ اللبن : حَمُض ونَضِر وجهه : حسن ، ونَعُمَ وخَمُص بطنه : ضمَر . وقنُطَ من الشىء : يئس ، ورَفِق به وعليه ، وسفُلَ : ضد علا ، وعَقِمَت المرأة : لم تحبَل ، وورد هذا على صيغة المجهول أيضاً ، وكَمُلَ الرجل وغيره : صار كاملاً] .

الرباعى المجرد

لما كانت الكلمة تثقل بزيادة أحرفها عن ثلاثة ، وبخاصة إذا كانت فعلاً معرّضاً لكثرة التصرف لم يكن للرباعى المجرد إلا بناء واحد ، وهو « فَعْلَلَ » بسكون ثانيه فقط . نحو دَحْرَجَ . وقد التزموا فيه الفَتْحَات طلباً للخفة ،

(١) تطالم للفائدة اللغوية ، إذ لا تبنى عليها قاعدة صرفية .

و إنما سكنوا ثانيَه لئلا تتوالى أربع متحركات فى الكلمة الواحدة ، وخصُّوا الثانى بالتسكين لتعذره فى غيره .

أما فى الأول فلأنهم لا يبتدئون بساكن .

وأما فى الثالث فلئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده إذا اتصل الفعل بضمير رفع متحرك .

وأما فى الرابع فلأنه حرف البناء ولا دخل لحركته ، أو سكونه فى البنية .

وهذا الوزن ورد لازماً ومتعدياً ، لكن مواد المتعدى أكثر من أمثلة اللازم ، وهاك طائفة من أمثلة اللازم وهى . برْطَمَ : عَبَّسَ وجهَه غضباً ، وَبرْسَمَ : وجَم وأظهر الحزن ، وبَهْدَل : خَفَّ وأسرع ، وتَمْتَمَ وَدَمْدَم : غضب ، ودَرْبَخَ : طأطأ ظهره ومد رأسه ، وحَشْرَجَ عند الموت : تردد نفسُه ، وعرْبَدَ : ساء خلُقه وخَذْرَفَ : أسرع ، ومنه الخُذْرُوف الذى يدوِّره الصبى بخيط فيُسْمع له دويٌّ : وعَمْلَقَ فى كلامه تَعَمَّق ، وخَضْرَم لَحَن فى كلامه ، ومَيْمَن على الدُّعاء : أَمَّن ؛ ولعْثَمَ : توقف فى كلامه .

ومن أمثلة المتعدى : بَرْقَشَ الثوبَ : زيّنه بألوان شتى : وبَعْثَرَه ، وجحْدَرَه دحرجه ، وحَرْجَمَ إبلَه : ودَحْرَجَ الكُرَة ، ودَعْفَقَ الماء : صبَّه كثيراً ورَعْبَل الثوبَ : مزَّقه ؛ وشَبْرَقَهُ : أفسد نسجه ، وغَرْبَل الدقيق وغيره ، وفرْطَحَ الشىءَ : عرَّضَه ، وقَرْمَطَ كِتابَته : أدقَّ حروفها ، وقَرْفَضَ الحيوان : شدَّ يديه ورجليه ؛ وكرْسَفَ الدابة : قيَّدَها فضيَّق عليها ، ودمدم الشىء : ألزقه بالأرض .

فائدتان

الأولى — ذكر فى التسهيل أن هذا البناء قد يصاغ من أسماء الأعيان الرباعية لمعان ستة وهى :

(١) الدلالة على صنع الإسم المشتق منه ، نحو قَمْطَرْتُ الكُتُب : أى

صنعت لها قطراً واتخذته لحفظها ، ودَخْرَصْتُ القميصَ : عَمِلت له دِخْرِيصاً (بكسر فسكون) وهو جَيْبُه ، ويسمَّى بَذِيقة ولِبنة .

(٢) الدلالة على محاكاة المفعول المشتق منه ، نحو بَنْدَقْتُ الطين ، وعَقْرَبَت المرأة صُدْغَها ، وعثَّكَلَتْ شعرها ، وقد يدل على محاكاة الفاعل لما أخذ منه الفعل ، نحو : حنظل خُلُق الشّرِس ، وعَلْقَمَ : أى صَيّرتُ الطين قطعاً تشبه البُنْدُق ، وجعلَتْ شَعْرَ الصدغ شبيها بالعقرب ، وشعرَها كالعِثكال ، وهو الشِّمْرَاخ ، وصار الْخُلق كالحنظل والعلقم .

(٣) الدلالة على جعل المشتق منه فى مفعول ذلك الفعل ، نحو : عصفرتُ الثَّوْبَ وَعنْدَمْتُه ، ونَرْجَسْتُ الدواء ، وفَلْفَلْتُ الطعام ، وعَنْبَرْتُ الطِّيبَ : صبغته بالْعُصْفُر (بضمتين بينهما سكون) والعَنْدَمِ ، وجعلتُ النّرْجس فى الدواء ، والْفُلْفُلَ فى الطعام ، والْعَنْبَر فى الطِّيب .

(٤) الدلالة على إصابة ما اشتقَّ منه الفعل ، نحو : غَلْصَمَهُ وَحَرْقَدَهُ وعَرْفَبَهُ : أى أصاب غَلْصَمَتَه وحَرْقَدَتَه ؛ وهما طرف الحلقوم ، وعُرْقُوبَهُ ، وهو ما فوق العَقِب .

(٥) الدلالة على الإصابة بالمشتق منه ، فيكون آلة ، نحو : قَحْزَنَه : ضربه بالْقَحْزَنَةَ ، وهى الهِراوة وعَرْجَنَهُ وعَرْفَصَهُ : ضربه بالْعُرْجُون ، وهو أصْل العِثكال وبالْعِرْفاص بكسر العين ، وهو السَّوْط ، وفَرْجَن الدابة : حكّها بالْفِرْجَوْن .

(٦) الدلالة على بروز ما اشتق منه الفعل وظهوره ، نحو : بَرْعَمت الشجرة وعَسْلَجَتْ : برز بُرْعُمُها ، وهو الزهرة قبل أن تنفتح . وعساليجها ، جمع عُسْلُوج ، وهو مالان واخْضَرَّ من قُضْبان الشجر . وزاد بحرق فى شرح اللامية .

(٧) وهو الدلالة على ستر المفعول بالمشتق منه ، نحو : قَرْمَدْتُ الحائط : طَلَيْتُه بالقَرْمَد (بفتح القاف) وهو الجِصُّ ، وسَرْبَلْتُ الرَّجل : أَلْبَسْتُه سِرْبالا

وهو القميص ، وبَرْنَسْتُه : ألبسته البُرْنُس : قَلَنْسُوَةٌ طويلة ، أو كل ثوب رأسه منه .

(الفائدة الثانية)

قال فى التسهيل أيضاً : وقد يصاغ هذا الوزن من مركب لاختصار حكايته اهـ ، وهذا النوع هو المسمى عند علماء الاشتقاق بالنَّحت الفِعْلى . نحو بأبأ إذا قال : « بأبى أنت » وسَبْحَل ودَمْعَز وسَمْعلَ ، وفذْلكَ العددَ ، وحَسْبَل بِطَلْبَقَ . من سبحان الله ، وأدام الله عزك ، والسلام عليكم ، وفذلك العددُ بلغ كذا ، وحسبى الله ، وأطال الله بقاءك ، وهذا الباب سماعى . ومما ألحق به (هَيْلَلَ وحَيْعَل وحَوْقَل) أكثر من لا إله إلا الله ، وحىّ على كذا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وقد يصاغ[1] من أسماء الأصوات المركبة من حرفين بتكرار الصوت لحكايتها نحو : بأبأ الصبى : قال بَابَا و (سأسأ بالحمار ، وشأشأ : دعاه ليشرب) وهأهأ بالإبل : دعاها للعلف فقال : هِىء هِىء ، وقهقه فى ضحكه : كَرْكَرَقَهْ .

المزيد فيه من الأفعال

المزيد فيه قسمان : مزيد الثلاثى ومزيد الرباعى .

والأول ثلاثة أقسام :

(١) مزيد بحرف ، وله ثلاثة أبنية « أفْعل » نحو : أحْسَن وأفاد وأعطى و « فعَّل » نحو عظَّم و بيَّن وصلَّى « وفاعلَ » نحو : شارَكَ وفاخَرَ ووَالَى .

(٢) ومزيد بحرفين وله خمسة أبنية وهى :

« انْفَعلَ » نحو : اندفع وانقاد وانمحى ، و « افْتَعَل » نحو : اتسق واجتمع واصطفى و « افعلَّ » نحو احولَّ وابيضَّ وازرقّ و « تفاعل » نحو : تشارك وتبايع وتسامى و « تفعل » نحو تصدق وتسمى وتبين .

---

(١) التعبير بقد فى هذه المواضع الثلاثة يشير إلى قلة هذا النوع .

(٣) مزيد بثلاثة أحرف . وله أربعة أبنية . وهى :

« اسْتَفْعَل » نحو استغفر واستقام ؛ و (افْعَوْعَل) اعْشَوْشَبَ واخْشَوْشَنَ (وافعوّل) نحو اجْلوّذ[1] واخْرَوَّط ، و (افعالَّ) نحو احمارَّ ، وابهارَّ القمر .

والثانى قسمان : مزيد بحرف ، وله بناء واحد ، وهو (تَفَعْلَلَ) كتدحرج وتبعثر ، ومزيد بحرفين ، وله بناءان ، وهما (افْعَنْلل) نحو احْرَنْجم ، و (افْعَلَلَّ) نحو اطْمَأَنَّ واسْبَطَرّ . اضطجع وامتد . وهذه الزيادات كلها لمعنى ، وستأتى بعدُ أوزانُ المزيد فيه للإلحاق ؛ و إنما أُخِّرت لأنها تتبع المجرد والمزيد معاً .

معانى صيغ الزيادة

تمهيد : لا بد لكل زيادة فى الفعل — لغير الإلحاق — من معنى ولو التأكيد ، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظى ، وهو الإلحاق ، أو لإفادة معنى كانت عبثاً . إذا عرفت ذلك علمت أن قول اللغويين أو الصرفيين : وقد جاء المزيد والمجرد بمعنى . كأفاله البيعَ وقاله وسقاه وأَسْقاه — فيه تسامح ظاهر . ومرادهم أن الزيادة لم تغير المعنى ، وهذا لا ينافى أن تكون لتقرير المعنى الحاصل وتأكيده ، و بناء على ذلك يقال : إن أفاله وأسقاه مثلاً أبلغ فى الدلالة على المراد من قاله وسقاه . هذا ما حققه الرضى فى هذا المقام ، وهو متين .

فلنبدأ الآن بذكر معانى المزيد على الترتيب السابق فنقول :

معانى المزيد بحرف :

أما (أفعل) فيجىء لمعان أشهرها وأغلبها (التعدية) وهى جَعْلُ ما كان فاعلاً للّازم مفعولاً لمعنى التصيير فى اللفظ ، مع بقائه فاعلاً لأصل الحدث فى المعنى . نحو أذهبت خالداً . فخالداً مفعول لمعنى التصيير الذى أفادته الهمزة ، فاعل للذهاب ، كما كان فى ذهب خالد ؛ لهذا تسمى تلك الهمزة همزة النقل من اللزوم إلى التعدى ، ومن التعدى إلى واحد إلى التعدى إلى أكثر ، فإن كان

(١) أسرع فى السير ، ومثله اخروط .

الفعل لازماً تعدى بها إلى مفعول واحد . كالمثال المتقدم نحو . أجلسته وأكرمته ، وإن كان متعدياً إلى واحد صار متعدياً إلى اثنين . أولهما مفعول التصيير ، ورتبته التقديم لما سبق ، والثانى لأصل الفعل . نحو : أحفرت عليا البئر ، أى جعلته حافراً لها ، وألبسته حلة . وإن كان متعدياً إلى اثنين صار بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة . أولها مفعول التصيير ، والثانى والثالث لأصل الفعل وليس فى اللغة من هذا القبيل إلا فعلان . وهما أَعْلَمَ وأرى[1] . نحو : أعلمتك الصدق مُنْجيا ، وأريتك الحق أَبْلَجَ ، والهمزة فى هذا وسابقه لنقل المتعدى .

ومن معانى « أفعل » التعريض . نحو : أَقْتَلْتُ اللِّصَّ ، وأَبَعْتُ الدار ، وأَرْهَنْتُ المتاع . أى عرّضت اللص للقتل ، والدار والمتاعَ للبيع والرهن وإن لم يحصل مضمونُ الفعل وهو القتل وما معه .

(ومنها) الدلالة على أن الفاعل صار صاحب ما أُخِذَ منه الفعل . نحو : أَلْبَنْت الشاةُ ، وأَثْمَرَ البستانُ ، وأَلْحَمَ بكر ، وأعْسر وأيْسَر : أى صارت الشاة ذات لبن ، والبستان ذا ثمر ، وبكر ذا لحم وعسر ويسر .

(ومنها) وجودُ المفعول على صفة مأخوذة من أصل الفعل ، نحو أَحْمَدْتُهُ وأَبْخَلْتُهُ : وجدته محموداً وبخيلا . ومن ذلك قول عمرو بن معدى كرب الزبيدىّ لجماعةٍ السُّلَمى وقد سأله فأعطاه : لله دركم يا بنى سُليم : سألناكم فما أَبْخَلْناكم وقاتلناكم فما أَجْبَنَّاكم ، وهاجيناكم فما أَفْحَمْناكم . أى ما وجدناكم بُخَلاء وجُبَناء ومُفْحَمين .

(ومنها) السلب والحينونة والدخول فى الشىء . سواء أكان زماناً أم مكاناً . فالسلب نحو : أعجمتُ الكتاب ، وأشكيتُ الصديق : أزلت عجمة الكتاب بالشكل ، وشكوى الصديق . والحينونة نحو : أَجَزَّ النخل وأحْصَد

---

(١) أما بقية الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل مما بدأت بهمزة ، وهى أنبأ وأخبر ، فليست الهمزة فيها للنقل ، بل هى متعدية لتضمينها معنى أعلم كما تقرر فى موضعه .

الزرعُ . أى حان وقت الحصاد والجز ، والدخول فى المكان . نحو أنجد وأتهم وأجبل : وصل إلى نجد وتهامة والجبل ، وفى الزمان . نحو أصبح وأمسى وأفجر : دخل فى الصباح والمساء والفجر .

[تنبيهات]

الأول — قد يكون الثلاثى متعديًا فإذا زيدت عليه الهمزة صار لازماً ، نحو كبَّهُ ، أى ألقاه على وجهه فأكبَّ ، وعَرَضَ الشىء : أظهره فأعْرَضَ ؛ وقَشَعَتِ الريحُ السحابَ فأقْشَعَ ، ويقال أيضاً انْقَشَعَ وتَقَشَّعَ ، وشَنَقَتُ البعير : جذبتُه بزمامه فأشْنَقَ ، ونَسَلْتُ ريش الطائر فأنْسَل ؛ ونَزَفْتُ البئر فأنْزَفَتْ و بَشَرْتُ صاحبى بالخير فأبْشَرَ ، وهو نادر ، والقياس عكسه .

[الثانى — قد يجىء الثلاثى متعدياً ولازماً فى معنى واحد ، وهو قليل ، نحو فَتَنَ الشاب بالحسناء وفَتَنَتْه (بفتحات فيهما) وحَزِنَ الرجل (بكسر العين) وحَزَنْتُه (بفتحها) ، ثم ينقل اللازم منهما بالهمزة إلى التعدى فيقال : أفْتَنْتُه وأحْزَنْتُهُ ، فمعنى فتَنَتْه الحسناء : أدخلت فيه الفتنة ، ومعنى حَزَنْتُ الرجل : أدخلت فيه الحزن ، كما تقول كحلت العين ، ودهنت الجسد ، أى جعلت الكحل فى العين والدهن فى الجسد ، ومعنى أفتَنَتْه الحسناء ، وأحزنْتُ الرجل صيّرتْه الحسناء مفتتناً ، وصيرت الرجل حزيناً ، فالتعدية فى الثلاثى بغير همزة ليست على سبيل التصيير والنقل لفعل لازم ، أما مع الهمزة فهى للتصيير والنقل من (فتن وحزن) اللازمين إلى أفْتَنَتْهُ وأحزنتُه المعدّيين بالهمزة ، وهذا هو الفرق بين الثلاثى المتعدى بنفسه والمعدَّى بالهمزة ، وإن كان مغزاهما شيئاً واحداً ، وهو إحداث الفتنة والحزن للمفعول] .

الثالث — قد يجىء « أفعل » بمعنى « فعل » على ما ذكرنا سابقاً ، وهو قليل أيضاً .

ومن أمثلته : سرى بالليل وأسْرَى ، وسَقاه ، وأسْقاه ، وسَعَر النار ، وأسْعَرَها

وشَرَقَت الشمس ، وأَشْرَقَتْ ، وشَكَل الأمرُ وأَشْكَل : التبس ونَار الْقَمَرُ وأنار ، ونجَمت السماء وأنجَمَت .

معانى فعل : وأما « فعّل » فيأتى لمعان أغلبها « التكثير » وهو إما فى الفعل نحو جَرَّحْت الجلد وقطَّعْت الثوب : أكثرت جراحاته وقَطَعَاته ، ونحو طَوَّفْتُ وجَوَّلْتُ : أكثرت الطواف والجَوَلان ، وإما فى الفاعل نحو مَوَّتَتِ الإبل وَجَرَّبَتْ . كَثر فيها المَيْت والأجرب ؛ وإما فى المفعول نحو : ذبَّحْت الغنم ، وَغَلَّقْتُ الأبواب ، أى ذَبَحْتُ غنماً كثيرة ، وأغلقت أبواباً كثيرة ، ولا يصح أن تقول ذَبَّحت الشاة وغَلَّقْتُ الباب ، لعدم تصور معنى التكثير فى المفعول ، بل يجب أن تقول ذَبَحْتُ الشاة وأغْلَقْتُ الباب ، وبهذا ظهر لك الفرق بين التكثير فى أصل الفعل ، والتكثير فى المفعول .

ثم « التعدية » نحو جَلَّسْتُهُ وخَرَّجْتُه ، وعرَّفْتُه الحق ، ولقّنْتُه الصواب .

و « نسبةُ المفعول إلى ما اشتق منه الفعل » نحو كَفَّرَهُ وكذّبهُ وفَجَّرَهُ : نسبه إلى الكفر والكذب والفجور .

و « السلبُ » أى إزالة الفاعل عن المفعول ما اشتَق منه الفعل ، نحو قرَّدْتُ البعيرَ وجلّدْتُه . أزلت قُرَادَهُ وجلْدَه بالسلخ .

« والتوجُّهُ إلى ما اشتق منه الفعل » نحو كَوّفَ وَفَوّزَ وَشَرَّقَ وَغَرَّبَ : توجه نحو الكوفة والمفازة والشرق والغرب ، ونحو صوَّب من عَلٍ : وصعّدَ فى الجبل .

و « صيرورةُ » فاعله أصلَه المشتقَّ هو منه . نحو رَوّض المكانُ : صار روضاً ، وعَجَّزَتِ المرأة وثَيَّبَتْ وعَوَّنَتْ أى صارت عجوزاً وثَيِّباً وعَواناً .

و « الدلالةُ » على مشابهة الفاعل لما اشتق منه الفعل نحو قوَّسَ الشيخُ وحَجَّرَ الطينُ .

و « اختصارُ حكاية المركب الذى صيغ منه الفعل » نحو سَبّحَ وَكَبَّرَ وَرَجَّعَ وهلَّل وحَمَّدَ ولبّى .

وقد يجيء « فَعّل » بمعنى « فَعَل » وهو قليل ، ومن أمثلته : شَمَّر ذيله وشَمَرَه وصَفّق بكفه وصَفَقَ ، وخَمّنَ الشيءَ وخَمَنَهُ : قدّرَه ، وقَطَّبَ وجهه وقَطَبَهُ ، وفتّشَ المتاع وَفَتَشَهُ .

وَأما « فاعَل » فيرد لثلاثة معانٍ وهى :

الأول — المفاعلة ، وهى نسبة المشاركة فى حدث الفعل الثلاثى إلى الفاعل واقعاً على المفعول صراحة ، ونسبتُه إلى المفعول واقفاً على الفاعل ضمناً ، نحو شاركت عليًّا . فالمشاركة منسوبة إلى الفاعل متعلقة بالمفعول صريحاً وصناعة ، ومنسوبة إلى المفعول وَاقعة على الفاعل ضمناً ، إذ كل منهما فاعل من وَجه ومفعول من وجه آخر فالصيغة تقتضى مفعولا دائماً :

فإن كان الثلاثى لازماً عدّته إلى مفعول . نحو : حاسنت الصديق وخاشنت العدوّ .

و إن كان متعدياً إلى واحد لا يصلح أن يكون فاعلا . نحو : جذَبْتُ الحبل عدته إلى مفعول آخر يصلح أن يكون فاعلا . نحو جاذبت فلاناً الحبل . فإن صَلُح المفعول أن يقع فاعلا للثلاثى نحو : شددت خالداً ، وقتلت الثعبان ، لم تتعد الصيغة إلى ثان . فتقول : شادَدْت خالداً ، وقاتلت الثعبان ، ومرجع هذا إلى استقامة المعنى .

الثانى — التكثير فى الفعل . نحو ضاعفت ثوابه ، وناعمَهُ الله . كَثُرَت أضْعَافه ، وكثر الله نَعْمَتَهُ (بفتح النون وهى المسرة والفرح) كما يقال ضعَّفه ونعَّمه بالتشديد فيهما .

الثالث — المتابعة . نحو : واليت الصوم ، وتابعت الإحسان .

هذا وقد يجيء « فاعَل » متعلقاً بالمفعول لا على وجه المشاركة ، كقول على رضى الله عنه ، كاشفْتُكَ الغِطاء ، وقولك : راجعت الكتاب ، وعاودت الشيء ، كما يجيء بمعنى الثلاثى — على ما ذكرنا أولَ المعانى . نحو : سافرْت

بمعنى سَفَرْت وناولْتُه الشيء : نُلْتُهُ إياه بضم النون ، أى أعطيته ، ودافعت عن وطنى : بمعنى دفعت .

معانى المزيد بحرفين :

معانى انفعل : هذا الوزن موضوع لمطاوعة الثلاثى غالباً ، على ما سبق إيضاحه فى معنى المطاوعة . نحو (صَدَعْت الجدار فانصدع ، وشَعَبتُ الزجاجَ فانشعب ، ومحوت الأثر فانمحى) ، ولا يكون إلا لازماً .

ومن القليل أزعجته فانْزَعَج ، وأسْفَقْتُ الباب : رددته فانْسَفَقَ ، ومثل هذا أن يجىء لغير المطاوعة . نحو انْسَلَخ الشهر ، وانطَلَقَ الفارس ، وانجَرَدَ المكان ، وانْسَلَّ اللص ، وانكمش اللّحمُ .

معانى افتعل : هذا الوزن يشارك « انفعَل » فى « المطاوعة » غير أنه قليل فيها بالنسبة إلى شريكه ؛ فإنه موضوع لها كما مر ، ولذلك جاز مجىء هذا لها فى العلاج وغيره . نحو : مزَجْته فامْتَزَج ، وجمَعْتُه فاجْتَمع ، ونحو غَمَمْتُه فاغْتَمَّ ولا تقل انغمّ ، وقد جاء مطاوعاً « لأفْعَل وفعَّل قليلا » نحو : أنصَفْتُه فانتصف ، وعدَّلت الرمح فاعتدل .

ومن معانيه « اتخاذ الفاعل لنفسه مايدل عليه أصل الفعل » نحو اشتوى اللحم : عَمِله شواءً لنفسه ، وكذا اطّبَخَ الشيء : جعله طبيخاً ، واختبز العجين : جعله خبزاً وامتطى الدابة ، واعتذى واعتاد .

و « التفاعل » وهو التشارك . نحو اعْتَوَرُوا : تناوبوا ، واجتوروا : تجاوروا ، وإنما لم يعل افْتَعَل فى هذا لأنه بمعنى مالا إعلال فيه (كما سيأتى فى أحكام الفعل الأجوف) ونحو اشترك بكر وعمرو ، واستترا ، وواضح أن التشارك فى الفاعلية هنا صريح ، وفى صيغة (فاعَل) السابقة ضمنىٌّ ، فاعرف الفرق .

و (التصرف باجتهاد ومبالغة) نحو اكْتتب واكْتسب . ولم يفرق غير سيبويه فى هذا المعنى بين المزيد والمجرد ، ولـكن قوله تعالى (لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكْتَسَبَتْ) يقوّى مذهب سيبويه .

ثم (الدلالة على الاختيار) نحو اجْتباه واصْطفاه وانتقاه . هـــذا . ويقل مجيء هذا الوزن بمعنى الثلاثى ، نحو : رقى وارْتقى ، وكَحَل واكْتَحَل ، وكمل واكْتمل ، ورَحَل وارْتحل . وقد جاء لغير ما ذكر من المعانى مما لا يضبط ، نحو ارتجل الخطبة .

(فائدة) قال الرضى : ويكثر إغناء (افْتَعَل) عن (انْفَعَـل) فى مطاوعة ما فاؤه لام ، أو راء ، أو واو ، أو نون أو ميم . ويجمعها قولك (لم نَرْوِ) نحو لأَمْتُ الجُرح : أصلحتُهُ فالتأم ، ورَمَيْتُ به فارْتمى ، ووصَـلْتُه فاتّصل ، ونفيته فانْتَفى ، ولا تقُلْ فيهـا انلأم وانرمى وانوصل وانْفى ، وقد جاء امّحَى وانمحى . وسر الإغناء المذكور أن هذه الأحرف مما تدغم فيهـا النون الساكنة . ونون انفعلَ علامة المطاوعة فـكُرِهَ طَمْسُها . وإنما أدغم فى نحو إدّكر واطّلب لأنه لم يُخْتَصّ بمعنى من المعانى ، كما اخْتَصَّت نونُ انْفَعَل بالمطاوعة ، فـكأنَّ التاء فى هذا البناء ليست بعلامة ، إذ حق العلامة الاختصاص اه بتصرف .

و (افْعَلّ) يأتى لغرض واحـد ، وهو الدلالة على المبالغة فى الألوان والعيوب نحو : أبْيَضّ ، واشهَبَّ ، واصْفَرَّ واعْمَشَّ ، واحْوَلّ . ومنه ارْعَوَى : حَسُن رجوعه عن الغَى . أصـله ارعوَوَ . قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وهذا الفعل مرتجل لم يستعمل له مجرد . قال ابن جنى فى المنصف : ولم أسمعهم استعملوا الماضى فيه بلا زيادة ، وليس من رعَيْتُ لأن لامه ياء ، ولامَ ارعوى واو ، ولا من الرَّعْوَى ؛ لأن لامها ياء قلبت واواً ، كما فى تَقْوَى وشَرْوَى .

قلت : ومثله اجْأَوَى : اغبرَّ إلى حُمرة ، واخْزَوَى : ذلّ ، لـكنْ لهذين الفعلين مجرد ثلاثى كما فى كتب اللغة .

معانى تفاعل : و (تَفاعَل) يرد لمعان :

أولها الدلالة على مشاركة اثنين فأكثر فى أصل الفعل الثلاثى ، وهذه المشاركة هى المعبر عنها بـ (التفاعل) وهو التشارك فى الفاعلية لفظاً ، وفيها وفى المفعولية معنى . نحو : تَشاركْنا ، وتقاسَمْنا ، مما الأصل المشترك فيه اسم معنى ونحو تساهموا وتسابقوا وتساجلوا مما أصله اسم عين . وهو السهم والسيف والسِّجِل أى : اقترعوا وتضاربوا بالسيوف وتفاخروا . ثم إن كان هذا البناء من (فاعَل) المتعدى إلى واحد نحو شَارَكْتُ عليًّا فإن تفاعل منه لا يتعدى إلى شىء ، بل يلزم ؛ لدخول المفعول فى جملة الفاعل ، نحو : تَشاركنا ، وتشارك على وإبراهيم ، وإن كان من المتعدى إلى مفعولين نحو : نَازَعْتُه الحديث وناسَيْتُهُ البغضاء ؛ تعدى (تفاعل) إلى ثانيهما فقط ، ويرتفع الأول داخلا فى الفاعلية ، نحو : تَنَازَعْنا الحديث ، وتَنَازَع بكرٌ وصديقه الحديثَ ، وتناسَيْنا البغضاء وتناسى محمد وجارُه البغضاء .

ثانيهما — (التكلف) وهو إظهار الفاعل أنه متصف بصفة ليست له على الحقيقة نحو : تَعَامَى . وتجاهَل ، وتغافَل ، وتكاسَل : أى أظهر العَمَى والجَهْل والغفلة والكسل لمخالِطه وليس فيه شىء منها . وهذا مخالف لتفعّل الآتى بعدُ .

وثالثها — (مطاوعة فاعَل) نحو باعدته فتباعد ، وتابعته فتتابع ، وإنما يكون ذلك فى فاعَل الدالِّ على أن المراد به جعل الشىء ذا أصله كالمثالين المذكورين ، ليكون هناك تأثير وقبول للأثر . فيكون معنى باعدته أى بَعّدته فتباعد أى : بَعُدَ . وكذا تابعْتُه ووالَيْتُه . فلا يعد تنازعنا الحديث مطاوعاً لنازعت صديقى الحديث ، ولا تضارب علىٌّ وعدوُّه مطاوعاً لضارب علىٌّ عدوه لأنهما بمعنى واحد . وهو الاشتراك فى الفاعلية والمفعولية مع الاختلاف فى الأسلوب فقط ، وليس أحدهما تأثيراً والآخر تأثرًا .

وقد يجيء (تفاعل) بمعنى الثلاثى ، نحو توانى فى الأمر ، وتقاضى الدين : طلبه أو قبضه ، وتجاوز الغاية .

معانى تفعل : و « تفعّل » يجيء لمعان :

أولها — (المطاوعة لفعّل) نحو هذّبتُه فتهذّب ، وكسّرتُه فتكسّرَ ، وعلّمته فتعلّم ؛ وحسيّتُه الماء فتحسّاه .

ثانيها — (التكلف) والمراد به أن يجتهد الفاعل فى تحصيل أصل الفعل ليتصف به ، من غير أن يقصد إظهار ذلك ، إيهاما على غيره أن تلك الصفة فيه نحو تحلّم وتجلد ، وهاك عبارة سيبويه فى الكتاب : « وإذا أراد الرجل أن يُدخل نفسه فى أمر حتى يضافَ إليه ويكونَ من أهله فإنك تقول (تفعّل) وذلك : تَشَجّعَ وتبَصّر وتَحَلّم وتجلّد وتمرّأ أى : صار ذا مُروءة . وقال طيىء :

تحلّم عن الأدنَيْنَ واستبقِ وُدّهم ولن تَسْتَطِيعَ الحِلم حتّى تحلّما

وليس هذا بمنزلة تجاهَلَ ؛ لأن هذا يطلب أن يصير حليما — اه

ثالثها — (الاتخاذ) نحو : تَردّى الثوبَ ، وتوسد الحجَر ، وتديّر المكانَ والمراد اتخاذ الفاعل الأصل الذى أخذ منه الفعل وذكرُ المفعول لبيان ذلك الأصل . أى اتخذ الثوب رداء ، والحجر وسادة ، والمكان داراً . وهذا النوع مطاوع « لفعّل » بالتضعيف ، المتعدى إلى مفعولين ، ثانيهما بيان لأصل الفعل

رابعها — (التجنُّب وهو ترك الفاعل أصل الفعل) نحو : تأثّمَ ، وتحرّجَ وتحوّب . أى : تجنّب الإثم والحرجَ والحُوب .

خامسها — (العمل المتكرر فى مُهْلَة) نحو تجرّعَ الدواءَ ، وتحسى الماءَ وتعرّقَ العظمَ . أى أكل ما عليه من اللحم . ومنه تفهّم ، وتبصّرَ ، وتسمّع .

سادسها — (معنى استفعل) وهو إما الطلب ، نحو تنجّزْتُه ، أى طلبت نجازه والوفاء به ، وتعجلتُه وتبينتُه . و إما الاعتقاد فى الشىء أنه على صفة أصل

الفعل ، نحو تَعَظَّمْتُهُ أى : اعْتَقَدْتُ فيه أنه عظيم ، وَتَكَبَّرَ : اعتقد فى نفسه أنها كبيرة . والغالب فى تفعل هذا أن يستعمل فى الدلالة على أن فاعله متصف بأصل الفعل ، نحو تأهّل وتألّم وتأكّل وتأسّف وتأصل وتألّبُوا . أى صار ذا أهل وألَم وأكل ، أى صار مأكولا ، وصار ذا أسف وأصل ، وصاروا ذَوى ألب أى اجتماع من كل جانب .

معانى الثلاثى المزيد بثلاثة أحرف

قد عرفت أن له أربعة أبنية ، وهى (اسْتَفْعَل ، وافْعَوعل ، وافعَوّل ، وافعالّ) فالثلاثة الأخيرة ليس لها معانٍ تطرد فيها ، وإنما تدل على قوة معنى الأصل والمبالغة فيه ، فاخشوشن واعشوشب أشد من خشُن وعشِب . واجلوَّذ (أسرعَ فى السير) أقوى من جلَذ على افتراض وروده ، واشهابَّ أدل على التدرُّج فى اللون من اشْهَبَّ ، وكل مايقال فيه أفعالّ يقال فيه أفعلّ ، سواء أكان من الألوان والعيوب — ويغلب هذان البناءان فيها ، نحو ادْهامَّ وأخْضارَّ وأصْفارَّ وأعْماشّ وأعْوارّ — أم كان من غيرها نحو ابْهارّ الليل : أظلم ، والقمرُ أنار على الضِّدِّ ، وأقطارّ النبت . ولّى وأخذ فى الجفاف .

وكل أبنية المزيد ترد متعديةً ولازمة إلا (انْفَعَل وافعلّ وافعالّ وافْعَلَلَ وافْعَنْلَلَ) فلا تستعمل إلا لازمة ، وكل ما كان بزنة (افعوّل) فهو مرتجل . لم يستعمل منه ثلاثى كاجْلَوّذ ، واخروَّط[1] واعلَوَّط . علا .

معانى استفعل : أما استفعل فيأتى لمعان .

منها — (الطلب) إما حقيقة . نحو . استفتَيْته واستَخْدَمْتَه واستعْطيتُهُ ، أو مجازاً نحو . استنْبَتُّ البقل ، واستخرجتُ الدُّر .

ومنها — (التحوُّل) ويكون حقيقة . نحو استحجر الطينُ واستحلّ الخمر

---

(١) بمعنى اجلوذ السابق .

أى : صار الطين حجراً ، والخمر خلاً ، أو على سبيل التشبيه نحو استَنْوَق الجمل ، واستنسر البِغاَ . البغاث مثلثة ضعاف الطير .

ومنها — (الاعتقاد فى المفعول أنه على الصفة التى أخذ منها الفعل) نحو استَسْمَنْتُه واستحسنته واستعظمته أى : عددته سميناً وحسناً وعظيما .

ومنها — (اختصار حكاية المركب) نحو استعاذ واسترجع : قال (أعوذ بالله ، و إنا لله وإنا إليه راجعون) .

وقد جاء هذا البناء لمعانٍ أخرَ غير منضبطة تحفظ حفظاً .

منها — موافقة (فعَل وأفعَل وتَفعَّل وافتعَل) : قرَّ فى مكانه ، واستقر . وعلا قِرْنَهُ فى الحرب ، واستعلاه . وأيقَن ، واستَيْقن . وتَبَيَّن ، واستبان . واستقى ، واستسقى ، وأنِس ، واستأنس ، ويئس ، واستيأس ، وأجاب واستجاب .

أوزان الملحق من الأفعال

هى ثلاثة أصناف : ملحق بالرباعى المجرد ، وملحق بمزيده بحرف ، وملحق بمزيده بحرفين .

أما الملحق بالمجرد — وهو من الثلاثى المزيد بحرف — فله أوزان كثيرة ، أشهرها ستة وهى :

(١) « فعْلل » نحو شَمْلَل : أسرع ، أو لقط ما على النخلة من الرُّطَب وجَلْبَبه : ألبسه الجلباب .

(٢) « فَوْعَل » نحو : حَوْقل : كبر وضَعُف . وجَوْرَبَه : ألبسه الجوْرب .

(٣) « فعْوَل » نحو : هَرْوَل ودَهْور ، وسَرْوَل .

(٤) « فعْيَل » مثل شَرْيَف الزرع : ورَهْيَأَ : ضَعُف وتوانى .

(٥) « فيْعل » نحو بيْطَر ، وسيْطر ، وهيمن .

(٦) « فعلى » نحو : قلسى . أى ألبس غيره القلنْسُوَة ، وسَلْقَى عدوّه : ألقاه على قفاه .

ويقال فى هذا الأخير أيضاً سَلَقَه بفتحات ، ويحتملهما البيت الذى أورده ابن جنى فى المنصف وهو :

حتى إذا قلنـــا تَيَفَّعَ مالِكٌ سَلَقَتْ رُفَيَّـــةُ مالـكاً لِقَفائه

أوزان الملحق بمزيد الرباعى بحرف :

وأما الملحق بالرباعى المزيد بحرف ؛ فله سبعة أبنية ، وهى :

(تَفَعْلَلَ) كتجلبب : لبس الجِلْباب ، وتَشَملل أسرع و (تَفَوْعَل) نحو تَجَوْرَبَ ، وتـكَوْثر : كثر ، و (تَفَعْوَل) نحو تَسَرْوَل : لبس السِّرْوَال وتَرَهْوَكَ : اضطرب ونحرَّك و (تَفَعْيل) نحو تَرَهْيَأ[1] ، وتَشَرْيَف ، و (تفيْعل) نحو تَسَيْطَر ، وتشيْطن ، و (تفعْلى) نحو تَسَلْقَى ، وتَقَلْسَى ، و (تمْفعل) نحو تمسْـكن وتمْنطق . وقد أسقط الرضى هذا البناء من عديد هذه الملحقات قال : إنه و إن كان (تمْفعل) على سبيل الحقيقة ، لـكن العرب زادت الميم فيها ونحوها على سبيل التوهم والغلَط . فقد ظنوا أن ميم مِسْـكين ومِنْطَقه ونحوِها كالمِدْرَعَة والمِنديل فاء الـكلمة ، كقاف قِنْدِيل ، ودال دِرهم ، ولذا عاملوها معاملة الحرف الأصلى ، فأثبتوها فى الفعل ، والقياس حذفها ، وأن يقال : تسكَّن وتنطَّق . فهذه الملحقات فى توهمهم على وزن (تَفَعْلَل) لا (تَمْفَعل) هذا وما قاله الرضى هو الحق فتـكون الأوزان ستة . والحمل على التوهم هنا لتقليل الأوزان .

الملحق بمزيد الرباعى بحرفين : والملحق بمزيد الرباعى بحرفين بناءان :

الأول — (افْعَنْلَل) نحو اسْحَنْـكَكَ الشىء : اسودَّ . واقْعَنْسَس[2] الرجلُ : تأخر ورجع إلى الخلف قال :

بئس مَقامُ الشيخ أمْرِسْ أمْرِسِ إما على قَعْوٍ وإما اقْعَنْسِسِ

مقام مصدر ميمى بمعنى قيام ، وأمرس مثـال أكرم معناه أصلح ،

---

(١) استرخت مفاصله فى المشى .

(٢) من القعس (بفتحتين) وهو تقدم البطن وتأخر الظهر وعكسه الحدب .

أى أعِد الحبل فى مَجْرَاه من البَكَرة . قال فى اللسان : يقول إن استقى ببَكَرَة وقع حَبْلُها فى غير موضعه ، فيقال له أمرِسْ ، وإن استقى بغير بكرة ومَتَحَ أوْجَعَهُ ظهرُهُ ، فيقال له : اقْمَنْسِسْ واجذِب الدَّلْوَ اه والقَعْوُ المِحْوَر من حديد تجرى عليه البكرة . وهذا أحد معانيه .

الثانى — (افعنلى) نحو : احرَنْبَى الديك ، واحبنطى الرجلُ إذا انتفخ بطنه . أنشد أبو العباس المبرد .

إنى إذا استُنْشِدْت لا أُحْبَنْطِى ولا أُحِبُّ كَثْرَة التَّمطى

وهذان الوزنان من مزيد الثلاثى بثلاثة أحرف .

(تنبيهات)

الأول — لا تستعمل أمثلة الأوزان الآتية بعدُ إلا لازمة ، وهى :

وزن الرباعى المزيد بحرف وبحرفين ، وما ألحق بهما من الصيغ ، والأمثلة لا تخفى .

الثانى — ليست الزيادات فى الأفعال قياساً مطرداً ، فليس لك أن تقول مثلا فى ظرف ونظف : أظرف وأنظف ، ولا فى نصر وشتم : أنصر وأشتم ، وكذا لا تقول فى نصر ودخل : نصَّر ودخَّل ، وكذا غيرهما من جميع أبواب المزيد فيه . بل تفتقر فى كل باب إلى سماع اللفظ المعين ، وإلى معرفة معناه المعين عن الإثبات من حَمَلة اللغة ، أو القواميس الموثوق بصحتها .

إذا تقرر ذلك عرفت أن زيادة التضعيف سماعية[1] . سواء أكانت فى اللازم وهى كثيرة فيه ، أم فى المتعدى . فمن الأول خرَّجْته وعظَّمْته وحسَّنْته وبيَّنْته . ومن الثانى كسَّرْتُه وجرَّحْتُه وصدَّعْتُه ، وأن زيادة الهمزة فى الثلاثى كذلك .

---

(١) هذا أصح قولين ثانيهما أنها قياسية فى اللازم .

وهذا قول أبى العباس المبرِّد ، وأحدُ أقوال خمسة[1] وتعديتها للازم أكثر من تعدية التضعيف له ، ولذا لا تقول مرَّحْتُه وحزَّنتُه وبطَّرْتُه وشَبَّعْتُه بالتضعيف . وتجىء الهمزة فيما ذكر ونحوه للتعدية .

ورود المزيد بغير مجرد :

الثالث — لا يلزم أن يكون لكل فعل مزيد فعلٌ مجرد ، بل قد يجىء المزيد مُرْتَجَلاً لم يستعمل له مجرد أبداً ، ومن ذلك قولهم : احْرَنبىَ الديك واغرَنْدَاه الفومُ : غلب عليه ، وجميع أمثلة (افعوَّل) كاخروّط : جد به السيرُ طويلا ، واعلوّط البعيرَ ركبه عُرْيا ، (وافْعلّ) فى غير الألوان والعيوب ، كاقْطَرّ النبتُ ، وابهرّ الليلُ أو القمرُ ، وافتقر فهو فقير ، وأقسم بالله ، وآنس إذا أحس أو أبصر الشىء ، وارتجل الخطبة ، واشتد ساعده ، واسْتَلم الركن اليمانى ، وذكّى ذبيحته .

وقد يجىء المزيد كثيراً فى الاستعمال ولا يأتى مجرده إلا نادراً . من ذلك قول الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام (أفْلحَ إنْ صَدَق) ، وأقلّ القطارُ الرّكْبَ ، واشتمل البيت على ساكنيه . فإن ورود فَلَح وقلّ وشمل فى معنى المزيد قليل نادر .

الفعل الجامد والمتصرف

ينقسم الفعل باعتبار دلالته على الزمان وعدمها إلى جامد وإلى متصرف فالجامد هو الذى تجرد عن الزمان الذى هو أحد مدلولى الفعل وضعاً ، نحو . عَسى ولَيْس ونِعْم وبِئْس وحبّذا ، إذ المقصود من هذه الأفعال وما شاكلها

---

(١) (ثانيها) قياسية فى اللازم والمتعدى . وعليه الأخفش والفارسى (ثالثها) قول سيبويه قياسية فى اللازم سماعية فى المتعدى . وهذه أشهر الأقوال ، وقد قرر مجمع اللغة العربية الملكى ، أن زيادة الهمزة للتعدية فى اللازم قياسية . (ص ٢٧ جزء ١) من مجلة المجمع (محضر الجلسة الخامسة والعشرين) .

الدلالة على الرجاء والمدح والذم ، بغض النظر عن وقوع هذه المعانى فى زمن خاص ، ولهذا لا تحول إلى صيغة المضارع أو الأمر ، فأشبهت الحرف فى الجمود وعدم التصرف ، فسميت جامدة .

والمتصرف أو المشتق ما يدل على معناه مقترناً بأحد الأزمنة . فلا جَرَم تتحول صيغه ، وتختلف باختلاف الأزمنة . وهى الماضى والحاضر والمستقبل فيكون لكل زمن صيغة تؤدى معناه الذى يرتبط به حدثُ الفعل ، نحو : فَهِمَ و يفهم وافهم .

أقسام الفعل الجامد :

ثم الجامد قسمان :

الأول — ما لازم صيغةَ الماضى . وقد ذكر السيوطى فى الْهَمْع من ذلك ألفاظاً كثيرة منها — عَسى و نِعْمَ و بِئْسَ وتبارَكَ وليْسَ وحَبَّذا وساء ، وكلُّ أفعال المدح والذم والتعجب ، وسُقِط فى يده : ندم ، وقَلَّ بمعنى النفى . وهى ترفع الفاعل مَتْلُوًّا بصفة من الجمل الفعلية ، نحو قَلَّ رجلٌ يقول هذا ؛ ويكثر اقترانها بما الكافة عن العمل ، و إذاً لا يليها إلا الفعل ، نحو : قلما يَفْرَح المتوانى . ومثلها فى كل ما ذكر طالَ وقَصُرَ وشدَّ وكَثُرَ .

الثانى — ما لازم صيغة الأمر نحو : هَبْ بمعنى ظُنَّ ، وتَعَلَّمْ بمعنى اعلم ؛ و (هاتِ وتعالَ وهَلُمَّ) فى لغة بنى تميم . وعِمْ صباحا .

أقسام الفعل المتصرف :

ثم المتصرف إما تام التصرف ، وهو الذى يجىء منه الماضى والمضارع والأمر . وأكثر الأفعال من هذا القسم . و إما ناقص التصرف ، وهو ما يجىء منه الماضى والمضارع لا غير ، وذلك : كادَ وأوشكَ ، وما بَرِحَ ، وما انْفَكَّ وما زال ، أو يجىء منه المضارع والأمر دون الماضى ، وهما (يَذَرُ وَيَدَعُ وذَرْ

ودعْ) على خلاف فيهما ؛ فإن بعض اللغويين أورد لكل منهما ماضياً أيضاً . فماضي يذَرُ وذِر (بكسر العين) وماضي يدع وَدَعَ (بفتحها) وبه قرىء قوله تعالى (ما وَدَّعَكَ ربكَ وما قَلَى) وهي قراءة شاذة .

تصرف الأفعال بعضها من بعض

صيغتا الماضي والأمر :

أما صيغ الماضي فليس لها ضوابط تستخرج بها من المصادر أو أسماء الأعيان ، بل المعول عليه في معرفتها هو النقل ، وأما الأمر فهو في كل أحواله كالمضارع المجزوم المحذوف منه حرف المضارعة .

كيفية صوغ المضارع :

وأما المضارع فيصاغ من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة . وهي حروف (أنيت) في أوله (مضموماً) إن كان ماضيه رباعياً ولو بزائد ، نحو بَعْثَرَ يُبَعْثِرُ ، وَأَسْمَعَ يُسْمِعُ ، وَقَرَّبَ يُقَرِّب ، وسَاهَمَ يُسَاهِم (مفتوحاً) في غير ذلك . نحو : يأْخُذُ وَيَقُول وَيَنْطلِق ويَجْتَمع ويستَقِرّ .

هذه لغة أهل الحجاز وبلغتهم نزل القرآن الكريم .

كسر حرف المضارعة عند بني تميم :

أما بنو تميم وغيرهم فيوافقون أهل الحجاز ، في وجوب ضم أول المضارع من الماضي الرباعي ، وفي فتح غيره من الثلاثي والخماسي والسداسي سوى ما يأتي . فإنهم يجيزون فيه الكسر أيضاً . وهو :

أولا — مضارع الخماسي والسداسي ، مما أولُ ماضيه همزة وصل مكسورة نحو : انْبَجَّس واتّسق وابيضّ ، واحْرَنْجَمَ ، واقشعرّ : أو تاء زائدة نحو : تمكنَ ، وتفاهم ، وتَغَطْرس ، وباب علم (إلا المثال الواوي منه) ، بشرط ألا يكون حرف المضارعة ياء ، فإن كان ياء امتنع الكسر ، لثقل الابتداء بياء

مكسورة . وإنما جاز الكسر مع غير الياء ؛ تنبيهاً على كسر عين ماضيه إن كان ثلاثياً ، وكسرِ همزة الوصل فيما بدىء ماضيه بها ، وتشبيهاً (لتفعّل وتفاعل وتفعلل) بانفعل . لأنها تستعمل غالباً فى المطاوعة كما أنّ باب « انفَعل » كذلك .

ثانياً — المضارع من أبَى وَحَبَّ ، والمثال الواوى من باب علم ، ولو كان حرف المضارعة ياء .

والخلاصة : أن المضارع من هذه الأنواع إذا بدئ بغير الياء من أحرف المضارعة جاز فى أوله الفتح والكسر . وإذا بدئ بالياء امتنع كسره ، إلا إذا كان المضارع يأبى ويحِبُّ خاصة ، أو مضارع وجِل ونحوه . فيمتنع الكسر فى يعلم ويَحسِب ويَرْضى ويهوَى ونظائرها .

والسر فى ذلك خفة الهمزة بتسكينها بعد الياء فى يَأبى ، وقلبُ الواو ياء فى نحو يَوْجل مع الكسر . أما فى تَحِبُّ ويَحِبُّ وأحِبُّ ونَحِبُّ فقد جرّأهم على شذوذ الكسر فيه شذوذُ الكسر فى عين مضارعه ، والشئ يأنس بشِبْهِهِ ويحن إليه[1] .

أما حركة ماقبل الآخر فى مضارع الثلاثى فالمدار فى ضبطها على النقل كما يأتى :

وأما غير الثلاثى فيفتح ما قبل آخره إن كان ماضيه مبدوءاً بتاء زائدة ، نحو يَتَقَدَّم ويَتَلَقَّى ويَتَدَحْرَج ، ويتَشاورُون . ويكسر فيما عدا ذلك نحو : يكرِم ويبشِّر ويشْتَدّ ويسْتَرِدّ . ويَسْتَعْلِمُ .

(تنبيه) لا تقع نون المضارعة ، ولا الهمزة فى أول المضارع المسند إلى ألف الاثنين وواو الجماعة . ولا يستعمل مع المضارع المسند إلى نون الإناث

---

(١) من هذا البحث تعرف أن كسر أول المضارع فى لغة التخاطب الآن عربى فصيح إذا وافق ما وضحت من القواعد . فهو لحن فى نحو قولهم : تعرف وندخل ونقعد ويستعين بك ، وصواب فى نحو قولهم : نستعين بفلان وتحسب (تظن) وتبيض وتسود ونشرب ونفهم ؛ فقد ورد بعض هذه الأفعال مكسوراً أوله فى أفصح الكلام . وهو القرآن الكريم ، قرىء فى الشواذ قوله تعالى (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) بكسر التاء .

المخاطبات ، أو إلى ياء المخاطبة ، أو المؤنث الظاهر ، أو ضميره أو مثناه مطلقا إلا التاء . وتجب الياء فى المسند إلى نون الغائبات ، والأمثلة لا تخفى . ومعانى أحرف المضارعة مشهورة . لكن هذا لا يمنعنا أن نثبت هنا خلاصة ما قاله العلامة الرضى فى شرح الكافية ، شرحاً لمعانى هذه الأحرف ، مع إيضاح ما نذكره بالأمثلة :

(فالهمزة) للمفرد المتكلم ، مذكراً كان أو مؤنثاً نحو : أدافع عن الوطن يقوله محمد أو فاطمة .

(والنون) للمتكلم ومعه غيره ، مذكرين كانا أو مؤنثين أو مختلفين ، وكذا تصلح للجمع بالاعتبارات الثلاثة ، وللواحد المعظم مذكراً ومؤنثاً ، قال الرضى : وهو مجاز لعدهم الواحد المعظم كالجماعة[1] نحو ننصر الحق . يقوله حسين ومحمود أو زينبُ وسعادُ ، أو حسين وزينب ، كما يقوله جماعة من الرجال أو من النساء ، أو من الصنفين معاً ، وكذا يقوله الملك أو الملكة ونحوهما .

(والياء) للغائب المذكر مفرداً ومثنى ، ولجماعة الذكور الغائبين والإناث الغائبات نحو : الصديق يجىء ، الأخَوان يجيئان ، الإخوة يجيئون ، البنات يجئن .

(والتاء) للمخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً ، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، وللمؤنثة الغائبة ، والمثنى للغائب نحو : أنت يا على تجاهد ، أنت يا سعاد تجاهدين ، أنتما يا عليان أو يا زينبان تجاهدان ، أنتم تجاهدون ، أنتن تجاهدن سميرة تجاهد ، البنتان تجاهدان : هذا . ولا غرب عن بالك أن هذه الأحرف

---

(١) بهذه المناسبة قال : إن خطاب الواحد المعظم بضمير الجمع كقولهم للعظيم فعلتم مثلا — ليس فى الكلام القديم المعتد به ، وإنما هو استعمال المولدين ، هذا ملخص كلامه ، ولى فيه نظر ، إذ خطاب الواحد المعظم بضمير الجمع واقع فى أفصح الكلام القديم ، قال تعالى فيما حكى عن المشركين « حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً فيما تركت » فخاطب الواحد الأحد بضمير الجمع ؛ تعظيما لقدر المخاطب على ضرب من التجوز ، فما المانع من أن يكون فعلتم ونحوه للواحد المعظم كذلك ؟

لا تكون للمضارعة إلا إذا دلت فى كلمتها على المعانى التى ذكرت فليست الهمزة فى نحو أَقْدَم ، ولا نون فى نمَّق ، ولا الياء فى نحو يبس ، ولا التاء فى نحو تكلم للمضارعة ، لأن أى حرف منها لم يدل على أى معنى من المعانى المذكورة .

فائدة

كيفية صوغ الأمر :

يصاغ الأمر بحذف حرف المضارعة من المضارع المجزوم . فإن كان من (أَفْعَل) بقطع الهمزة فهو (أَفْعِل) بحذف حرف المضارعة والإتيان بهمزة القطع المفتوحة توصلاً إلى النطق بالساكن ، وهذه الهمزة هى التى حذفت من المضارع للاستثقال .

وإن كان الأمر من غير (أَفْعَلَ) حذفت حرف المضارعة أيضاً ، ونظرت فى الباقى ، فإن كان أوله متحركاً نطقت بالكلمة على أنها صيغة الأمر ولم تحتج إلى شىء آخر . نحو : جىء . وقُمْ . وخَفْ . وتعلّم . وتسابق . وتدحرج ودحرِج . وإن كان أول الباقى ساكناً جئت بهمزة الوصل لإمكان الابتداء بالساكن . نحو : انصُر واذهَب وانطلِق واستَقِم .

أبواب مضارع الثلاثى المجرد

تقدم لك أن ما قبل الآخر فى مضارع غير الثلاثى إما مفتوح أو مكسور . وذلك قياس لا ينكسر .

أما مضارع الثلاثى فإن الحرف الذى قبل آخره يكون مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً . وليس لضبط حركته قياس مطرد ، كما فى غير الثلاثى . بل المعول عليه فى ذلك هو النقل عن كتب اللغة أو السماع من الثقات .

غير أن علماء التصريف قرَّبوا لطلاب اللغة هذا الضبط بقواعد أغلبية . وللوصول إلى ما أرادوا حصروا أوزان المضارع من هذا النوع فى ستة أبواب .

والقسمة العقلية تقتضى أنها تسعة ؛ لأن لعين الماضى ثلاث حركات كما سبق . ومع كل حركة منها تكون عين المضارع إمامضمومةً أو مفتوحةً أو مكسورة . فجملة الأبواب تسعة . أهمل منها ثلاثة وهى :

(فَعُل يَفْعَلُ) بضم العين فى الماضى ، وكسرها أو فتحها فى المضارع . وسر ذلك أن وزن (فَعُل) المضموم يغلب فى أفعال السجايا والطبائع . فقصدت العرب أن توافق بين عينى ماضيه ومضارعه ، للإشعار بأنهما على نَهْج واحد فى أنهما طبيعة وسَجِيَّة حاصلة بدون اختيار . لذلك امتنع فتح عين المضارع أو كسرها ؛ لأنهما ينافيان هذا القصد .

والثالث (فَعِل يَفْعَلُ) بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع ، والسر فى الإهمال واضح . وهو كراهة الانتقال من ثقيل ، وهو الكسر . إلى أثقل منه ، وهو الضم . وهاك الأبواب الستة على النمط الذى أُلف فى كتب اللغة والتصريف .

الباب الأول

(فَعَلَ يَفْعُلُ) بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع . ويكون متعدياً ولازماً . نحو نَصَرَ يَنْصُر ، ودَخَلَ يَدْخل ، وقال يقول : وجال يجُول .

ما يطرد فيه فعل يفعل :

هذا الباب مطرد[1] فى أربعة أنواع من الفعل ومسموعٌ فيما سواها :

النوع الأول — الأجوف الواوى العين نحو : صال يصول ، وعال يعولُ ، وسامَ يسومُ ، وعادَ يعودُ ، وجادَ يجودُ ، وباحَ يبوحُ ، وناءَ ينوءُ ، ولاحَ يلوحُ .

---

(١) المراد بالاطراد هنا الغلبة ، كما يعرف مما يذكر بعد .

النوع الثانى — الناقص الواوى اللامِ نحو : سما يَسْمو ، ونما يَنْمو ، وعشا يعشو ، وشذا يشْذُو : فاح ، وسها يسْهُو ، ولهَا يَلْهُو .

وقد جاء فتح العين مشروكا مع الضم فى حلقىِّ العين من هذا النوع ، وهوقليل . منه : دحا الأرض ، وطحاها : بسطها : يَدْحوها وَيَدْحاها وَيَطْحوها ويَطْحَاها ، وسحَا التراب : جَرَفه بالمِسْحاة ، وطها اللحمَ ، ومحا الكتاب ، ونحا نحوه : قصَد ، وطغا : جاوز الحد . ولم يرد لازمَ الفتحِ من هذا الصنف الأخير إلا قحا التراب : جرفه ، فالمضارع منهُ : يقْحَى .

النوع الثالث — المضعّف المتعدى نحو . صَبَّ الماء يصُبُّه ، وعدَّ المال يعدُّه ، وحَج البيتَ يحُجُّه ، ومجَّ الماء ونحوه يمُجُّه ، وسرَّه الخبر يسُرُّه ، ولم يرد من هذا النوع مخالفاً لقاعدة التزام الضم إلا حَبَّهُ يَحِبُّه (بكسر العين فى المضارع) وهى لغة نادرة ، والكثير فيها أحَبّه ، ومن هذه صِيغَ المُحِبّ اسمَ فاعل كثيراً ، وقل منها اسم المفعول . واللغة القليلة على العكس ، فقد كثر منها المحبوب اسم مفعول ، وقل فيها حابٌّ اسم فاعل .

هذا . وقد وَردت أفعال مضاعفة من اللازم ضمت عين مضارعها شذوذاً أيضاً . والقياس فيها الكسر كما يأتى . من ذلك : مرّ الرجل يَمُرُّ ، وكرّ الفارس يكرُّ ، وذَرّت الشمس تَذُرُّ ، وسحّ المطرُ يَسُحُّ .

ووردت أفعال متعدية من المضعف بالضم على القياس والكسر شذوذاً منها : شدّه يشُدُّه ويشِده ، ونث الخبر ينِثه ، ونم الحديثَ يُنِمُه ، وشج رأسه يشجُّه ، ورمَّ الحائط وغيره يرِمُّه : أصلحه .

شروط صوغ فعل المغالبة .

النوع الرابع — فعَل المصوغُ قياساً للغلبة فى المفاخرة . نحو كارمته فكرَمْتُه أكرُمه ، وضاربْته فضربته أضْرِبُهُ ، وإنما يتحتم الفتح فى عين الماضى

والضم فى عين المضارع بشرط ألا يكون الماضى مثالا من باب ضرب ، ولاأجوف يائىّ العين أو ناقصاً يائى اللام .

فإن كان فِعْل المفاخرة من أحد هذه الأبواب امتنع تحويله إلى الفتح والضم . بل يصاغ على أصله فتقول : واثبتُه فوثَبْتُه أثِبُه ، وبايعته فبعته أبيعُه وراميْتُه فرَمَيْتُه أرْمِيه . وذلك لأن كسر العين مقيس فى هذه الأنواع الثلاثة كما يأتى .

قال سيبويه : وليس فى كل لغة يكون هذا (يعنى صوغَ فِعْلِ المغالبة) ، ألا ترى أنك لاتقول نازعته فنزَعته أنْزُعهُ . استُغنى عنه بغلبتهُ ، وكذا غيره ، بل نقول : هذا الباب مسموع كثير — اهـ .

ومن ذلك نعلم أن باب المغالبة مع تحقق شرطه ليس بقياس لايتكسر .

الباب الثانى

(فعَل يفْعِل) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع ، ويجىء كسابقه متعديا ولازماً . نحو : عرفَه يعرِفه ، وغرف الطعام وغيره يغرِفه : ورمى يرمى . وجلس يجلس ، وهذى يهذِى .

مايطرد فيه فعل يفعل .

وهذا الباب مقيس فى أربعة أنواع أيضاً ، مسموع فيما عداها .

الأول — المثال الواوى الفاء ولو كان حلقى العين . بشرط ألا تكون لامه حرف حلق نحو : وصَف يصف . ووأد يئد . ووعد يعد . ووهَج الحر يهِج . ووجَب يجب ، وولَدت المرأة تلِد ، ووشَى الثوب يشيه ، ووَنى فى الأمر يَنى ووعَى الشىء يعيه ، ووَفى بعهده يفى .

فإن كانت لامه حلقية فتحت عين مضارعه ، نحو وبَه يبَهُ أى فطِن ، ووضَع يضع ، ووقع يقع ، ووزَع يزَع : كفّ . وسيأتى وجه حذف الفاء عند الكلام على الفعل المثال .

الثانى — الأجوف اليائى العين نحو : بان يبين ، ولان يلين ، وشان يشين وفاد يفيد ، وصاد يصيد ، وهام يهيم .

الثالث — الناقص اليائى اللام بشرط ألا تكون عينه من أحرف الحلق نحو : أوَى يأوى . وبنَى يبْنى . وثَوَى يثْوى . وَرَنَى يرْنى . وَرَقَى يرْقى : نفث فى عُوذته أى رُقيته ، وَشرَى يَشْرى ، وسَرَى يسْرى ، وهَدى يَهْدى ، وهَمَى المطر يَهْمِى .

فإن كانت عينه حرف حلق فتحت عين مضارعه نحو : رعَى يرعَى ، وَسعَى يسْعَى ، ونأَى ينْأَى .

الرابع — المضعف اللازم نحو : جفَّ يَجِفّ ، ودبّ يدِب ، وأَطَّت النار تئِط : صوتت ، وغطّ النائم يغِط ، وعفَّ يعِف ، ودَقّ الأمر يدِقّ ، ورقّ الشراب يرِقّ .

وشذَّ من اللزوم : حَبَّهُ يَحِبه ، كما شذّ من قاعدة الضم فى المضعف المتعدى فيما تقدم .

وقد وردت أفعال لازمة من هذا النوع ، سُمع فيها الكسر على القياس والضم شذوذاً منها : صدّ يصُد : أعرض ، وحدّت المرأة على زوجها تحُدّ ، وطر شارب الغلام يطِرّ : نبت ، وشب الحصان يَشُبّ ، وعنّ له الأمر يعُن ، وشذَّ عن الجماعة يشُذ ، وأزَّ الرعد ، ونحوه يئُز : سمع له صوت .

فائدة

ظاهر ما تقدم أن كل مضعف متعد يجىء مضارعه مضموم العين إلا ما شذ وأنَّ كل مضعف لازمٍ يجىء مضارعه مكسورها إلاّ الشاذّ منه .

وهذا الظاهر غير مراد ؛ إذ وردت أفعال مضعفة متعدية فتحت عين مضارعها .

فمثل هذا النوع مما تتوقف معرفة بابه على ضبط عين مضارعه بطريق السماع ، فإذا وردت العين مفتوحة فيه أمكننا التوصل إلى معرفة حركة العين فى الماضى بقاعدة (فَعَل يفْعَل) بالفتح فيهما ، وخلاصتها — كما يأتى — أن هذا الباب يغلب فيما كان حلقى العين أو اللام ، نحو نهض ينهض ، وفتح يفتح . فإن لم يتحقق هذا القيد كان الماضى من باب علم .

فمن أمثلة المتعدى : ودَّ يَودّ ، وبَرّ يبَرّ ، ومسّ يمَسّ ، وعضّ يَعَضّ ، وشمّ يشَمّ ، وملّ يمَلّ .

ومن أمثلة اللازم : لجّ فى الخصومة يَلَجّ ، ولذّ يلَذّ ، وبش فى وجهه يَبَشّ ، وغصّ بالطعام يَغَصّ ، وظلّ يظَلّ .

تنبيـــــه

لم يشذّ من المثال الواوى عن هذا الباب إلا وَجَد يَجُد بضم عين المضارع ، كما حـــذف الفاء من غير سبب صرفى . وهى لغة عامرية . قال جرير وهو تميمى :

لو شِئْتِ قد نقَعَ الفؤَادُ بشَربَةٍ تدع الصَّوَادِى لا يجُدْنَ غَلِيـلا

نقع : رَوِى ، والشربة : المرة من الشُّرْب ، والصوادى : جمع صادية ، وهى العطْشَى ، والغليل : حرارة العَطَش ، ثم عليك أن تُلْبِس المعنى أثواباً من لفظك . هذا . وجميع العرب على كسر العين من يجد إلا بنى عامر بن صعصعة . ذكر ذلك البغدادى فى شرح شواهد الرضى .

الباب الثالث

(فعَل يَفْعَل) بفتح العين فيهما نحو : ذهب يذهب ، ورعَب يرعَب ، وذرَأ يذرَأ وخبَأ يَخْبَأ ، وهو أقل الأبواب التى جاء فيها « فعَل » المفتوح العين ، لأنه لم يجيء هكذا إلا إذا كانت عينه أو لامه من أحرف الحلق الستة المجموعة فى هذا النظم :

همزٌ فهاءٌ ثم عينٌ حاءٌ مهملَتان ثم غينٌ خاءٌ

لذا عده أهل التصريف فرعا على (فعَـــل يَفْعِلُ) بضم العين أو كسرها . وذلك أن قياس مضارع (فعَل) بفتح العين (يفعِلُ) بضم العين أو كسرها بلا شرط ، حتى قال بعض النحاة : إن كلا من الضم والكسر قياس لفعل المذكور ، وليس أحدهما أولى به من الآخر . فإذا لم يرد سماع بضم أو كسر فى مادة بعينها فالناطق مخير فى ضم عين المضارع أو كسرها ، ولا خطر على المستعمل فى ذلك ، وقال آخرون : بل القياس الكسر ، لأنه أكثر وأخف من الضم .

والخلاصة أن قياس مضارع (فَعَل) المفتوح ضم عين مضارعه أو كسرها بلا قيد ، وأما فتحُها فهو مقيد بأن يكون ثانيه أو ثالثه حرف حلق . فإذاً لحرف الحلق دخل فى الفتح ، فأخذوا من هذا أن الفتح فرع عن الضم أو الكسر ؛ إذ لو كان أصلا لجاء مطلقا بدون حرف الحلق ، كما جاء الضم والكسر بدون هذا القيد . وقوّى هذا الاستنتاج حذفُ الواو فى وهَب يَهَب ووضع يضَع ونحوهما ؛ إذا تقرر عندهم ألا تحذفَ فاء المثال إلا فى المضارع المكسور العين ؛ لذا قالوا إن كل فتح فى مضارع فعل المفتوح العين هو لأجل حرف الحلق . ولولاه لكانت العين إما مضمومة أو مكسورة كما مر .

وإنما فتحت العرب عين المضارع الحلقى العين أو اللام تخفيفاً لثِقَل حرف

الحلق باجتلاب الفتحة التى هى أخف الحركات ، والتى هى شكله ينشأ عنها بعض الألف . وهى حرف جوفىّ يخفف من ثقل حرف الحلق .

ولكونه فرعا وردت مواده فى اللغة أقل من مضموم العين أو مكسورها .

ومن أمثلته : بدأ يبدَأ ، وجشأت الغنم تجشَأ : أخرجت صوتاً من حلوقها . ومنه الجُشَاء . بضم الجيم . وهو تنفس المعدة ، ودرأ يدرأ ، وكلأه الله يكلؤه ، ونسأه ينسؤه : أخّره ، وعلى وزان ما سبق . جرَع وجمَعَ ورشَح وطفَح وطمَح وجأَر وزأر ونحَر . هذا . وقد وردت أفعال حلقية العين أو اللام وليست من هذا الباب . بل إما من الباب الثانى . نحو : رجع ونزع ونصح : رشّ .

و إما من الباب الأول نحو : أخذ ، و بزغت الشمس ، و بلغ الصبى ، وسعَل المريض ، ونفخ .

ومن هذه الأمثلة تعرف أنه ليس كلّما كانت عينُ (فعَل) أو لامُه من حروف الحلق — كانت عين المضارع مفتوحة ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا .

تنبيـــه

ورد فتح العين شذوذاً فى أبى يأبى ، كما ورد فى قولهم : ركن إليه يركن بالفتح فيهما . وهذا من تداخل لغتين فى حرفى الكلمة ، وبيانه أنه ورد ركَن يركَن من باب نصر ، وركِن يركَن من باب علم ، فركبت منهما لغة ثالثة .

الباب الرابع

(فعِل يفعَل) بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ، وهذا الباب مقيس فى كل ما كان على وزن (فعِل) بكسر العين متعديا كان أو لازما . نحو : علم يعلم ، وحمِد يحمَد ، وشرب يشرب ؛ ونحو فرح يفرح ، وظمىء يظمأ ، وشبع يشبَع ، وحوِر يحوَر ، ووجِل يوْجَل ، وأمثلته كثيرة . ومنه نحو : مس

يَمَسُّ ، وظلَّ يظَلّ ، وسلّ يَسُلّ ونحوُها ، وأما فَضل يفضُل ونعِم ينعُم (بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع) فهو من تداخل اللغتين ، إذ ورد فضِل يفضَل كحذر يحذر ، وفضَل يفضُل كدخل يدخل . فركبت منها لغة ثالثة ، وورد نعِم ينعَم كحذر يحذر ، ونعُم ينعُم كظرف يظرف . فتركبت من اللغتين لغة أخرى .

الباب الخامس

(فَعُل يَفْعُل) بضم العين فيهما . وهو مطرد فى أفعال الطبائع وما جرى مجراها مما تقدم فى بناء الماضى منه . نحو : حسُن وجُمل وسمُح ، ولا يجىء إلا لازماً كما سبق .

وقد يحول إلى ماضى هـذا الباب كل فعل ثلاثى للدلالة على أن معناه صار لصاحبه كالغريزة نحو : سمُح وفهُم وضرُب . وإذا كان المحولُ أجوف واوى العين أو يائيها بقى على حاله نحو : قال ومال . وإن كان ناقصاً ردت لامه إلى أصلها إن كانت ألفاً منقلبة عن واو . نحو : دعُوَ وغزُوَ ، وقلبت واواً إن كان أصلها اليـاء . نحو : قضُوَ ورمُوَ[1] ويجوز أن يراد من الفعل المحول معنى التعجب أيضاً ، فيكون مجرداً من الحدث ، وجامداً لا يتصرّف . كما تقدم فى الماضى المجرد المضموم العين .

الباب السادس

(فَعِل يَفْعِل) بكسر العين فيهما . وهذا الباب قليل نادر ، ومضارعه ثانى ما يجىء من الماضى المكسور العين . ولا ثالث لهما . وأما فضِل يفضُل ونعِم ينعُم فهما من تداخل لغتين كما تقدم قريبا . ووجه ندوره أنه لم يسمع فيه الكسر

---

(١) ولم نر نصاً فى تحويل اللفيف المقرون ؛ والظاهر أنه لا يجوز تحويله إلى هذا الباب ، لأنه يجب بعد التحويل إدغام عينه فى لامه ، فيلزم أن يجىء المضعف من فعل المضموم ، وقد عرفت أنه شاذ ، فلا يجوز القياس عليه .

وحده إلا فى خمسة عشر فعلا . كلها من المثال الواوى . وقد سمع الكسر مشروكا مع الفتح فى اثنى عشر فعلا . وما عدا النوعين فمضارعه بالفتح لا غير ؛ لأنه القياس . ولا مندوحة لنا عن ذكر النوعين ، ليُعْلَمَ المقيس من سواه .

أما أفعال النوع الأول : فهى : وَرِث يَرِث ، وولِى يَلِى ، ووَرِم الجرح يَرِم ، ووَرِع الرجل يَرِع ، ووَمِقَ يَمِق : أحب ، ووَفِق أمرَه يفِقُه : وجده موافقًا ، ووَثِق به يَثِق ، ووَرِى المخ يَرِى : عظُم ووَجِد به : كلِف ، أو عليه : حزِن ، ووَعِق عليه : عجِل ، ووَرِك يَرِك : اضطجع ، ووكِم يَكِم : أغتمّ ووقِه له يَقِه : سمِع وأطاع ، ووهِم يهِم من الوَهَم ، وجاء من باب وعد فى لغة أخرى ، ووَعَم يَعِم : قال عم صباحاً أو عم مساء ، بمعنى أنعم .

وأما أفعال النوع الثانى فهى : حسِب يَحْسَبَ ، ونعِم ينعِمَ ، ويَئِس ييْئِس ويَيْأَس ، ويَبِس يَيْبَسَ ، ووغِر صدره ، يغِر ، ويوْغَر : توقد غيظاً ، ووَحِر يحِر ويَوْحِر : امتلأ حقداً ، ووَلِه يَلِه ويَوْلَه : ذهب عقله لفقد عزيز من أهل أو مال ، ووهِل يهِل ويَوْهَل : فزع ، ووَلِغ الكلب يَلِغ ويَوْلَغ ، ووَبِق يَبِقُ ويَوْبَق إذا هلك ، ووَحِمت الحبلى : اشتهت أكلا اشتدت حاجتها إليه تحِم وتَوْحَم ، وبئِس يبْئِس ويبْأَس : اشتد فقره . أفاد ذلك كلّه بَحْرقٌ فى شرح اللامية الكبرى .

تنبيـــه

الأبواب الثلاثة (الأوّل والثانى والرابع) تسمى دعائم الأبواب لكثرة المواد التى تجىء منها . وهى فى الكثرة على هذا الترتيب .

نتائج

مما سبق تعرف :

(١) أن تعيين مضارع « فَعَل » المفتوح فى غير ما ينقاس فيه ضم العين أو كسرها — طريقُه النقل . ومن أمثلته من مضموم العين : نصر ينصر ، ودخل يدخل ، وقعد يقعد ، وهرب يهرُب ، وشتم يشْتُم ، ونمق الكتاب ينمُقه : رتّبه ، ونقر ينقر ، ومرق من السهم يمرُق .

ومن مكسورها : ضرب يضرب ، وجلس يجلس ، وعرف يعرف ، وهرس يهرِس ، وهرج يهرِج .

(٢) أن كل ماض مكسور العين مضارعُه مفتوحُها قياساً ، عدا الخمسة عشر فعلا السالفَ ذكرُها ، وأنك لو سمعت مضارعا بوزن يفعُل بضم العين أمكنك أن تحكم على ماضيه بطريق القياس أنه مفتوح العين أو مضمومها إن كان من الأنواع القياسية ، فإذا لم يكن من الأنواع القياسية احتمل حاله أن يكون على (فعَل أو فَعل) بالفتح أو الضم لا غير .

(٣) أن المضاعف الذى يُشكل عليك ضبط عينه إما من باب نصر إذا كان متعديا ، وإما من باب جلس إذا كان لازماً ، وأن المضارع المضعف الذى ورد مفتوح العين ماضيه (فعِل) بالكسر لا غير .

(٤) أن المضارع المكسور العين ماضيه بفتحها قياساً ، عدا ما سمع فيه الكسر .

(٥) أن المضارع من غير الثلاثى أبوابه كلها جارية على القياس .

تمرينان

(١) عين أبواب الأفعال الآتية ، ذاكراً القاعدة التى أوصلتك إلى طَلِبتك طاف . طفا . طفَّ الشىءَ بيده (رفعه) وطفَّ منه (دنا) . شف . طفئت النار

(بكسر الفاء) طم الرَّكِيَّة . غيد (بكسر الياء) لحظ . كهَره : (انتهره) . يكاد كنّ الشيء (ستره) متُنَ الشيء (صلب) . نقّ الضفدع . نقا الشيء ونقى (بالكسر) مَحَلُ المكان (أجدب) يمَص الماء (بفتح الميم) مضّ الكحل العين (أحرقها) لقّ عينه (ضربها) ذوى الغصن ، وذوِى (بفتح الواو فى الأول وكسرها فى الثانى) : جف من أعلاه . عاث . غاص . لاعه الحب (أحرقه) مَهُن (بالضم : حقر . و بالفتح خدم) ماع السمن (جرى على وجه الأرض) يعاف المريض الدواء . يشُمّ الطيب (بفتح الشين وضمها) .

(٢) بين الفعل المجرد والمزيد مما تحته خط فيما يأتى ، مع وزن ما فيه حذف أو إدغام وضبط الوزن بالشكل : قل تعالوْا أتلُ ما حرَّم ربُّكم عليكم . فأعْتَدَت لهن متكأً وقالت اخرج عليهن . فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشراً .

إذا المرء أعيته المُروءة ناشئاً فمطْلبها كهلاً عليه شديد

فلما استيأسوا منه خلصُوا نجيًّا ، فما استطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقباً . إنّ الملأ يأتمرون بك . واستمع يوم ينادى المناد ، سيذّكر من يخشى . ولكن ليطمئن قلبى . قالوا آذنّاك ما منا من شهيد ، هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟

الفعل الصحيح والمعتل

ينقسم الفعل إلى صحيح و إلى معتل .

فالصحيح ما لم يكن أحد أصوله حرفاً من أحرف العلة . وهى (الألف والواو والياء) نحو : أخذ وردّ وشفع وشجُع وكشف ؛ ونحو : شارك وبورك واغدودن الشعر : طال ، وتشيطن ، وسلقى ، وتسلقى .

والمعتل — ما أحد أصوله حرفُ علة نحو : نال وقال ومال ، وعِور وهِيف ووَقَف ويَبِس .

واعلم أن تسمية الألف والواو والياء (بأحرف العلة) تسمية اصطلاحية إذ العلة المرض ، ومن شأنها أن تتغير ، فتزول وتطرأ ، وهذا المعنى يناسب هذه الأحرف ؛ لكثرة ما يعتورُها من التغيير بالقلب والحذف وسلب الحركة عنها .

فائدة

أحرف العلة تسمى حروف مد ولين إن سكنت وجانستها حركة ما قبلها (ولا تكون الألف إلا كذلك فهى دائماً حرف مد ولين كما لا تكون فى الفعل المتصرف والاسم المتمكن إلا بدلاً من أصل : واوٍ أو ياء . نحو : قال وباع ، ونحو : ماء وباب) نحو : صام ويصوم ويبيع ، ونحو : غِيد وعُود ؛ وإن سكنت وفتح ما قبلها فهى حروف لين لا غير ، نحو : قَوْل وبَيْع ، ولا يوجد السكون الأصلى فى الأفعال الماضية ، وإن تحركت فقط فهى حروف علة لا غير[1] ، نحو : وَزْن ويُسْر وعَور وحيَدٍ ، ونحو دَلْوٍ وهَدْى .

وينقسم الصحيح إلى ثلاثة أقسام ، والمعتل إلى خمسة يأتى ذكرها تفصيلا .

أقسام الصحيح

وأحكام كل قسم عند اتصاله بالضمائر ونحوها

ينقسم الصحيح إلى ثلاثة أقسام : سالمٍ ، ومهموزٍ ، ومضعفٍ .

فالسالم ما خلت أصوله من الهمز والتضعيف . نحو : حضر وعَرف وشارف الشىء : أشرف عليه ، وشارف غيره : فاخر فى الشرف ، وتسابق .

---

(١) هذا هو المشهور ، ويرى بعض العلماء أن حرف اللين يشمل الساكن والمتحرك . وقد جرى على ذلك ابن مالك فى قوله :

لساكنٍ صَحَّ انقلُ التحريك من ذى لين آتٍ عينَ فِعْلٍ كأبن

وحكمه : أنه لا يغير فيه شيء عند اتصاله بالضمائر ونحوها ، ولذا سمى سالماً والمراد بنحو الضمائر تاء التأنيث الساكنةُ . نحو : حضرت هند ، وأمثلة الضمائر الرجلان حضرا ، والطلاب حضروا ، والنساء حضرْن .

والمضارع والأمر على وَفْق الماضى فى ذلك . وقد رأيتَ فى الأمثلة أن البنية لم يحدث فيها إلا تسكينُ الآخر عند اتصال الفعل بضمير الرفع المتحرك لدفع كراهة توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ إيذاناً بأن الضمير المرفوع المتصل بعامله كجزء من كلمته ؛ ولذا لم يسكن الآخر فى نحو أكرمَنى صديقى ، ورفعَك أدبُك وعِلْمُك ؛ لأن المفعول ليس ركناً فى الإسناد ، وإلا فتْحُ ما قبل ألف الاثنين وضَمُّ ما قبل واو الجمع للمناسبة .

تنبيـــه

يتصرف الماضى مع الضمائر ونحوها إلى ثلاثة عشر تصريفاً ، ودونك إجمالها وعليك أن تُحضر الأمثلة :

اثنان للمتكلم : وهما التاء المضمومة ونا ، وخمسة للمخاطب ، وهى التاء المفتوحة للمذكر ؛ والمكسور للأنثى ، والمضمومة للمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً وضمائر الغيبة للواحد المذكر ، والمؤنثة ، والمثنى مذكراً ومؤنثاً وجماعة الذكور وجماعة الإناث .

وهذه التصاريف بعينها للمضارع . أما الأمر بصيغة الطلب فليس له إلا خمسة منها ، وأمثلتها كما يلى :

اِعرِف حقى . اِعرِفى ، اِعرِفا ، اِعرِفوا : اِعرِفْن ، وأما أمر الإنسان نفسَه أو غائباً عنه فيكون بلفظ المضارع تتقدمه لام الأمر ، نحو لأَقْضِ حق العلم ، ولْيسمَعُوا نصحى . قال تعالى : (ثم لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بالبيتِ العتيقِ) .

واعلم أنه نظراً لعدم تغيُّر السالم عند الإسناد كما رأيت — اعتبره علماء التصريف معياراً للمعتل ، فكل تغيير يحدث فى المعتل من حذف أو إبدال أو نقل حركة لابد له من سبب اقتضاه .

فائدة

ضمائر الرفع المتحركة ثلاثة ، وهى :

التاء بفروعها ، ونا (مع الألف) ونون الإناث .

والساكنة ثلاثة أيضاً : الألف والواو وياء المخاطبة ، وهى موزعة على الأفعال كما يأتى :

التاء ونا خاصتان بالماضى ، وياء المخاطبة مشتركة بين المضارع والأمر ، والألف والواو ونون النسوة يتصلن بالأفعال الثلاثة .

المضعف

هو قسمان : مضعف الثلاثى ، وهو المراد عند الإطلاق ، ومضعف الرباعى .

فمضعف الثلاثى — ويسمى الأصم ، لشدته عند النطق — ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو : مرّ ، واستمرّ ، ومسّ ، واشتدّ . فليس منه فى اصطلاحهم نحو : احمرّ واطمأن وقطّع وعظّم ، لأن فى الأولين تكرير لام ، وفى الآخرين تكرير عين ، مع العلم بأن احمرّ ونحوه يعامل عند الإسناد إلى الضمائر معاملة المضعف الاصطلاحى فى الفك والإدغام .

ويجىء المضعف من ثلاثة أبواب تعرف مما مر فى أبواب المضارع .

ومضعف الرباعى ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر ، نحو : تَعْتَعَ وكَفْكَف وعسعس الليل : أقبل ظلامه ، وضَعْضَع . وهو كالسالم فى جميع أحواله .

أحكام المضعف عند إسناده إلى الضمائر

أما الماضى فله حالان :

الأولى — تحتم الإدغام ، وذلك إذا أسند إلى غير ضمير الرفع المتحرك نحو : عفّ التَّقى ، وهند عفّت ، وعكسِ هذين المثالين ، ونحوُ عَفَّا وعَفّتا وعَفُّوا :

الثانية — وجوب الفك ، وذلك عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك . نحو أَمَمْتُ واستمررْتُ .

وأما المضارع فله ثلاثة أحوال :

الأولى — وجوب الإدغام ، وذلك عند الإسناد إلى غير الضمير المتحرك كما فى الماضى . نحو : علىٌ يعِفّ ، وهند تعِفّ ، وعكسهما ، وأنتِ تعِفِّين ، وهما يعِفّان ، وهم يعِفُّون .

الثانية — وجوب الفك . عند الإسناد إلى ضمير الرفع المتحرك ، وهو هنا نون الإناث لا غير . نحو : (وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَ) ويستوى المجزوم وغيره مع هذا الضمير والضمير الساكن .

الثالثة — جواز الفك والإدغام ، وذلك فى المضارع المجزوم بالسكون نحو لم يُصَدَّ ولم يصْدُدْ ، ولم يستفزَّ ولم يسْتَفْزِزْ .

وسر وجوب الإدغام اجتماع المثلين المحركين فى الفعل الذى هو أصل التصريف وهما ثقيلان . فيجب التخلص من هذا الثقل بالإدغام ، ولا يجوز التخلص بحذف أحدهما لأنه حرف صحيح .

وسرّ وجوب الفك الفرار من التقاء الساكنين على غير الطريقة المألوفة فى جواز اجتماعهما ، وبيان هذا أن تسكين الآخر للضمير المتحرك لازم كما سبق . فلو سُكن أول المثلين للإدغام لاجتمع ساكنان فى حرفين صحيحين . فلم يكن لهم مُنْتدَحٌ عن التخلص من هذا المأزِق إلا بالفك .

أما جواز الأمرين فمبنى على الاعتداد بسكون الجازم وعدم الاعتداد به لعروضه بسبب منفصل عن الفعل ، فإذا روعى عروضه وعدم تأصله جاز الإدغام ، وإذا لوحظ مجرد حصول السكون جاز الفك . هذا والأمر كالمضارع المجزوم فى كل أحواله . تقول :

عِفَّى ياسعاد و ياهذان أو ياهاتان عِفَّا ، و يا رجال عِفُّوا ، وتقول :

اُعْفِفْن يانساء ، وا كففْن عن التبرج ، وتقول : عِفَّ ياعلى واعفِفْ وكُفَّ عن الشر وا كفُفْ . والفك أكثر فى الاستعمال . وهو لغة أهل الحجاز فى هذه الحال . قال تعالى (واغْضُضْ مِنْ صَوْتِك) وقال سبحانه : (واسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتطَعْتَ مِنْهُمْ بصَوْتِكَ) .

أما أكثر العرب فعلى الإدغام ، غير أن منهم من يفتح الآخِر قصداً إلى التخفيف ، ومنهم من يَكسِره ؛ لأن الكسر أصل التخلص من الساكنين ؛ ومنهم من يجعل حركة الآخِر تابعة لحركة الأول ، فيقول : عِفَّ ياعلى بالكسر ومُرُّ بالضم ، ومَسَّ بالفتح .

تنبيـــه

إذا كان الماضى المضعفُ المكسورُ العين مسنداً إلى الضمير المتحرك جاز فيه ثلاثة أوجه . وهى بقاؤه على أصله فنقول : مَسِسْتُ الطيب ، أو حذف عينه مع بقاء حركة الفاء كما كانت فتقول : مَسْتُ الطيب ، وعلى هذا الوجه ورد قوله تعالى : (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ) أو حذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء ، فتقول مِسْتُ الطيب . وإلى هذه الأوجه أشار ابن مالك فى الخلاصة بقوله .

* ظَلْتُ وَظِلْتُ فِي ظَلِلْتُ استُعْمِلا *

تطبيـــق

(١) خاطب بالعبارة الآتية المفردة والمثنى بنوعيه وجماعة الإناث مع ضبط الأفعال بالشكل :

حُضَّ أخاك على الجد ، وحِنَّ إلى البر ، وهَشَّ فى وجه من تخاطبه .

(٢) هاتِ الماضى من الـكلمات الآتية ، ثم أسنده إلى تاء المتكلم وواو الجمع ونون الإناث فى جمل من إنشائك ، ضابطاً الفعل عند الإسناد ، وهاك الـكلمات : مشقَّة ، تحنان ، مَلُول ، هَمَّام .

(٣) برّ — استردّ — استلّ — أقلّ .

صغ المضارع والأمر للأفعال السالفة ؛ ثم أسند كلا منهما إلى واو الجمع ونون الإناث فى جمل من إنشائك ، مع ضبط الفعل بالشكل .

(٤) إيت بالأمر مما يأتى ثم أسنده فى جمل مفيدة إلى ضمير الواحد : سُرور — فِرار — قَرار .

(٥) أسند الأمر من عض وبشّ ومسّ إلى واو الجماعة ، ثم أسند الماضى إلى هذه الواو ، و بين الفرق بين الإسنادين . مع ضبط الأفعال بالشكل .

المهموز وأحكامه

هو ما كان أحد أصوله همزة نحو : أجَر وأكل وأمر ، ونحو : أسُل وجهه فهو أسيل ، وأدُب فهو أديب ، ونحو : أسَر ، ونحو : سأل ويئِس وسَئِم ، ونحو لَؤُم ، ونحو : درأ ، ونحو : بطؤ وجَرُؤ . وقد يجىء المهموز صحيحاً كما مثّلنا ، ومعتلا مثالا نحو : وأل يئِل : لجأ ، أو أجوفَ نحو آل يؤول وآن يئين ، أو ناقصاً نحو : ألا يألو ، ورأى يرى ، وأنَى يأْنِى ، أو لفيفاً مفروقاً نحو : أوَى يأوِى .

وحكمه أنه كالسالم فى جميع ما مر من أحكامه ، إلا فى كلمات كثر دَوْرُها على أَلْسِنتهم ، فحذفوا همزة أكثرها على غير قياس طلباً للتخفيف . وهى مضارع رأى ، والأمر منه ، وماضيه المعدى بالهمزة ، ومضارعه وجميع تصرفاته ، وصيغة الأمر من أخذ وأكل وأمر وسأل . وهاك تفصيل القول فيها :

أما الأمر من أخذ وأكل وأمر وسأل فهو : خُذ وكُل ومُر وسَل . حذفوا الهمزة من جميعها إذا وقعت أول الكلام . والأصل اُاخُذ واسْأَل بوزن (افْعُل) بضم الهمزة فى الأول وكسرها فى الثانى . حذفت الهمزة لمجرد التخفيف ، فاستغنى عن همزة الوصل ؛ لتحرك الباقى بعد الحذف ، فصار إلى ما ذكرنا .

أما فى دَرْج الكلام فكذلك فى الأمر من (أخذ وأكل) . قال تعالى (يا بَنِي آدمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ) وقال جل شأنه (وَكُلوا وَاشرَبُوا) . ويجوز الحذف والإثبات فى الأمر من (سأل وأمر) . والإثبات أكثر . قال تعالى : (فاسألوا أَهْلَ الذِّكْرِ) ، وَقال جل وَعلا : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) . وتقول : إن شئت فسَلْنِي ، وإن طلبت فَمُرْنِي . ووزن الثلاثة الأول : « عُلْ » ، ووزن الرابع : « فَلْ » .

وأما المضارع من رأى فهو يرَى ، والأمر منه (رَهْ) بفتح الراء . وأصل المضارع يَرْأَى على مثال يفتح ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان الهمزة والألف ، فحذفت الهمزة للتخلص من الساكنين . فصار يرى بزنة (يَفَل) وعلى هذا فالحذف قياسى[1] . وأصل (رَهْ) ارأى . على مثال افتح . حذفت ألفه لبناء الأمر على حذف آخره ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، فاستغنى عن همز الوصل فحذف ، ثم أتى بهاء السكت لإمكان الوقف .

---

(١) لأن الهمزة حرف يشبه المعتل ؛ إذ أنها تؤول إلى الألف والواو والياء فى نحو آمن . أومن . إيماناً .

وأما أَرَى فقد حذفوا همزته من الماضى والمضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول والمصدر . وسأبين لك التغيير الذى حدث فى الماضى والمضارع والأمر لتقيس عليها غيرها . أصل أرى أَرْأَى على وزان أَكْرَمَ . أبدلت الياء ألفاً كما فى رأى ، ثم نقلت فتحة الهمزة إلى الراء ، فحذفت الهمزة تخلصاً من التقاء الساكنين ، فصار أرى ؛ ووزنه (أَفَلَ) ؛ وأصل يُرِى يُرْئِى ، على مثال يُكْرِم ، نقلت حركة الهمزة إلى فاء الكلمة ، ثم حذفت الهمزة لالتقائها ساكنه مع لام الفعل ، فصار يُرِى ووزنه (يُفِل) والأمر منه أَرِ . أصله أَرْئِى ، حذفت لامه لبناء الأمر على الحذف ، ثم نقلت كسرة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة حملا على حذفها فى المضارع ، فصار أرِه ، بهاء السكت . وزنه (أَفِهْ) .

فائدة

إذا كان الماضى مهموز اللام على وزن (فَعَل) بفتح العين . نحو بدأ وقرأ ونشأ ، أو بوزن (اُفْتَعَل) أو (أَفْعَل) نحو : ابتدأ واقرأ وأنشأ ، أو كان المضارع على زنة (يَفْعُل) بضم العين ، نحو يوْضُؤُ وَيَبْطُؤُ ، أو (يُفْعِل) بضم أوله وكسر ثالثه ، نحو يُقْرِىء ويُنْشِىء . فأكثر العرب على تحقيق الهمزة ، ومنهم من يبدل الهمزة ، فيقلبها من جنس حركة ما قبلها ، فيقول بدا وابتَدا وقَرا ونشَا ، وبدَيْتُ وابْتَدَيْتُ . وكذا الباقى ، وفى المضارع يبْدَا وينْشَا ويوْضُو ويبْطُو وَيُقرى .

[قال النحاة هنا[1] : لو دخل الجازم على المضارع . فإن كان الإبدال بعد دخوله فهو إبدال قياسى ، لاستيفاء الجازم حظه ، وهو التسكين قبل الإبدال ولأن الهمزة الساكنة تبدل من جنس حركة ما قبلها قياساً إن كانت عيناً . مثل : (فأس وسُؤْر و بئر) فيقال فيها : فأس وسور و بير ، وفى هذه الحال لا يجوز حذف حرف العلة ، فتقول لم يقرا ولم يوضو ولم يُقرى .

---

(١) مطالعة هذا الحكم اختيارية بحتة ؛ لأنها من علم النحو .

وإن كان الإبدال قبل دخول الجازم فهو إبدال شاذ ، لتعاصى الحرف الصحيح المحرَّك عن الإعلال ، وفى هذه الحال يجوز أن تحذف حرف العلة عند دخول الجازم ، بناء على الاعتداد بالإبدال الشاذ العارض ، وكأنّ الحرف الناشىء عنه كلامِ الناقص التى تحذف للجازم ، فتقول لم يبْدَ ولم يوْضُ ولم يُقْرِ . وهو قليل ، كما يجوز أن تثبت الحرف المبدل ، بناء على عدم الاعتداد بالإبدال . وكأنَّ حرف العلة هو الهمزة ، فتقول : لم يبْدَا ولم يَوْضُوا ولم يُقْرِى وهو الكثير ، فافهم ذلك] .

تمرينـــات

١

هاتِ الأمر من المصادر الآتية مع وزن كل فعل ، ثم اجعل ما تصوغه فى تراكيب من إنشائك :

رأْىٌ ، سُؤال ، أخْذ

٢

أسند المضارع من : رأَى وأَرى إلى ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، فى جمل مفيدة ، مع ضبط الأفعال بالشكل .

٣

زن ما تحته خط مما يأتى ، وبين وجه الحذف فيما حُذف منه .

قد نرَى تقَلُّبَ وَجْهِك فى السماء . وأرِنَا مناسِكَنا وتب علينا . سل بَنِى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ، كلوا من طيبات ما رزقنا كم ، ولا تطغوا فيه . خذِ العفو وَأْمُرْ بالعُرف وأعرض عن الجاهلين .

٤

ألَا . وأى . أنى :

صغ المضارع والأمر للأفعال السابقة . ثم زن كلا منها ضابطاً الميزان بالشكل .

٥

عين بطريق القواعد الصرفية أبواب الأفعال الآتية :

نمّ . رمّ . يَبَحّ يدرأ . يبعَد . يبعُد . قرِب . حان .

أقسام الفعل المعتل

تقدم لك تعريفه ، وهو ينقسم إلى خمسة أقسام : مثال ، وأجوف ، وناقص ، ولفيف مفروق ، ولفيف مقرون . فإن كان حرف العلة فاء الكلمة فهو المثال ، مثل وعد ، وإن كان عينها فهو الأجوف ، نحو صام ، وإن كان لامها فهو الناقص ، وإن اجتمع فيها حرفان : فإن فرق بينهما حرف صحيح فهو اللفيف المفروق . نحو : وفى ، وإن اقترنا فهو المقرون . نحو : قَوِى ونَوَى .

واعلم أن الكلام على المعتل طويل جدًّا : لأنه يتناول ناحيتين من نواحى التصريف .

الأولى — الإعلال بالقلب والحذف والنقل ، والكلام على الفعل من هذه الناحية فى مقرر (الفرقة الرابعة من الكلية) وهو القسم المشترك بين الأسماء والأفعال .

الثانية — النظر فى أبنيته وفيما حدث لحروف العلة فيها من إعلال بوجه الإجمال ، أو بقاء على حالها بدون إبدال ، وكلامنا على الفعل من هذه الناحية .

المثال وأحكامه

هو — كما تقدم — ما كانت فاؤه من أحرف العلة نحو : وقف ووصف ، ووجل ووجِل ، وضُؤ ووَجُز ووجُه : ويبِس ويقِظ ، ويَسر[١] .

وسمى مثالا ، لأنه على مثال الصحيح عند إسناد أول الأفعال[٢] منه إلى الضمائر ، نحو وصفت ووزنت . ومضارعه يجىء من جميع الأبواب إلا بابَ نصر ، فلم يجىء منه إلا لفظة واحدة مرت فى شعر جرير[٣] .

أحكامه :

أما الماضى منه فهو كالسالم فى جميع أحكامه ، لا يحذف منه شىء عند اتصاله بالضمائر ونحوها ، وأما المضارع فإن كان يائياً فهو كالسالم أيضاً ، إلا فى لفظتين حكاهما سيبويه وهما : يَسر يسِر . مثل وعد يعد ، ويئس يئِس فى لغة من مَن كَسَر عين المضارع . وهى لغة شاذة . فيكون فى مضارع يئِس شذوذان : كسر عينه ، وحذف فائه ، وإن كان واوياً حذفت واوُه وجوباً بشرطين :

(الأول) فتح حرف المضارعة وهو ياء .

(الثانى) كسر عين المضارع نحو : ورِث يَرِث ، وثِق يَثِق ، ووَجَب يجِب ، ووصَل يصِل . وسر الحذف وقوع الواو بين الياء المفتوحة والكسرة فى نحو يَوْعِد . والياء لا تناسب الواو ، خصوصاً إذا كانت مفتوحة ، لأن الفتحة بعضُ الألفِ . وهى لا تناسب الواو أيضاً ، فوقع التنافر بين الحرفين ، وازداد بمجىء الكسرة بعد الواو ، وهى لا تناسبها ، فاكتنفها عدوان ، فثقل

(١) يسر البعير ييسر : لان وانقاد ، ويسرنى : جاء من يسارى ؛ ويسر . لعب الميسر . كلها على مثال جلس يجلس .

(٢) جرت عادة الصرفيين أن يعتبروا الماضى المسند إلى ضمير المتكلم أول الأفعال بالنسبة إلى الضمائر الأخرى وإلى المضارع والأمر .

(٣) عند الكلام على نهاية (الباب الثانى) من أبواب المضارع .

النطق بالكلمة ، فحذفت الواو ، فزال الثقل . وحُمِل المضارع المبدوء بغير الياء على المبدوء بالياء فى هذا الحذف .

فإن ضُمَّ حرف المضارعة ، أو ضُمَّ ما بعد الواو ، أو فتح ، لم يجز الحذف . نحو : يُوصَل ويُوثَق به ويُوَالِي ، ونحو يَوْجُه ويَوْضُؤ وَيوْجُز وَيوْجَل وَيوْحَل .

والأمر كالمضارع فى كل ماسلف ، إلا من الواوى الذى تثبت فاؤه ، فإن الواو تقلب فيه ياء ؛ لوقوعها إثر كسرة . نحو إيَجل . أمر من وجِل . وأصله إوْجَل على مثال افهم .

ثم الحذف فى الأمر مع عدم الياء المفتوحة حملا على المضارع ؛ لأن الأمر مقتطع منه . هذا ، وقد وردت أفعال محذوفة الفاء مع فتح عين مضارعها ، وقياسها أن تبقى . منها : يذَر ويدَع ويَسع ويَطَأُ ويَهَب ويقَع ويضَع . وقد اختلف العلماء فى توجيه الحذف . فقال بعضهم : الحذف فيها شاذ وكفى ؛ وقال آخرون : بل الحذف قياسى ، وأصلها الكسر . ثم فتحت العين لحرف الحلق فاستصحب الحذف ، وحمل يذر على يدع لكونه بمعناه .

ولكن لا يمكن ادعاء الكسر فى يطأ ويسع ؛ لأن ماضيهما مكسور العين ، وقياس المضارع منهما الفتح كما تقدم ، إذاً فالحذف فيهما شاذاً اتفاقا .

تنبيه — حذفت فاء المثال جوازاً من مصدر الثلاثى الواوى إذا كان بزنة (فِعْل) على مثال وِزْر . نحو : زِنة وعِدَة وصِلة وصِفَة . أصل زنة وزن . بوزن حِمْل ، كره الابتداء بواو مكسورة ، فحذفت بعد نقل حركتها إلى العين ، ثم عوض عنها التاء فوزنه (عِلَة) وكذا القول فيما شاكل زنة . هذا . وإذا صُغت من المثال مطلقاً على زنة (افْتَعَل) وجب أن تبدل الواو أو الياء تاء ، وتُدْغَم فى تاء الافتعال ، وذلك عام فى الفعل من هذا النوع ، وفى جميع تصاريفه من الأسماء المشتقة والمصادر نحو : اتّقى واتّعَد واتّسر ، من الوقاية والوعد واليسر ، والتصاريف لا تخفى عليك .

تمرينـــات

١

صغ فعل الأمر من المصادر الآتية ، واضبط ما تصوغة بالشكل ، ثم زن كل فعل :

سِمَة ، وثُوب ، وفاء ، وَشْى ، وَجَل ، وَرَع ، ولاية ، وجاهة ، سعة ، سنة .

٢

زن ما تحته خط فيما يلى ، مبيناً ما اعترى أصله من التغيير :

« والقمرِ إذا انَّسق ، لا تأخذه سنة ولا نوم ، إن الذين اتَّقَوْا إذا مسَّهم طائف من الشيطان تذكَّروا » ، اتَّقدت النار ، يتعظ الحُرُّ .

٣

صغ على زنة « افتعل » مما يأتى ، ثم بيِّن ما دخل الفعل الأخير وسابقه عند الصوغ :

وَسم ، وَكل ، وَزَع : (كفّ) ، وَزَر : (أثِمَ) ، يبِسَ ، ووَهَب .

٤

صغ فعل الأمر للأفعال السابقة ، مبيناً ما لا يمكن صوغه منها إن كان . مع بيان السبب ، وضبط جميع الصيغ بالشكل .

٥

إيت باسم الفاعل والمصدر لكل فعل من الأفعال الآتية ، مع وزن كل ما تصوغه وضبطه بالشكل :

اتّضع . اتَّأى : (اتَّعد) . اتكأ . اتَّزن . اتَّسَر .

الأجوف وأحكامه

هو ما كانت عينه حرفَ علة . نحو : صاد وعاد . سُمِّى بذلك لحذف وسطه عند إسناد ماضيه إلى ضمير الرفع المتحرك . نحو : عُدت وصِدت ، فيصبح كالشىء الخالى الجوف ، ويسمى أيضاً ذا الثلاثة ؛ لـكونه مع الضمير على ثلاثة أحرف كما مثل . وهو يجىء من ثلاثة أبواب . وأمثلته . عال يعول ، وكال يكيل ، وغَيِد يَغْيَد : نعُم جلده ، وصَيِد يصْيَد : مال عنقه ، وحَول يحوَل ، وعوِر يعوَر ، وخاف يخاف ، وغار يغار . ولم يجىء من باب كرم إلا طال يطول ، بدليل طويل . وهو يكثر فى وصف (فَعُلَ) المضموم العين .

والأمثلة السابقة تريك أن ألفه إما منقلبة عن واو أو ياء ، وأن الواو والياء قد تبقيان بدون قلب .

ولماضيه ومضارعه أحكام قبل اتصاله بالضمائر و بعده .

فحكم ماضيه قبل الإسناد أنه تارة تسلم عينه ، وتارة تعل .

أما ما تسلم عينه فهى الصيغ الآتية :

الأولى — (فعِل) بكسر العين . بشرط أن يجىء الوصف منه على (أَفْعَل) نحو عوِر وحوِل وصيِد وحيِد ، فإن الوصف منها أعور وأحول وأصيد وأحيد . فإن كان الفعل غير « فعل » بالـكسر اعتلت عينه وجوباً بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . نحو : قال وباع وطال . وإن كان الوصف من مكسور العين على غير (أفعل) بل على (فاعل) أو غيره اعتلت عينه أيضاً ، نحو : نام وخاف ومات .

وإنما لم تعل العين فى نحو عوِر وحِيد لأنها متقطعة مما لا إعلال فيه . وهو « افعلَّ » الذى هو أصل مع « افعالَّ » فى بيان التدرُّج فى الألوان والعيوب . نحو اعورّ واغيدَّ ، واعوارَّ واحيادَّ . وكان الظاهر أن يحمل المزيد على المجرد فى الإعلال ، لأن المزيد فرع المجرد .

لـكن لما كان (افْعَلّ وافْعالّ) أصلين فى هذا المعنى عُـكس الأمر . فأجرى الثلاثى مُجرى المزيد فى تصحيح العين ، تنبيهاً على أصالته فى المعنى المذكور . وسيأتى وجه عدم الإعلال فى (افعلّ وافعالّ) .

وإنما يعلّ نحو أحوَل أسْودَ وأبيَض من الأسماء ؛ لأن الإعلال فيها فرع الإعلال فى فعلها . وهو لا إعلال فيه كما تبيَّن قبل .

الثانية والثالثة — (فاعَل وتفاعَل) نحو حاولَ وناولَ وطاولَ وبايَعَ وشايعَ وعاينَ . ونحو : تشاورُوا ، وتجاورُوا ، وتسايفوا ، وتبايَعوا ، وتهاون ، وتناوَم . والسر فى سلامة حرف العلة أن ماقبله حرف مد لا تقبل طبيعتهُ الحركة .

الرابعة والخامسة — (فعّل وتفعّل) نحو : كوّرَ ونوّمَ وسوّفَ وبيَّن وزيّن وصيّر ؛ ونحو تسوّر وتقوّل وتطيب وترَيّث . ولم تعل العين فيهما لأن إدغام المثلين فى الصيغتين واجب . وشرط إعلال الواو والياء تحرُّك كهما .

السادسة والسابعة — (افْعَلّ وافْعالّ) نحو : احْوَلّ واعوَرّ واسودّ وابيضّ واغيَدَّ واحيدّ ؛ ونحو : احوالّ واغيادّ . والسر فى سلامة العين سكون ما بعدها وهى عين فى الفعل . وشرط قلب الواو والياء ألفاً أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين . وقولنا فى الفعل ، إشارة إلى عدم اشتراط تحرك ما بعدهما فى الاسم ؛ لأن إعلاله بالحمل على الفعل الذى هو أصلا فى الإعلال . لذا قلبت العين ألفاً فى نحو إقامة واستقامة وإبانة واستبانة فاعرف ذلك .

الثامنة — نحو اشتوَرُوا . وسلامة العين فى هذه الصيغة مشروطة بشرطين .

(الأول) أن تـكون واواً .

(الثانى) أن تدل الصيغة على المشاركة ، نحو : اجْتورُوا ، واعتونوا ، وازدوَجُوا . وقد أشار إلى الشرطين ابن مالك بقوله :

وإن يبِن تفاعُلٌ من افتَعلْ والعيْنُ واوٌ سَلِمَتْ ولم تُعَلْ

وإنما لم تعلّ الواو ؛ لأن الصيغة بمعنى مالا إعلال فيه ، وهو تجاوروا وتعاوَنوا وتزاوجُوا . ولهذا تعل حتما إن لم تدل الصيغة على المشاركة . وذلك محترز الشرط الثانى . نحو : احتانَ وارْتادَ واشْتار العسلَ ، وكذا إن كانت العين ياء . سواء أدلت الصيغة على المشاركة أم لم تدل . نحو : اسْتِافوا ، وابتاعوا ، أى تسايفوا وتبايعوا . ونحو : اكتالَ وارْتابَ وامْتارَ . والامتيار جلب المِيرة بكسر الميم وهى الطعام .

وإنما أعلت الياء فى هذا البناء بغير شرط لأنها — لخفتها بالنسبة إلى الواو — أقرب إلى الألف . ويجب الإعلال فيما اختل فيه شرط تصحيح العين ، وفى بقية صيغ المزيد . وهى (افْعَلَ وانْفَعَل واسْتَفْعل) نحو : أجاد وأبان وأفاد وانقاد وانْصاع وانزاح ، واستجاد واستبان . أصل أجاد وأبان أجْوَدَ وأبين ، نقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم قلبت ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، فصارتا إلى ما عَرَفْت . وأصل انصاع وانزاح . انصوَع[1] وانزيَح . أبدل كل من الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما . وإعلال على قياس هذين .

(تنبيه) وردت أفعال سليمة العين من الصيغ التى ينقاس فيها الإعلال ، من ذلك قولهم : أعْوَل الرجلُ : إذا رفع صوته بالبكاء ، وأجْوَد : بمعنى أجاد ، وأغْيَمَت السماء ، وأغْيَلت المرأة ، وأطْوَلْتِ الصدود فى قول عُمَر بن أبى ربيعةَ .

صدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصدودَ وقَلّمَا ... وِصالٌ على طول الصُّدود يدومُ

وقولهم : اسْتَصْوَبْتُ الأمر ، واستتْيَست الشاةُ ، واسْتَفيَل الفيلُ ، واسْتَرْوَح النسيمَ : شمه ، واسْتَحْوَذَ الشيطانُ على عقول الماديِّين .

فأكثر العلماء ، على أن ذلك وأمثالَه شاذٌّ ، تنبيها على الأصل المرفوض فيما أعل من نظائره ، فلا يجوز القياس عليه ، وقد جاء بعضها معلا على القياس

---

(١) قال فى القاموس : انصاع : انفتل راجعاً مسرعاً . وهى واوية يائية .

قال سيبويه « سمعنا جميع الشواذ المذكورة معه أيضاً على القياس ، إلا استحْوذ واستَرْوح الريح وأغْيَلَت . قال : ولا منع من إعلالها وإن لم يسمع ؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد » .

حكم الماضى عند اتصاله بالضمائر ونحوها

أما صيغه التى لا تعل فإنها كالسالم لا يَعْتَوِرها تغيير ، وكذا مضارعها وأمرها فى جميع الأحوال . نحو : حيِدْتَ وَحَوِلْتَ ، وَحَيِدَا ، وَحَوِلا ، وَحَيِدُوا وَحَوِلوا ، وقس على هذه إسناد بقية الصيغ .

وأما الصيغ التى يجب إعلالها فإن القاعدة العامة فى كيفية إسنادها هى الآتية :

« إذا أسند الماضى الأجوف إلى ضمير رفع متحرك وجب حذف عينه لالتقائها ساكنة مع لام الفعل ، وإذا أسند إلى ضمير ساكن أو اتصل به تاء التأنيث لم تحذف العين ، للزوم تحرك آخر الفعل » .

أمثلة الحذف قُلْتُ كِلْتُ ، اسْتَفَدْتُ أجَدْتُ . البنات عُدْن وشِنْنَ .

أمثلة عدم الحذف : قالت هند ، والرجلان صاما ، والرجال صاموا ، واستفادَت ، واسْتفادا ، واستفادوا . وقد رأيت فى أمثلة الحذف أن غير الثلاثى بقى على ما كان عليه قبل الإسناد ، وأن الثلاثى تغيرت حركة أوله . وهاك قاعدتى هذا التغيير .

أولًا — يُضم أول الماضى للدلالة على ذات الحرف المحذوف ، نحو . قُلْتُ وَعُدْتُ وصُمت ، أو على حركته . وذلك فى طُلت فقط ، لما سبق فى « فعُل » المضموم .

ثانياً — يكسر أوله للدلالة على أن المحذوف ياء . نحو . كِلْتُ وبِعْتُ

ومِلْتُ ، أو على حركته وإن كانت العين واواً . نحو . خِفْتُ وَنِمْت وغِرْتُ (١) وميتٌ فى لغة من قال : مات يمات . وبيان الأصل فيما ذكر واضح .

حكم المضارع قبل الإسناد وبعده

أما قبل الإسناد فإن كان ماضيه من الصيغ التى تعل أُعِلّ مضارعها أيضاً وهو فى ذلك على ثلاثة أصناف :

(١) صنف يعل بالقلب لا غير . وهو مضارع صيغتى (انْفَعَل وافتعل) نحو يَنْقاد ويَرْتاب . أصلهما ينقَود ويرْتَيِب . قلبت الواو والياء فيهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما .

(٢) صنف آخر يعل بالنقل فقط . وهو مضارع الأجوف من الثلاثى الواوى العين من غير باب عَلِمَ ، واليائى العين ولو كان غير ثلاثى نحو . يقول ويبيع ، ويُفيد ويستبين .

(٣) صنف ثالث يعل بالنقل والقلب . وهو المضارع من باب علم : والمضارع الواوى العين من غير الثلاثى نحو : يخالف ويَنام ويَمات ، ونحو : يُقيم ويُجيد ويَسْتَجيد . أصل يخاف يَخْوَف . على مثال ينهض . نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، وأصل يقيم يُقْوِم على وزان يكرم . نقلت حركة العين إلى الفاء ، ثم أعلت العين بقلبها ياء ؛ لوقوعها إثر كسرة . وإعلال الباقى على قياس هذين .

وأما بعد الإسناد فالقاعدة أنه إذا لزم تسكين آخر الفعل بسبب الجزم ، أو اتصاله بضمير رفع متحرك (ولو دخل عليه فى هذه الحالة ناصب أو جازم) حُذِفتْ عينه تخلصاً من الساكنين . نحو :

---

(١) العين فى هذا ياء مكسورة ، فيكون لكسر الفاء هنا سببان .

الشجاع لم يَخَفْ ، والجبان لم يَصُل ، ونحو : الفتيات يَسُدْن ، ويَشِدْن مجد الوطن ، ويغَرْن على الفضيلة .

وإذا تحرك آخر الفعل لكونه مرفوعاً ، أو مسنداً إلى الضمير الساكن ولو كان مجزوماً أو منصوباً أو مرفوعاً ، أو مؤكداً بإحدى النونين — لم تحذف العين[1] . نحو : علىّ يخاف ربه ، والمؤمنان يخافان ، والجاحدان لم يخافا ، ولن يخافا ، والجاحدون لم يخافوا ولن يخافوا ، ونحو : يا رجال لتخافُنَّ ربكم . ولتقولُنَّ الحق ؛ وهكذا حاله مع واو الجماعة وياء المخاطبة فى بقية الصور .

والأمرُ كالمضارع المجزوم فى كل ما ذكر . نحو : خَفِ العار ، وقُلْ خيراً ، وأَجِدْ عملك ؛ ونحو : يا نساء خَفْنَ الله ، وقلْنَ الحق ، وأَجِدْن عملكُنَّ . وخافا وقولا وأجيدا ، وتقول مثل ذلك مع ياء المخاطبة وواو الجمع . نحو : يا سعاد خافى الله ، وقولى الحق ، وأجيدى عملكِ ، ويا رجال خافوا الله ، وقولوا الحق وأجيدوا عملكم .

تطبيقـــات

(١) أفاد — أجاد — شاء — ماد — عاق .

جىء بالمضارع من هذه الأفعال ، ثم بين ما اعتراه من الإعلال .

(٢) أسند مضارع الأفعال السابقة ، مسبوقة بجازم إلى ضمير الواحد ، وواو الجمع ونون الإناث .

(٣) ضع الأمر من : عادَ — حادَ — هابَ ، مسنَدًا إلى كل ما يمكن الإسناد إليه من الضمائر مع الضبط بالشكل .

(٤) زن ما يأتى ضابطاً الميزان بالشكل :

جُدْ — صِدْ — غَرْ — أَجِدْ — جُودوا .

---

(١) وخلاصة القاعدة ، أن الأجوف أيا كان إذا سكنت لامه حذفت عينة ، وإذا تحركت هذه اللام ثبتت العين ، أو رجعت إن كانت حذفت .

الناقص وأحكامه

تقدم أنه ما كانت لامه حرف علة . نحو : سما وأَتَى ورَضِيَ وَهَوِيَ وسَعى وَبَذُوَ لسانه ، وسَرُوَ الرجلُ : سخا فى مروءة ، ورَخُوَ الشيء : هشَّ وَبَهُو : لغة فى بَهِي ، ونَهُو من النهية كما سبق . وهو يجيء من أبواب هذه المثل الخمسة (بحذف المكرر منها) . وسمى ناقصاً لنقص لامه عند الجزم أو بناء الأمر ، نحو : أُسْمُ وَاتِ وأُرْضَ واسْعَ ، ولم يَسْمُ ولم يأتِ ، وكذا بقية الأمثلة . ويسمى أيضاً ذا الأربعة ؛ لأن ماضيه يكون مع الضمير المتحرك على أربعة أحرف . نحو : دعوت وأتيت ورضيت .

حكم الماضى قبل اتصاله بالضمائر وبعده

أما قبل اتصاله بالضمائر ففى غير الثلاثى تقلب لامه ألفاً أبداً . للزوم تحركها وانفتاح ماقبلها . سواء أكانت أصلَها الواوُ نحو : أعطى وأرضى وأضحى ، أم كانت أصلَها الياء . نحو ألقى وأبقى واهتدى واستغشى . الأصل أعطَيَ[1] وألقَيَ . قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ؛ وفى الثلاثى تقلب اللام ألفاً كذلك إن انفتح ماقبلها . نحو : عَلا وغَلا وأَلا ، ورَمَى وأَنَى وأَتَى ، وإن انضم ماقبلها فإن كانت واواً بقيت . نحو : رخُوَ وسَرُوَ ، وإن كانت ياءً قلبت واواً للضمة . مثل : نَهُو وبَهُو . وإن انكسر ماقبل اللام فإن كانت ياء بقيت ، نحو رَقِيَ وَهوِيَ ، وإن كانت واواً قلبت ياء . نحو : رَضِيَ وحظِى .

وأما بعد اتصاله بالضمائر ونحوها فأحكامه تذكر فيما يلى :

(١) إذا اتصل بضمير الرفع المتحرك . فإن كانت لامه واواً أو ياء بَقِيتا نحو : نَهُوتُ وسَرُوت ورضِيت وهَوِيتُ .

---

(١) هذا هو الأصل الثانى ، والأصل الأول اعطو . قلبت الواو ياء لتطرفها رابعة ، كما فى أعطيت وزكيت .

وإن كانت ألفاً قلبت ياء رابعة فصاعداً . سواء أكانت منقلبة عن واو ، أم عن ياء . نحو . زكيت وألقَيْت . ورُدَّت إلى أصلها إن كانت ثالثة . نحو : سَمَوْتُ وأتَيْتُ .

(٢) إذا اتصلت به تاء التأنيث بقيت اللام على حالها إن كانت واواً أو ياء . نحو (سَرُوَتْ وَقَوِيَتْ) وحذفت فى الثلاثى وغيره إن كانت ألفاً للتخلص من الساكنين . نحو سَمَتْ هندُ ، ورمَتْ ، وألقَتْ ، واستَفْتَتْ .

(٣) إذا أسند إلى الضمير الساكن . فإن كان ألفَ الاثنين بقيت اللام إن كانت واواً أو ياء نحو . بَذُوَا وقوِيا ، وإن كانت ألفا قلبت ياء فى غير الثلاثى مطلقاً . نحو : أرْضَيا واستَقْضيا ، ورُدَّت إلى أصلها فى الثلاثى . نحو : عَلَوَا وأتَيا .

وإن كان الضمير واوَ الجماعة حذفت لامُ الناقص مطلقاً ، وبقى فتح ما قبلها للدلالة عليها إن كان المحذوف ألفاً . نحو رعَوْا وألقَوْا واسْتَغْشَوا .

ويَبْقى ضم ما قبلها لمناسبة واو الجماعة إن كان المحذوف واواً . نحو سَرُوا وبذُوا ، أو يضم إن كان المحذوف ياء نحو : رَضُوا ونسُوا .

(تنبيه) لم يقلب كل من الواو والياء المتحركتين ألفاً مع ألف الاثنين : لفقد شرط الإبدال . وهو ألا يكون بعدهما ألف ولا ياء مشدودة إن كانتا لامَيْن .

حكم المضارع

أما قبل الإسناد فللامه ثلاثة أحوال . كلها تتبع حركة العين .

(١) فإن ضمت عينه جُعلت لامه واواً نحو : يَدْعو ويعْلو ، أو بقيت على أصلها نحو يسْرُو ويَبْذُو .

(٢) إن كسرت عينه — وذلك فى غير ما بدىء بتاء زائدة — جعلت لامه ياء . نحو يُلْقِى ويقْتَفِى ويسترَضِى ويُغالى ويُوالى .

(٣) إن فتحت عينه (وذلك فى المضارع من بابى علم وفَتحَ ، والمضارع المبدوء بتاء زائدة) جعلت اللام ألفا . نحو يَرضَى ويَسْعى ويتجلَّى ويَتَرَوَّى [١]

وأما بعد الإسناد فله ثلاث حالات . وها كها مع أحكامها :

(١) إذا أسند إلى نون الإناث أو ألف الاثنين بقيت لامه على حالها إن كانت واواً أو ياء . نحو : العاقلات يسْرُون ويعْفُونَ ، ويُعْطينَ ويَمشين ، ويسْتفتِين ؛ ونحو : يسْرُوان ويَعفْوَان ويُعْطيان ويَمشِيان ويستفْتِيان . وإن كانت ألفاً قلبت ياء . نحو يسعيان . وقد رأيت أنه يسكن ما قبل النون ، ويفتح ما قبل الألف .

(٢) إذا أسند إلى واو الجمع حذفت لامه مطلقاً . ثم إن كانت ألفاً بقى فتح ما قبلها للدلالة عليها . نحو : يَرضَوْن ويقْوَوْن . وإن كانت واواً أو ياء ضم ما قبلها لمناسبة الواو . نحو : يدعون ويقضُون ، أو بقى الضم نحو : يسرُون .

أصل يَرْضَوْن يرضَيُون أو يرَضَوُونَ . قلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع واو الجمع . وأصل يَسْرُون يسرُوُون . حذفت ضمة الواو لثقلها ، فالتقت ساكنة مع واو الجمع ، فحذفت الواو التى هى لام الكلمة تخلصاً من الساكنين . وأصل يقضُون يقْضِيُون . حذفت ضمة الياء لثقلها عليها ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء للتخلص منهما . وقس الباقى .

(٣) إذا أسند إلى ياء المخاطبة حذفت لامه مطلقاً ، ثم إن كانت ألفاً بقى فتح ما قبلها . نحو : أنت يا زينب تَخْشَيْنَ وتَسْعَيْنَ ؛ وإن كانت واواً أو ياء كسر ما قبل ياء المخاطبة للمناسبة . نحو : تَدْعِين وتَسْمِين وتأتِين وتُلقِين وتَسْتفتِين . هذا . والأمر كالمضارع المجزوم فى كل ما ذكر .

---

(١) لام الناقص فى الأحوال الثلاثة ساكنة . إما بطبعها وهى الألف ، وإما لحذف الضمة من على الواو والياء للثقل . وهذا فى حالة الرفع . أما فى حالة الجزم فيحذف حرف العلة فى الجميع وفى حال النصب تظهر الفتحة على الواو والياء . وتقدر على الألف . وهذه فائدة نحوية ، جر إليها الكلام على لام الناقص .

ومما ينبغى التنبيه عليه ، أن الأمر من هذا الفعل يبنى على حذف آخره عند الإسناد إلى ضمير الواحد المذكر ، فإذا أسند إلى الضمير الساكن رجعت اللام ، للزوم تحرك ما قبل هذا الضمير .

ودونك أمثلة عامة لتقيس عليها غيرها :

اِسْعَ . اِقضِ . اُدْعُ : اسْعيا . اقْضِيا . اُدعُوَا : اِسعَيْن . اِقْضِيْن . اُدْعُونَ يا نساء ، ويارجال اسْعَوْ . اِقْضُوا اُدْعُوا اِسْعَىْ يا هند . اِدْعِى (بضم الهمزة أو بكسرها للخفة) .

تمرينـــات

١

هات الماضى من الألفاظ الآتية ، ثم صغ منه الأمر مسنداً إلى ضمير الواحد المذكر وألف الاثنين ونون الإناث .

مواضع . ورثة . مآخذ . مَعَاد . ميزان . بيوت .

٢

أسند المضارع من (خَشِىَ وسما وأنى) إلى ضمير الواحد ، والمفردة ، ونون النسوة مع الضبط بالشكل

٣

زن الكلمات التى تحتها خط فيما يأتى ، مبيناً ما حدث فيها من تغيير . وهى :

رضى الله عنهم ورضُوا عنه . فعصوْا رسولَ ربِّهم ، وأقِمْنَ الصلاة وآتينَ الزكاة ، ربِّ لا تذرنى فرداً . ونضع الموازين القسط ، فاستفتهم أهم أشد خلقاً ؟ أم من يجيب المضطر إذا دعاه ، لا تخاف دركا ولا تخشى ، سنريهم آياتنا فى الآفاق .

٤

ضع المضارع والأمر للأفعال الآتية ، ثم بين سبب الحذف فى كل فعل منها وهى :

وسع . وثق . رأى . أرى

٥

بين التغييرات التى حدثت فى الأفعال الآتية :

عِفت الدوء . النساء عُدن المريض . عُدن يا بنات إلى الحشمة . النساء لا يسرون لضعفهن ، والرجال يسرون . أنت يا سعاد تأتين ، والبنات يأتين معك .

اللفيف المفروق وأحكامه

تقدم أنه ما كانت فاؤه ولامه من أحرف العلة . نحو : وعَى ، ووَلِىَ . سمى لفيفاً لالتفاف حرفى العلة فيه : أى اجتماعهما ، ومفروقا لافتراقهما بحرف صحيح . وأكثره واوى الفاء . واليائى منه قليل . إذ لم يعثر منه إلا على كلمة واحدة . هى قولهم يَدَاه : أصاب يَدَه : من باب ضرب ، وجاءت لازمة من باب فرح .

يقال يَدِيَتْ يُدهُ تَيْدَى : يَبِسَتْ . وهاك أمثلة الواوى لتعرف منها أبوابه التى يجىء منها :

وَفَى يَفِى ، وَشَى ، يَشِى ، وَهَى يَهِى ، وَنَى يَنِى . وَلِىَ يَلِى ، ورِى الزَّندُ يَرِى : خرجت ناره ، وجاء هذا كوَعَى ؛ ثم وَجِىَ يَوْجَى : حَفِىَ ؛ ولم يجىء من مكسور العين إلا ألفاظ قليلة ؛ لثقل هذا الوزن فى المعتل .

وحكم هذا القسم أن تعامل فاؤه فى ماضيه ومضارعه وأمره معاملة فاء المثال ، وأن تعطى لامه حكم لام الناقص .

فتثبت فاء الماضى سواء أكانت واواً ، أم كانت ياء فى كل أحواله .

أما المضارع فإن كانت فاؤه ياء ثبتت مطلقاً ؛ ولم يجىء منه إلا يَيْدِيه ، وتَيْدَى يدُه ، كما مر قريباً . وإن كانت واواً ثبتت أيضاً . إلا فى المضارع المكسور العين من الثلاثى .

تقول : يَوْجَى البعير من طول السفر ، ويَوْهَى البناء بتقادم الزمن . بإثبات الفاء ، وأنتَ تفى بالوعد ، وتَقِى نَفْسَك الردى ، وتَعِى ما أقول ، بحذفها .

وتقلب لام الماضى مع الضمائر ياء إن كانت ألفاً (ويلاحَظ حذفها مع تاء التأنيث وواو الجماعة) ، وتبقى إن كانت ياء . إلا مع واو الجماعة فتحذف كالألف .

نحو : وفَيْتَ بالعهد ، والصديقان وَفَيَا ، والصالحات وَفَيْنَ ؛ وهند وفَتْ والصادقون وَفَوْا .

ونحو قولك للبعير أو للرجل : وَجِيتَ ، وللشيخ الهرِم : وَهِيتَ ، وللحاكم : وَليتَ الأمر ، والرجال وَجُوا .

وتثبت لام المضارع إذا أسند إلى ألف الاثنين أو نون الإناث مع الجازم أو بدونه نحو : الحاكمان يَلِيَانِ الأمر ولم يَنِيَا ، والبنات يَلِين شأنَ البيت ، ولم ينِينَ } بحذف فاء الكلمة لا غير .

والنوق أو البنات يَوْجَيْنَ من المشى ، أو لم يَوْجَيْنَ ، ووزن هذا « يَفْعَلْن » وتحذف هذه اللام إذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة مع الجازم أو بدونه نحو : المؤمنون يفُون بالعهد ، ويلُون الحكم وأنت يا هند تفِين ، وتَلِينَ ، وتَوْجَيْنَ ، وتقول : لم يَفُو ، ولم تفِي يا هند ، ولم تَوْجيْ ، وهذا حذف صرفى لا أثر للجازم فيه . ووزن الفعل الأخير « تَفْعَيْ » ، وسبب حذف النون واضح .

وكذا تحذف من المضارع المجزوم . سواء أحُذِفَت فاؤه أم بقيت . نحو : لم يَنِ ، ولم يَوْجَ ، وهذا الحذف نحوى لبيان أثر العامل .

(تنبيه) الأمر كالمضارع المجزوم . إلا المصوغ من الواوى الذى لاتحذف فاؤه فى المضارع فإن الواو تقلب فيه ياء لوقوعها إثر كسرة ، فتقول فى الأمر من وجى إيجَ . وأصله إوْجَ .

والأمر الذى تحذف فاء مضارعه إذا أسند إلى ضمير الواحد المذكر أو واو الجمع أو ياء المخاطبة تحذف لامه أيضاً . فلا يبقى منه إلا حرف واحد . هو عين الكلمة ، نحو : قِ نفسك ، ولِ شأنك ، وقُوا أنفسكم ، ولوا شئونكم ، وقى يا هند نفسك ، ولى شأنك . أصل (ق) اِوقِ ، على مثال اجلس . حذفت اللام لبناء الأمر ، ثم الفاء حملا على المضارع ، فاستغنى عن همزة الوصل ، فصار ق بزنة (عِ) .

فإذا وقف على هذا الفعل ونحوه وجبت هاء السكت ، لإمكان الوقف هذا . وقد جمع ابن مالك أكثر الأفعال التى من هذا النوع ، وزاد عليها الأمر من رأى . مبيناً إسنادها إلى الضمائر التى تراها فى النظم . قال هنّأ الله روحه :

إنى أقول لمن تُرْجَى شفاعتُه ... قِ المستجيرَ قِيَاهُ قُوهُ قِي قِينَ
و إن صَرفت لِوالٍ شُغلَ آخرَ قُلْ ... لِ شغلَ هذا لِيَاهُ لوه لِى لِينَ
و إن وشَى ثوبَ غيرى قلت فى ضجر ... ش الثوب وْيكَ شِياه شُوه شِى شِينَ
وقُلْ لقاتل إنسان على خطأٍ ... دِ مَنْ قتلتَ دياه دُوه دِى دِينَ
و إن همو لم يرَوا رأيى أقول لهم ... رَ الرأى و يك رَياه روْه رَىْ رَيْنَ
و إن همو : لم يعوا قولى أقول لهم ... عِ القول منى عياه عُوه عِى عِينَ
و إن أمرت بوَأى للمُحبِّ فقل ... إمَنْ تحب إياه أُوه إى إينَ
و إن أردت الونَى وهو الفتُور فقل ... نِ يا خليلى نياه نُوه نِى نِينَ
و إن أبى أن يفى بالعهد قلتُ له ... فِ يا فلانُ فِياه فُوهُ فِى فِينَ
وقل لساكن قلبى إنْ سواك به ... جِ القلب منى جياه جُوه جِى جِينَ

وكلها مكسورة العين . أما (رهْ) وما تصرف منه فهو مفتوح الحرف الباقى .

وهو فاء الكلمة . فوزنه مع الواحد المذكر (فَهْ) . وجلها متعد ، وما كان منها لازما فهو متصل بضمير المصدر ، وهذا لا ينافى لزومه .

تطبيـــق

١

هاتِ المضارع للأفعال الآتية مسنَدًا إلى ضميرى الواحد المذكر والمؤنثة المخاطبة ، مع الضبط بالشكل :

وَهَى . وَصَى : (وصل) وَكَى : (ربط) . وَحَى : (كتب) .

٢

صغ الأمر للأفعال السابقة مسنداً إلى ألف الاثنين وواو الجمع ونون الإناث ، واضبط الأفعال بالشكل ، ولاحظ أن تكون إجابتك على السؤالين فى جمل مفيده .

٣

أدخل جازماً على مضارع الأفعال الآتية ، مبيناً ما يأتى ،

(ا) وزنها (ب) ما حذف منها (ح) سبب الحذف ؛ وهاك الأفعال ؛

وَدَي . وَشَى . وَعَى .

اللفيف المقرون وأحكامه

تقدم لك أنه ما كانت عينه ولامه من أحرف العلة ، وهو يجىء من بابين :

(١) من باب (ضرب يضرب) نحو عَوَى يعْوِى وغَوَى يغْوِى ، وأوَى يأوِى وثوى يَثْوِى ، وروَى الشعر والحديث يروِى ، وهَوَى يهْوِى : ردَّى ، وذوَى الغصنُ يذوى ، وزوَى الشىء : جمعه وقبضه يزويه .

(٢) من باب (علم يعلم) نحو : جَوِىَ يَجْوَى : حزن ، وغَوِىَ يَغْوَى : لغة فى غَوَى المفتوح العين ، وضوِىَ الرجلُ وغيره يضْوَى : دق عظمه ، وذَوِى الغصن يذْوَى . لغة فى ذوَى المفتوح العين ، وتوِىَ يتْوى : هلك . وهوِى يهْوَى : أحب ورَوِىَ من الماء يرْوَى ، و (حَيِىَ يحيا ، عَيِىَ يعيا) وقوِى يقْوَى .

أحكامه

(١) لا تغير عينه ، ولا تعل بأى نوع من أنواع الإعلال ؛ لأن لام هذا الفعل حرف علة معرضٌ للتغيير . فلو أعلت عينه أيضاً لزم توالى إعلالين فى الكلمة . وهو إجحاف ببنيتها .

(٢) تُعْطَى لامُه حكم لام الناقص من كل وجه ، وهاك أمثلة لإيضاح هاتين القاعدتين :

تقول فى الماضى . أَوَيْتَ وَزَوَيْتَ وَرَوَيْتَ . بقلب الألف ياء ، وفى المضارع تَأْوِى وتَزْوِى . بحذف الضمة استثقالا ، وفى الأمر مع ألف الاثنين : إيوِيا ، وازْوِيا وارْوِيا ، كما تصنع فى أُقض وأرم مع هذا الضمير .

وتقول : رَوِيتُ من الماء أرْوَى ، وهَوِيتُ العلم أهوَى ، وحَيِيت بالعمل أحيا ، وعَيِىَ فى منطقه يعيا : لم يفصح ، وعَيِىَ بالأمر : عجز عنه ، وعَيِىَ عليه الجواب : لم يهتد إليه . ويجوز فى ماضى هذين الفعلين الفك والإدغام عند عدم الإسناد إلى الضمير ؛ كما هو مقرر فى موضعه من قسم المشترك بين الأسماء والأفعال ، وتقول فى الأمر للواحد : ارْوَ ، وأهْوَ ، وأَحْىَ ؛ وفى الأمر من أوى مع غير الواحد وألف الاثنين : ايوُوا ، واوِى يا هند ، وأْوِين يا نساء ، وفى الأمر من حيى : احْيَيا ، احْيَوْا ، احْيَىْ ، احْيَيْنَ .

تمرينـــات

١

صغ الأمر من الكلمات الآتية ، ثم أسنده فى تراكيب من إنشائك إلى ضمير الواحد المذكر ، وجماعة الإناث ، وياء المخاطبة ، مع ضبط الأفعال بالشكل التام :

نية ، طَيّة ، قوة .

٢

حَيِيَ عَيِيَ .

جىء بمضارع هذين الفعلين ، ثم أسنده فى تراكيبَ تامة إلى ضمير الواحد المذكر وألف الاثنين ، وواو الجمع ، وياء المخاطبة ، ونون النسوة ضابطاً الأفعال بالشكل .

٣

روَى ، رَوِيَ ، أوَى ، ضوِيَ .

أسند كل فعل من هذه الأفعال إلى ضمير المتكلم ، وألف الاثنين وواو الجماعة ونون الإناث مع الضبط بالشكل .

٤

هات المضارع والأمر للأفعال السابقة مضبوطين بالشكل ، فى جمل من إنشائك .

٥

زن الأفعال الآتية ضابطاً الميزان بالشكل :

يعى — لم يف — ل شأنك بنفسك .

تقسيم الفعل إلى مؤكد وغير مؤكد

التوكيد هنا هو إبراز الفعل فى صورة تدل على قوته والعناية بتحصيل مضمونه فى المستقبل .

(وإنما يكون ذلك إذا استدعى المقامُ التوكيد ، وهذه الناحية تكفل بها على المعانى) .

وقد وضعت العرب لهذا المعنى نونين :

(إحداهما) : مشدَّدة ، وتسمى الثقيلة . فتحت للخفة . نحو : أكرِمَنَّ الصديق .

(والأخرى) : خفيفة ساكنة . نحو : خالِفْنَ هواك .

وهاتان النونان تؤثران فى معنى الفعل ، فتمحِّضانه للاستقبال ، بعد أن كان صالحا له وللحال ، وفى لفظة ، فيبنى معهما على الفتح كما سيجىء . وإلى هاتين النونين يشير قول ابن مالك :

للفعل توكيدٌ بنونين هما كَنُونَ اِذهَبَنَّ وَاقصدنْها

والمشهور من أقوال العلماء أن كلا منهما أصل ؛ لاختلاف بعض أحكامهما كما يأتى :

وهذا قول البصريين ، والنفس إليه أَمْيَل وعن بعض الكوفيين أن الثقيلة أصل للخفيفة ، ورُوى عن بعضهم العكس . وهو خلاف ليس له ثمرة تعود على الأبنية الصرفية !

وظاهر كلام الصرفيين أنه لا تفاوت بين النونين فى التوكيد . وقال الخليل : إن التوكيد بالثقيلة أبلغ منه بالخفيفة لسببين :

الأول — أن زيادة المبنى تدل فى الغالب على زيادة المعنى[1] .

---

(١) ومن غير الغالب حذر وحاذر ونحوه .

الثانى — قوله تعالى : « لَيُسْجَنَنَّ وليكوناً من الصاغرين » فإن امرأة العزيز كانت أحرص على سَجنه منها على صغاره وذله ؛ لتوقعها أن يسجن فى بيتها فتراه كلما شاءت . وما قاله الخليل معقول . لكن الذى يظهر أنه غير مطرد بدليل قوله تعالى . « كلا لئن لم ينته لنسفعاً بالناصية » والمقام مقام زجر وتهديد ووعيد ، فلو كان التأكيد بالثقيلة أبلغ باطراد لما استعملت الخفيفة فى هذا المقام .

ما يؤكد من الافعال وما لا يؤكد

الأفعال بالنسبة إلى التوكيد وعدمه ثلاثة أقسام :

القسم الأول — ما يمتنع توكيده باتفاق . وهو الماضى ؛ لأن النون تدل على تحصيل مضمون الفعل فى المستقبل . والماضى يناقض ذلك . ويشذ التوكيد فى قول الشاعر .

دامَنَّ سعدكِ إن رحمت متيما ولولاكِ لم يَكُ للصبابة جانحا

والذى سهل شذوذه أن الماضى هنا بمعنى الطلب ؛ لأنه دعاء ، فكأنه قال دم يا سعد لها . فعومل معاملته .

القسم الثانى — ما يجوز توكيده اتفاقا بغير شرط ، وهو الأمر ؛ لأنه للمستقبل . فهو يتلاقى والمعنى الذى تدل عليه النون . وإليك النصوص فى توكيده .

من ذلك قولُ المَرَّار بن سعيد :

ولَلْحلم خيرٌ فاعلمنَّ مَغَبَّةً من الجهل إلا أن تُشمَّس من ظُلْم

المغبة العاقبة ، والتشميس التنكّر والهمّ بالشر ، أى إلا أن تُنفَّر من ظُلم يقع عليك فالجهل آنئذ خير من الحلم ؛ ومن الأمر ما يسمى دعاء نحو قوله :

فأنزلَنْ سكينة علينا وثبّتِ الأقدام إن لاقينا

البيت من شعر عبد الله بن رواحة ، ارتجز به النبى صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب وهو ينقل التراب من الخندق .

القسم الثالث — ماله ست حالات ، وهو المضارع ؛ وها كها مع تفصيل أحكامها .

الحالة الأولى — وجوب التوكيد عند البصريين بالشروط الآتية بعد . وله شواهد كثيرة من النثر والنظم . قال الله تعالى : « ولينصرَن اللهُ من ينصره » ولَنَصْبِرَنَّ على ما آذيتمونا » — « ولَيعْلَمَنَّ الله الذين صَدقوا ويعلم الكاذبين » — « لنصَّدقَنَّ ولنكونَنَّ من الصالحين » — ثم لَتُسْأَلُنَّ يومئذ عن النعيم » — « وتالله لا كيدَنَّ أصنامكم بعد أن تولُّوا مدبرين » — ولَتَعْلَمُنَّ نبأه بعد حين » .

وفى الحديث . « لتتبعُنَّ سَنَن من قبلَكم شبراً بشبر وذراعا بذراع » . لتأمُرُنَّ بالمعروف ولتَنهوُنَّ عن المنكر — الحديث » ، وقال قتادة بن مسْلمة الحَنفى :

فلئن بَقِيتُ لأرْحَلَنَّ بغزوة تحوى الغنائم أو يموتَ كريمُ

وقال أبو محمد اليزيدى :

فلئن غُلِبت لتُمْضَيَنَّ ضريبتى كلبَ الزمان بعفة وتجَمُّل (١)

الضريبة الطبيعة ، وكلب الزمان بفتح اللام شدته ، ولتمضين . لتقضِيَنَّ ، والمراد بتَغْلِبَنَّ . وهذا الضرب من التوكيد يشترط فى وجوبه عند البصريين شروط أربعة .

الأول — أن يقع المضارع جوابا لقسم

الثانى — أن يكون هذا المضارع مثبتاً .

الثالث — كونه مستقبلا .

---

(١) هذا البيت والذى قبله من ديوان الحماسة ، وكذا بيت المرار السابق .

الرابع — ألا يفصل من لام القسم بفاصل .

وهذه الشروط يمكن تطبيقها على أى شاهد مما سبق قبل . ولا بد عندهم من اجتماع اللام والنون . فإن خلا الفعل منهما معاً قدّر قبله حرف النفى . فإذا قلت : والله يقوم علىٌّ كان المعنى عندهم نفى القيام عنه . وعلى هذه القاعدة خرَّج بعض الحنفية الحكم الآتى :

إذا قال شخص : والله أصُومُ حَنِث بالصوم ، لأن المعنى كما سبق والله لا أصوم . هذا ما نقله صاحب الدرّ عن البحر ، ولكن بعض المحققين منهم ، رجّح الحنث بعدم الصوم ؛ نظراً للعرف كما هو مذهب غير الحنفية ، هذا . وفى الأنبابى على الصبان أن ما فى الدر محمول على نحوىّ جرى فى يمينه على المذهب البصرى . فيحنث بالصوم لأن هذا عرفه . وعلى هذا فلا خلاف . فإذا توفرت الشروط السابقة وجب التوكيد . والسر فى وجوبه حينئذ رفع احتمال الحال عند إرادة الاستقبال . إذ لو قلت : والله لأقوم احتمل الحال والاستقبالَ ، فإذا أكدت بالنون تعين الاستقبال الذى يناسب القسم . هذا تعليل العلامة ابن يعيش على المفصل . وفى الصبان على الأشمونى : إنما وجب التوكيد فى هذا النوع ؛ لأنهم كرهوا أن يؤكد الفعل بأمر منفصل عنه وهو القسم ؛ من غير أن يؤكد بما يتصل به ، وهو النون بعد صلاحيته له ا هـ .

فان اختل شرط من الشروط السابقة ففى الحكم التفصيل الآتى :

(ا) إذا لم يكن جواب قسم ، ولا منطبقا عليه إحدى الأربع الآتية بعد الحالة الثانية فهو ممتنع قياساً باتفاق ، ولم يسمع فى توكيدة حينئذ من النثر شىء ، وما جاء منه فى الشعر فهو ضرورة شعرية شاذة . من ذلك قول السموءل ابن عادياء :

ليت شِعْرى وأشعرَنَّ إذا ما قرَّبوها منشورةً ودُعيتُ
إلىَ الفوز أم علىَّ إذا حُو سِبْتُ إنى على الحساب مُقيت

الشِّعر هنا العلم . وضمير قربوها يعود على صحيفة أعماله . والمقيت من معانيه الحافظ والشاهد . وهو المناسب هنا . وقول آخر :

ومستبدلٍ من بعد غَضْبَى صُرَيْمةً فأَحرِ به من طول فقر وأحرِيا

غضبى بألف تأنيث مقصورة ، لا تنون ولا تدخل عليها ال : مائة من الإبل ، صُريمة — تصغير صِرمة بكسر الصاد وسكون الراء ، وهى القطعة من الإبل نحو الثلاثين ، وأحر به أجْدِر . وأحريا . أصله أحْرِيَن بنون توكيد خفيفة . أبدلت هنا ألفاً فى الوقف . وهو فعل تعجب ماضى المعنى . لذلك عَدُّوه متغلغلا فى الشذوذ ، والذى جرأ الشاعر على توكيده مشابهته فى الصورة لفعل الأمر ، وإن اختلفا فى المعنى .

(ب) إذا كان منفياً لفظاً أو تقديراً امتنع توكيده باللام أو النون قياساً عند الجميع . نحو : والله لا أقول إلا الحق . ومنه قوله تعالى : « تالله تفتأ تذكر يوسف » ، إذ بغير تقدير حذف النفى لا يستقيم المعنى . وأما قول الشاعر :

تالله لا يُحْمَدَنَّ المرء مجتنباً فِعْلَ الكرام ولو فاق الورى حَسبا

فهو شاذ أو ضرورة ، ومع هذا لم أعثر على أحد نسبه إلى قائل معين .

(ح) إذا كان حالا امتنع توكيده بالنون واللام عند البصريين ، لمنافاة النون للحال ، وإذا امتنعت النون امتنعت اللام ، لأنها تلازم النون عندهم كما قدمنا . ولهذا منعوا صحة قولك : والله لَا قُوم الآن استغناء عنه بالجملة الإسميه المصدرة بحرف التوكيد . وهى قولك : والله إنى لأقوم الآن . وأجاز الكوفيون التوكيد السالف الذكر ، محتجين بقراءة ابن كثير « لأُقسِمُ بيوم القيامة » وقول الشاعر :

يميناً لأبغض كل امرىء يزخرف قولا ولا يفعل

وقد أول ذلك البصريون على إضمار مبتدأ بعد لام القسم ، أى لأنا أقسم ، ولأنا أبغض . فلم تدخل اللام على فعل الحال . وهو تكلف ظاهر .

قال الدماميني : والذى يظهر مذهب الكوفيين ؛ إذ لا حاجة إلى الإضمار مع كون الحال لا ينافى القسم ، كما اعترفوا به أنفسُهم فى الجملة الإسمية .

(د) إذا فصل المضارع من لام القسم بفاصل امتنعت النون اتفاقاً ، وإنما امتنعت ؛ لأن الفصل أضعفَ الاهتمامَ بالفعل ، ومن الفصل قوله تعالى : « ولسوف يعطيك ربك فترضى » ، وقوله سبحانه : « ولئن مُتم أو قتلتم لَإلى الله تحشرون » .

وإذا تأملت ما وضحته لك فى محترزات الشروط عرفت أن فيها تفصيلا يجب الالتفات إليه .

هذا ومذهب الكوفيين أن المضارع الواقع فى جواب القسم لا يجب توكيده باللام والنون ، ولو استوفى جميع الشروط ، بل يكتفون بإحداهما . فتقول : بالله لأنصرهُ ، وبالله أنصُرنَّه . حكى سيبويه من كلامهم (والله لأضربُه ، و بحد . ففائدة هذا الخلاف أنه يسوغ للمحدَثين أن يقيسوا كلامهم فى توكيد الفعل على أى مذهب من مذاهب النحاة . ولكن إذا عرفت أن القواعد تبنى على الكثير المسموع من كلام العَرب ، فلا يخالجنك شك فى قوة مذهب البصريين . بعد الوقوف على ما قدمت لك من الشواهد . وإلى هذه الحالة أشار ابن مالك بقوله :

* أو مُثْبَتا فى قَسَمٍ مُسْتَقبلا *

الحالة الثانية — أن يكون توكيده ممتنعاً ؛ وذلك ما ذكر فى محترزات الشروط الأول والثانى والرابع . وهو (المضارع المثبت غير الواقع فى جواب القسم ، والذى لم يقترن بأداة طلب ، ولم يقع شرطاً لإمّا ، أو منفياً بِلا أو لَمْ) والمضارع المنفى الواقع فى جواب قسم ، والمضارع المفصول من لام القسم وتوكيد الفعل فى هذه المواقع ممنوع باتفاق .

أما الواقع فى جواب القسم وهو حال ففيه الخلاف المار ذكره ، وقد تقدمت الأمثلة مستوفاة .

الحالة الثالثة — أن يكون توكيده قريباً من الواجب ، وذلك إذا وقع شرطاً لإن الشرطية المؤكدة بما الزائدة . ومن شواهده فى الكتاب العزيز : « فإمَّا تَرَيِنّ من البشر أحداً فقولى . . . » . « فإمَّا تثقفنهم فى الحرب فشرّد بهم من خلفهم » . « و إما تخافَنَّ من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء » وهذا الضرب من التوكيد واقع فى اللغة كثيراً . فذهب سيبويه والفارسىُّ وأكثر المتأخرين إلى أنه ليس بلازم ، ولكنه أحسن ، ولذا لم يقع فى القرآن إلا كذلك ، وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون ، وزعما أن حذفها حينئذ ضرورة . والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، فقد كثر مجيئه فى الشعر غير مؤكد ، والكثرة تنفى الضرورة . من ذلك قول سَلْمَى بن ربيعة الضَّبِّى :

زعمت تُماضر أننى إمّا أمُتْ يسدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغر خَلَّتى

تماضر بضم التاء علم امرأة ، وأُبَيْنُوها تصغير بنين على غير قياس . والقياس بُنَيُّوها ، والخَلَّة الحاجة ، وقولُ الأعشى ميمون :

فإما تَرَيْنى وَلِى لِمَّة فإن الحوادث أوْدَى بها

اللمة الشعر يجاوز شحمة الأذن ، ويُلِمّ أى يقرب من المنكب ، وأودى بها : ذهب ببهجتها وبهائها ، فتبدلت من السواد إلى البياض . وتركُ التاء من أودى ضرورة .

وقولُ آخر :

يا صاح إما تجدْنى غير ذى جِدةٍ فما التخلى عن الخُلان من شِيَمى

و إلى التوكيد فى هذه الحال يشير قول الناظم :

* أو شرطاً أمّا تاليا *

الحالة الرابعة — أن يكون توكيده كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب نهى أو غيره .

مثال النهى قوله تعالى « وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسله » ، وقوله سبحانه : « ولا يَصُدُّنَّكَ عن آيات الله بعد إذ أُنْزلت إليك » ، وقوله عز وجل : « يا بنى آدم لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشيطان » .

ومن شواهده شعراً قول سعيد بن ناشب :

لا توعِدَنَّا يا بلال فإننا وإن نحن لم نشْقُق عصا الدين أحرار

وقول محمد بن بشير :

لا تيأسَنَّ وإن طالت مطالبةٌ إذا استعنت بصبر أن ترى فرجاً

ومثال الدعاء قول خِرنِق :

لا يَبْعَدَن قومى الذين هم سَمُّ العُداة وآفةُ الجزُر

ومثال الأمر قول قَتِيلَة بنت النَّضْر :

فلْيسمَعَنَّ النَّضْر إن ناديتُه إن كان يسمع ميِّت أو ينْطقُ

ومثال الاستفهام قول الأعشى ميمون :

وهل يمْنَعِنِّى ارتيادُ البلا دِ مِنْ حذَر الموت أن يأتِيَنْ

ومثال التمنى قوله :

فليتَكِ يوم الْمُلْتَقَى ترِينَّنى لكى تعلمى أنى امرؤ بكِ هائم

هذه بعض النصوص فى توكيد المضارع بعد أدوات الطلب ، ويعنى بها العلماء الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعَرْض والتحضيض والتمنى والرجاء وهذا الأخير عن يونس . قاسه على الأمر والنهى . وإلى هذه الحالة وحالة الأمر أشار ابن مالك بقوله:

يؤكدان افعل وَيفْعلُ آتيا ذا طلب . . . . . .

الحالة الخامسة — أن يكون توكيده قليلا ، وذلك إذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التى لم تسبق بإن الشرطية . كقوله تعالى : « واتقوا فتنة لا تُصيبَنَّ الذين ظلموا منكم خاصة ، وقول النمِر ابن تَوْلَب العُكْلى :

فلا الجارةُ الدنيا بها تلْحَيَنَّها ولا الضيفُ فيها إن أناخَ مُحوَّل

وقول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه :

إذا مات منهم سيد سُرق ابنُه ومن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها

وقول حاتم الطائى :

قليلا به ما يحمدَنَّكَ وارث إذا نال مما كنت تجمع مَغْنما

وقول بعض العرب : بِعَيْنٍ ما أُرَيَنَّك ، وبِجُهدٍ ما تبْلغَنَّ ، وحيثما تكونَنَّ آتِك ، ومتى تَقْعُدَنَّ أقعد .

وهذا الضرب من التوكيد قليل بالنسبة إلى سابقه ، ولكنه كثير فى نفسه . حتى صرح ابن مالك بإطراده والقياس عليه . وعللوا كثرته بأن ما الزائدة هنا تشبه لام القسم فى التوكيد ، فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام فى مطلق التوكيد . نص على ذلك سيبويه .

واعلم أن التوكيد بعد ما الواقعة بعد رب شاذ ، لأن الفعل بعدها ماضى المعنى غالباً . حكى سيبويه من كلامهم رُبّما يقولَنَّ ذلك . ومنه قول جَذيمةَ الأبرشِ ملكِ الحِيرة :

رُبَّما أوْفَيْتُ فى عَلَمٍ تَرْفَعَنَّ ثوبى شمَالات

فى بمعنى علَى ، والعَلَم الجبل ، والشمالات جمع شَمَال بالفتح ، والكسر لغة قليلة ، وهى الريح التى تهب من ناحية القطب .

إيضاح بعض الشواهد السابقة

قوله تعالى : « لا تصيبَنَّ » لا فى الآية نافية ، وفى تصيبن ضمير مستتر يعود على فتنة ، والجملة هذه صفة لها ، وخاصةً حال من الواو فى ظلموا . والمعنى على هذا : واتقوا فتنة صفتها أنها لا تصيب الظالمين منكم خاصة ، بل تعم الظالم وغيره ، وهذا الوجه اختيار ابن مالك وابن جنى ، وإنما جاز التوكيد بعد لا هذه مع أنها تخلص المضارع للحال ؛ لأنها أشبهت لا الناهية صورة ، مع أن النهى نفى فى المعنى .

وجمهور النحاة على منع التوكيد بعد لا النافية إلا فى ضرورة الشعر ، وارتكبوا فى الآية عدة تخاريج ذكرها الأشمونى ، وجلُّها تكلف ظاهر ، وأقربها فى نظرى تخريج الزجاج والمبرد والفراء .

وخلاصته : أن لا الناهية ، وتم الوقف عند قوله تعالى فتنة ؛ ثم ابتدأ نهى الظالمين عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة ، وذلك بطريق تحويل النهى عن التعرض للظلم الذى هو سبب إصابة الفتنة ، إلى النهى عن إصابة الفتنةِ الظالمين المسببةِ عن التعرض المذكور ؛ تنزيلا للمسبب منزلة السبب[1] ، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين وحدهم ، وبهذا التخريج يكون التوكيد من الضرب الكثير ، غير أنه يحتاج إلى تأويل ، ليصح وقوع الجملة الطلبية نعتاً لفتنة . والأصل عدم التأويل ، ومن فى (منكم) لبيان الجنس لا للتبعيض ، لئلا ينقسم المتعرضون للظلم إلى ظالم وغير ظالم . بخلافها على الوجه الأول فهى للتبعيض كما لا يخفى .

فى بيت العكلى : الباء فى (بها) بمعنى فى ، والضمير يعود إلى أرض المحبوبة وكذا الضمير من (فيها) ، والجار والمجرور حال من الضيف . تلحينَّها : تلومها ، والضمير المستتر فيه يعود إلى الجارة ، وفى البيت شاهد آخر على جواز التوكيد بالنون بعد لا مع الفصل . سُرق ابنُه — يروى بالبناء للمجهول . أى سُرق ابنه منه . لأن من يرى الابن يظنه الأب . فكأنه مسروق ، ويروى بالبناء للفاعل ، والمعنى سَرَق ابنه صورته وشَبَهَه ، والعِضة شجرة عظيمة لها شوك ، وجمعها عضاه بالهاء ، والتاء فى عِضة عوض عن لام الكلمة ، كما فى شَفة . والشّكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها ، وهو الفروع الصغيرة ، وعجز البيت مثَل يضرب فى مشابهة الابن أباه ، والبيت من شواهد سيبويه ، ولم ينسُبه إلى قائله .

---

(١) نظير هذا قولهم : لا أرينك ها هنا . أى لا تجىء هنا . والأصل لا تأت . فحول من نهى المخاطب عن المجىء الذى هو سبب الرؤية ، إلى نهى المتكلم نفسه عن الرؤية المسببة عن المجىء ، تحقيقاً للنهى عن المجىء على أبلغ وجه .

بِعَيْن ما أرَينَّك : يقال لمن يُخفى عنك أمراً أنت به بصير .

بِجُهْد ما تَبْلُغَنَّ : يقال لمن حُمِّل أمراً فأباه . أى لا بد من فعله ، ولو مع المشقة .

الحالة السادسة — أن يكون توكيده أقل ، وذلك إذا وقع بعد لم ، و بعد أداة جزاء غير إما الشرطية وقد صرح سيبويه بأن التوكيد بعد لم ضرورة ، ومنه قول أبى حيّان الفقعسى يصف وَطْبَ ابن عَلْتِه رغوة كثيرة :

يحسَبُه الجاهل ما لم يَعْلما شيخاً على كرسيِّه مُعَمَّماً

أراد : لم يعلمن ، فأبدل من النون الخفيفة ألفاً .

قالوا : والذى سهل الضرورة هنا شبه لم بالنهى فى المعنى .

ومن توكيد الشرط بعد غير إما قول بنت مرَّة بن عاهان :

من تَثْقَفَنَّ منهم فليس بآئب أبداً وقتلُ بنى قُتيبةَ شافى

تثقفن بالتاء المفتوحة : تجدَنَ ، والآئب الراجع ، و بنو قتيبة من باهله :

ومن توكيد الجزاء قول الكُميت بن ثعلبة :

فمهما تشا منه فَزارةُ تُعْطِكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

أراد تمنَعَنْ . وقد صرح ابن مالك بأن توكيد الشرط ، والجزاء حينئذ جائز فى الاختيار ، وذهب غيره إلى أنه ضرورة ، وربما يقوى هذا ، أنهم لم يذكروا إلا شواهد من الشعر . الضمير فى (منه) الأول راجع إلى مهما المقدر بكل شىء ، وهو مع جارِّه متعلق بتعطيكم ، ومنه الثانى متعلق بتمنع محذوفاً دل عليه المذكور ، لأن المؤكد بالنون ضعيف لا يتقدم معموله عليه أو متعلق بالمذكور لأن الجار ومجروره كالظرف ، فيتوسع فيه ما لا يتوسع فى غيره ، وقد ذكر الناظم حكم الحالتين الرابعة والخامسة بقوله :

* وقلّ بعد ما ولم و بعد لا *

* وغيرِ إمَّا من توابع الجَزا *

حكم آخر الفعل المؤكد

الفعل الذى يؤكد بالنون إما صحيح الآخر أو معتله : بالياء أو الواو أو الألف . وهو لا يفيد إلا إذا تألف منه ومن المسند إليه جملة . والمسند إليه يكون اسماً ظاهراً أو ضميره ، أو ألف الاثنين أو الاثنتين ، أو واو الجماعة الذكور ، أو ياء الواحدة المخاطبة ، أو نون جمع الإناث . ولكل فعل مؤكد مع ما أسند إليه من هذه الأنواع حكم خاص . وإليك التفصيل مع الإيضاح بالأمثلة :

أولا — إذا أسند إلى الاسم الظاهر المفرد أو ضميره مذكراً كان أو مؤنثاً فتح آخره فتح بناء[1] لتركبه مع نون التوكيد كخمسة عشر . ولا يبنى الفعل مع النون إلا فى هذه الحالة . سواء فى ذلك الصحيح والمعتل الآخر بأقسامه ، إلا أن معتل اللام بالألف تقلب ألفه ياء لتقبل الحركة .

تقول فى المضارع : لَتَنْصُرَنَّ الحق ، وتُقِيمَنَّ المعوجَّ ، وتَقُولَنَّ خيراً ، وتدعُوَنَّ إلى الرشاد ، وتقضِيَنَّ بالعدل ، وتوفِيَنَّ بالعهد ، وتسْعَيَنَّ فى الخير ، وقس على هذا الإسناد إلى الظاهر بقسميه ، وإلى ضمير المؤنث . وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

. . . . . وآخرَ المؤكد افتح كابرُزا

ثانياً — ومثل ذلك إذا أسند إلى ألف الاثنين والاثنتين نحو :

لَتُنْصُرَانِّ ، وتُقِيمانِّ ، وتقُولانِّ ، وتدعُوَانِّ ، وتَقْضِيانِّ ، وتُوفِيانِّ ، وتسْعَيان . قال الله تعالى : « فاستقيما ولا تتبعانِّ سبيل الذين لا يعلمون » . غير أن نون الإعراب تحذف هنا فى حالة الرفع كراهة توالى النونات ، وفى حالة

---

(١) فإذا دخل جازم على الفعل المؤكد فهو فى محل جزم نحو : لا تلعبن ، وإن لم يدخل عليه جازم فهو فى موضع رفع . نحو هل تعرفن حق العلم؟ وقيل هوفى هذه الحالة لامحل له من الإعراب والنفس إلى الأول أميل ، وقد اقتصر عليه العلامة ابن يعيش فى شرحه على المفصل .

الجزم لدخول الجازم ، ويغتفر التقاء الساكنين ؛ لأن أولهما لَيْن والثانى مدغم فى مثله ، ويسمى هذا التقاء الساكنين على حده : أى على طريقته المألوفة عند العرب ، وتكسر نون التوكيد بعد الألف تشبيهاً لها بنون المثنى فى زيادتها آخراً بعد ألف ؛ أو بنون الرفع بعد ألف الاثنين .

ثالثاً — إذا أسند إلى واو الجماعة : فإن كان الفعل صحيح الآخر حذفت واو الجمع ونون الرفع فقط ، مع بقاء ضم ما قبل الواو للدلالة عليها . نحو : لتنْصُرُنَّ الحق يا رجال ، وتقيمُنَّ المعوجَّ . وتَقُولُنَّ خيراً .

وإن كان معتل الآخر : فإن كان حرف العلة واواً أو ياء حذف مع نون الرفع وواو الجمع ، وبقى ضم ما قبل واو الجمع للدلالة عليها . نحو : لتدْعُنَّ إلى الرشاد ، وتَقْضُنَّ بالعدل ، وتُوفُنَّ بالعهد .

وإن كان حرف العلة ألفاً حذف أيضاً مع نون الرفع ، وبقى فتح ما قبله للدلالة عليه . وبقيت واو الجمع محركة بحركة تجانسها وهى الضَّمة نحو : لتَسْعَوُنَّ فى الخير .

رابعاً — إذا أسند إلى ياء المخاطبة فحكمه ما تقدم فى واو الجمع . غير أنه يقال : تحذف الياء مع نون الرفع من صحيح الآخر ، ويبقى كسر ما قبل الياء للدلالة عليها . نحو لتنصُرِنَّ الحقَّ يا هند ، وتقيمِنَّ المعوج ، وتقولِنَّ خيراً .

ويحذف حرف العلة من معتل الآخر بالواو أو الياء مع نون الرفع وياء المخاطبة ، ويبقى كسر ما قبلها للدلالة عليها . نحو : لتدعِنَّ يا هند إلى الرشاد ، وتَقْضِنَّ بالعدل ، وتُوفِنَّ بالعهد .

فإن كان آخر الفعل ألفاً حذفت مع نون الرفع فقط ، وبقيت ياء المخاطبة محركة بحركة تجانسها ، وهى الكسرة . نحو : لتَسْعَيِنَّ فى الخير يا هند .

خامساً — إذا أسند إلى نون الإناث لم يحذف منه شىء ، وتزاد ألف بين هذه النون ونون التوكيد ، للفصل بين النونات ، وتكسر نون التوكيد لما

سبق قريباً ، لا فرق فى ذلك بين الصحيح الآخر ومعتله . غير أن عين الاجوف تحذف إذا التقت ساكنة مع لام الفعل . ولكن هذا الحذف لم يوجبه التوكيد كما لا يخفى .

نحو : لِتَنصرْنانِّ الحق يا نساء ، وتُقِمْنانِّ المعوج ، وتَقُلْنانِّ خيراً ، وتَدْعُونانِّ إلى الرشاد ، وتَقْضِينانِّ بالعدل ، وتوفِينَانِّ بالعهد ، وتسعَيْنانِّ فى الخير .

والأمر كالمضارع فى كل ماذكر ، إلا أنه لا يسند إلى الظاهر . تقول : يا صديقى انصُرَنَّ الحق ، وأَقِيمَنَّ المعوج ، وقُولَنَّ خيراً ، وادعُوَنَّ إلى الرشاد ، واقضِيَنَّ بالعدل ، وأَوْفِيَنَّ بالعهد ، واسعَيَنَّ فى الخير .

ويا صاحبىّ انصرانِّ الحق ، وأقِيمانِّ المعوج ، وقولانِّ خيراً ، وادعُوانِّ إلى الرشاد ، واقضيانِّ بالعدل ، وأوفيانِّ بالعهد ، واسعيانِّ فى الخير .

ويا أصدقائى انصُرُنَّ الحق ، وأقيمُنَّ المعوج ، وقُولُنَّ خيراً ، وادْعُنَّ إلى الرشاد ، واقضُنَّ بالعدل ، وأَوْفُنَّ بالعهد واسْعَوُنَّ فى الخير .

ويا سعاد انصُرِنّ ، وأقِيمِنّ ، وقولِنّ ، وادْعِنّ ، واقْضِنّ ، وأوْفِنّ ، واسْعَينّ .

ويا بنات انْصرْنَانِّ الحق ، وأقمْنانِّ المعوج ، وقُلْنانِّ خيراً ، وادعُونانِّ إلى الرشاد ، واقضينانِّ بالعدل ، وأوفينانِّ بالعهد ، واسْعَيْنَانِّ فى الخير .

إيضاحات :

١ — (حذف واو الجمع من الفعل الصحيح الآخر نحو لتنصُرُنّ ، وحذفها مع لام الفعل من نحو لَتدْعُنّ ، وحذف لام الفعل من نحو لتسعَوُنَّ) . هذه الحذوف كلها للتخلص من التقاء الساكنين على ما اشتهر بين العلماء ، لأن التقاء الساكنين فيها ليس على حده المغتفر ، إذ شرطه أن يكون الساكنان فى كلمة . كدابّة . ونون التوكيد هنا شبه كلمة منفصلة . كذا قالوا .

ونقل الرضىّ عن سيبويه جواز عدم الحذف ، قياساً على نحو تُمودّ الثوب ومُدَيْقٌ ، تصغير مِدَقّ ، لأن نون التوكيد وإن كانت كلمة منفصلة فلها اتصال بالفعل . وإليك بيان الإعلال فى بعض الأمثلة لتقيس عليه غيره .

لَتِنصرُنّ . أصله لتنصرونَنّ . حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، فالتقى ساكنان : نون الرفع والنون الأولى من نونى التوكيد . فحذفت واو الجمع تخلصاً من الساكنين ، فصار إلى ما رأيت . وجوز سيبويه لتنصُرُونّ كما مر . بناء على أنه لا يشترط فى التقاء الساكنين المغتفر كونهما فى كلمة حقيقية بدليل (أتحاجُّونّى فى الله) . وهذا هو الحق كما نص عليه العلامة الأشمونى . وعلى هذا يحمل ما اشتهر بين العلماء ، وجرى عليه العمل فى التطبيق الصرفى على أنه أخصر فحسب ، لا على أنه من التقاء الساكنين على غير حده . هذا إذا كانت النون ثقيلة ، فإذا كان محلها نون خفيفة اتفق الجميع على وجوب الحذف ، لأن الساكن الثانى ليس مدغماً فى مثله . فليس من التقاء الساكنين الجائز ، فاعرف ذلك .

لتَدْعُنّ أو لتَدْعُنْ . الأصل تدعُوُون ، حذفت ضمة الواو لثقلها ، ثم حذفت الواو للتخلص من الساكنين ، ثم أكد بالنون الثقيلة أو الخفيفة فصار تدعونَنّ بثلاث نونات ، أو تدعونْ بنونين . حذفت نون الرفع من الأول لتوالى الأمثال ، ومن الثانى حملا على حذفها مع الثقيلة ، أو لمجرد التخفيف .

لتَقْضُنّ : أصله تَقضِيُون . حذفت ضمة الياء لثقلها ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع واو الجمع ، ثم قلبت كسرة عين الفعل ضمة لمناسبة الواو ، ثم أكد بالنون فصار تقضونَنّ ، حذفت نون الرفع ، ثم واو الجمع لما مر ، فصار تقضُنّ وزنته (تفعُنّ) وعلى غرار هذا إعلال لتقْضِنّ يا هند ، وتَدْعِنّ ، غير أن كسر عين الفعل فى الأول أصيل ، وفى الثانى عارض للمناسبة .

لتَسْعَوُن : الأصل تَسْعَيُونَ ، حذفت ضمة الياء استثقالا ، ثم حذفت الياء

للتخلص من الساكنين ، أو تقول : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ثم حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع الواو ، و بقى فتح ما قبلها للدلالة عليها ، فصار تسعَوْن بزنة (تفْعَوْن) ، ثم أكد بالنون فصار تسعَوْنَنَّ . حذفت نون الرفع لما تقدم ، فالتقى ساكنان : الواو والنون الأولى من نونى التوكيد فحركت الواو بحركة تجانسها ، وهى الضمة فصار تسعَوُنّ ، ولا يجوز حذف الواو ؛ لعدم ما يدل عليها ، ولا حذف نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة ؛ لأنها لغرض فلا مندوحة للتخلص من الساكنين إلا بتحريك واو الجمع كما عرفت ، ومثل هذا البيان يقال فى لَتَسْعَيِنّ يا هند .

أحكام النون الخفيفة

تنفرد نون التوكيد الخفيفة عن الثقيلة بأربعة أحكام :

الأول — أنها لا تقع بعد ألف التثنية . نحو : انصرا ، ولا تهنا ، فلا يجوز أن تقول : انصرانْ ، ولا تهنانْ ؛ لأن فيه التقاء الساكنين على طريقه الجائز ، وهو مذهب سيبويه . وأجاز يونس والكوفيون وقوعها بعد هذه الألف ، ونقل عنه كسرها حينئذ ، وخرّجوا عليه قراءة بعضهم قوله تعالى « فدمِّرانِهم تدميراً » ، ونقل عن يونس أيضاً أنه يبقى النون ساكنة ، محتجاً بقراءة نافع « ومحياىْ ومماتى » بسكون الياء بعد الألف وصلًا . ومذهب سيبويه أرجح لابتنائه على الكثير الغالب . وأما الشديدة فتقع هنا اتفاقاً ، ويجب كسرها كما تقدم .

الثانى — أنها لا تقع بعد الألف الفارقه بينها و بين نون الإناث ، فلا تقول : اخشَينانْ يانساء ؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده ، ويونس يجيزها هنا بشرط كسرها . أما الثقيلة فإنها تقع ، وتكسر بلا خلاف ، و إلى هذين الحكمين أشار ابن مالك بقوله :

ولم تقع خفيفةٌ بعد الألف ... لكن شديدةٌ وكَسْرُها ألف
وألفاً زد قبلها مؤكِّداً ... فعلا إلى نون الإناث اسنِدا

الثالث — أنها تحذف إذا وليها ساكن ، بخلاف الثقيلة ، نحو : اعرِفَ الحق ، تريد اعرفَنْ ، ومنه قول الأضبط بن قُرَيع :

لا تُهِينَ الفقير علك أن تركع يوماً والدهرُ قد رفَعهْ

الأصل لا تُهنْ بحذف عين الفعل لالتقاء الساكنين . فلما أكد بالنون فتح آخره ، فرجعت عين الكلمة . ثم حذفت نون التوكيد لالتقائها ساكنة مع أل . والسر فى حذفها فى هذا الموضع أنها لسكونها بطبعها لم تصلح للحركة ، فعوملت معاملة حرف المد الذى يحذف لالتقاء الساكنين . نحو : ترى الخير ، وترمى السهم ، وتدعو الله .

الرابع — أنها تعطى فى الوقف حكم التنوين :

فإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت . فتقول فى هل تنْصُرُنْ يا رجال وهل تنْصُرنْ يا هند : هل تنصرونَ ، وهل تنصُرِينَ بحذف نون التوكيد . وهذه النونَ نون الرفع ؛ وتقول يا هؤلاء انصروا ، وياهذه اهتدى . تريد : انصُرُنْ ، واهتدينْ بحذف نون التوكيد فى الوقف ، وردِّ ما كان حذف لأجلها فى الوصل ؛ لزوال سبب الحذف ، وفى هذا وما قبله قال الناظم :

واحذف خفيفةً لساكنٍ رَدِفْ وبعد غير فتحةٍ إذا تَقِفْ

وإن وقعت بعد فتحة أبدلت ألفاً ، نحو قولك فى قِفَنْ يا على : قفَا ، ومنه قوله تعالى : « لَنَسْفَعاً » وقوله سبحانه « ولَيَكُوناً » ، وقول الأعشى ميمون :

وإياك والمَيْتاتِ لا تقربَنّها ولا تعبدِ الشيطانَ واللهَ فاعبدا

والأصل : لنسفعَنْ ، وليكونن ، وفاعبدَن ، فأبدلت النون ألفاً فى الوقف وإنما كتبت فى الآيتين بالألف وصلا ، للإشارة إلى حالة الوقف . وقولُ النابغة الجَعْدىّ :

فمن يَكُ لم يثأر بأعراض قومه فإنى وربِّ الراقصاتِ لأثْرَا

أى لأثرنْ . والمراد لأنتصرنْ لها . الراقصات : إبل الحجيج تهز أطرافها فى مشيها كأنها ترقص .

وإنما لم يقدِّروا أن المحذوف هنا الثقيلة ؛ لأن الخفيفة ثبت حذفها فى غير موضع . والحمل على ما ثبت حذفه كثيراً أولى . وإنما حذفت فى الموضعين السابقين وقلبت هنا ألفاً لشبهها بالتنوين . ولذا أعطيت حُكمه . وإلى هـذا الحكم أشار ابن مالك بقوله :

وأبْدِلَنْها بعد فتح ألفاً وقْفـا كما تقول فى قِفَن قِفَا

واعلم أنه قد ندر حذف هذه النون لغير ساكن ولا وقف . من ذلك ما أنشده أبو زيد فى نوادره :

اضْربَ عنك الهمومَ طارقَها ضَرَبك بالسيف قَوْنَس الفَرَس

يريد اضرَبْن ، وَقد ضمنه معنى أطْرُد فعداه بعن . طارِقَها بدلٌ من الهموم القَوْنَس على مثال جوهر العظم الناتئ بين أذنى الفرس ، وما أنشده الجاحظ فى البيان والتبيين وهو :

خِلافاً لقولى من فِيالةِ رأيه كما قيل قبل اليوم خالفَ تُذْكَرَا

بفتح فاء خالف . يريد خالفَنْ . وفيالة ويروى فيولة معناه ضَعْف .

وما أنشده الفارسى وهو :

إن ابن أحوصَ مغرور فبَلِّغَهُ فى ساعديه إذا رام العُلا قِصَرُ

بفتح الغين من فبلغه . يريد فبلِّغَنْهُ . والدليل على حذف النون فى هذه الأبيات بقاء الفتحة ، إذ لو لم تكن هنا نون توكيد مقدّرة لسكن آخر الفعل طبقاً لقواعد النحو .

وبعد . فالشواهد التى أوردها العلماء فى هذا الموضع — لم ينسبوا واحداً منها إلى قائله . فهى . مع ندور الحذف فيها لا تطمئن النفس إليها تمام الاطمئنان !

نموذج للإجابة عن ثلاثة تطبيقات

١

أكد الأفعال الآتية بالنون الثقيلة ، مسندة إلى ضمير الواحد المذكر ، وألف الاثنين ، وواو الجمع . ونون الإناث ، مع الضبط بالشكل وهى :

أسمُ . فِ بالوعد . ألق . يصوم . بع . اِرضَ .

٢

صُغ المضارع للأفعال الآتية مؤكداً بإحدى النونين ، مسنداً إلى ضمير الواحد المذكر وياء المخاطبة ونون النسوة ، ثم زن المسند منها إلى ياء المخاطبة ونون الإناث ضابطاً الوزن بالشكل ، وهاك الأفعال :

حَثَّ وصَل . وقى . أعطى .

٣

وجه الخطاب فى العبارات الآتية إلى غير الواحد المذكر ، واضبط الأفعال بالشكل .

صن لسانك عن الكذب ، ولا تمدن يديك إلى ما ليس لك . ولا تعد إذا لم تقدر على الوفاء ، وكن صبوراً عند الشدة .

الإجابة عن السؤال الأول

الفعل	إسناده إلى ضمير الواحد	إلى ألف الاثنين	إلى واو الجمع	إلى نون الإناث	إلى ياء المخاطبة
اُسم	اُسمُوَنّ	اُسمُوانِّ	اُسمُنَّ	اسمُونانِّ	اِسْمِنَّ
ف بالوعد	فِيَنّ بالوعد	فِيانِّ بالوعد	فُنَّ بالوعد	فِينَانِّ بالوعد	فِنَّ بالوعد
أَلقِ	أَلْقِيَنّ	أَلْقِيَانِّ	أَلْقُنَّ	أَلْقِينَانِّ	أَلْقِنَّ
يصوم	لَيَصُومَنّ	ليصومَانِّ	ليصومُنَّ	لَيصُمْنَانِّ	لتَصُومِنَّ
بع	بِيعَنّ	بِيعَانِّ	بِيعُنَّ	بِعْنَانِّ	بِيعِنَّ
اِرض	اِرْضَيَنَّ	إرضَيَانِّ	اِرْضَوُنَّ	اِرْضَيْنَانِّ	اِرَضِينَّ

الإجابة عن السؤال الثانى

الفعل	إلى ضمير الواحد	إلى ياء المخاطبة	وزنه	إلى نون النسوة	وزنه
حَثَّ	لِيَحُثَّنَّ	لِتَحِثِّنَّ	لِتَفْعُلِنَّ	لِتَحْثُثْنَانِّ	لِتَفْعُلْنَانِّ
وصَل	ليَصِلَنَّ	لِتَصِلِنِّ	لِتَعِلِنَّ	لِتَصِلْنانِّ	لِتَعِلْنَانِّ
وقى	لِيَقِيَنّ	لِتَقِنَّ	لِتَعِنَّ	لتقينانِّ	لِتَعِلْنانِّ
أعطى	لَتُعْطِيَنّ	لَتُعْطِنَّ	لَتُفْعِنَّ	لتُعْطِينَانِّ	لَتُفْعِلْنَانِّ

الإجابة عن السؤال الثالث

خطاب الواحدة — صُونِنَّ لسانكِ عن الكذب ، ولا تَمُدِّنَّ يديكِ إلى ماليس لك ، ولا تعِدِنّ إذا لم تقدرى على الوفاء . وكونِنَّ صبوراً عند الشدة .

خطاب الاثنين أو الاثنتين : صونانِّ لسانكما عن الكذب ، ولا تمدّانِّ يديكما إلى ما ليس لكما ، ولا تعِدانِّ إذا لم تقدرا على الوفاء ، وكونانِّ صبورين عند الشدة .

خطاب جماعة الذكور : صونُنَّ ألسنتكم عن الكذب ، ولا تمُدُّنَّ أيديكم إلى ماليس لكم ، ولا تَعِدُنّ إذا لم تقدروا على الوفاء . وكونُنَّ ذوى صبر عند الشدة .

خطاب جماعة الإناث : صُنَّ ألسِنَتَكنَّ عن الكذب ، ولا تمدُدْنانِّ أيديَكن إلى ما ليس لكُنَّ ، ولا تعِدْنانِّ إذا لم تقدِرْنَ على الوفاء ، وكونانِّ ذوات صبر عند الشدة .

تمرينان

١

مثل لما يأتى فى جمل من إنشائك ، مع بيان السر فى ممتنع التوكيد وواجبه وقليله :

فعل دعاء مؤكد بالنون . مضارع يجب توكيده ، مضارع يكثر توكيده . مضارع ممتنع التوكيد بالنون . مضارع لا يؤكد إلا باللام . مضارع يمتنع توكيده بالنون أو اللام . مضارع يقل توكيده بالنون .

٢

أسند أمر الأفعال الآتية مؤكداً بالنون إلى ألف الاثنين وواو الجمع ونون الإناث ، ضابطاً الأفعال بالشكل :

علا . أعلى . أتمَّ . أتى .

٣

رَأَى الغزال . ولِيَ الأمر . وفى بالوعد .

هات أمر الأفعال السابقة مسنداً إلى ما يمكن الإسناد إليه من الضمائر ، مؤكداً بالنون الثقيلة مضبوطاً بالشكل .

٤

أكد الأفعال الآتية بالنون مسندة إلى الاسم الظاهر المذكر وواو الجماعة وياء المخاطبة مع الضبط بالشكل وهى :

يُفيد . يَحْظى . يعلو . يتعالى . ينتمى .

٥

خاطب بالعبارات الآتية غير الواحد المذكر ، مع التأكيد بالنون وضبط الأفعال بالشكل :

شُدّ أزر أخيك ، وأعدّ نفسك لخدمة وطنك ، ودم على العهد ، وحد عن الدنايا ، ولا تتوان فى الخير .

هذا ما تيسر عمله تتميما لتصريف الأفعال ؛ لمّا رأت الكلية نقل هذا الموضوع من منهج السنة الثانية إلى الأولى .

وقد التزمت أن أنسب كل شاهد إلى قائله إن علم ، وأن أوفِّى توكيد الفعل حقه من العناية بالبحث والتمحيص . على غرار ما صنعت فى تقسيمات الفعل الآخر . وبهذا تم الكلام على تقاسيم الفعل .

الفعل المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول

ينقسم الفعل باعتبار الإسناد إلى مرفوعة إلى قسمين : مبنى للمعلوم ، ومبنى للمجهول . فالمبنى للمعلوم هو الذى صيغ للدلالة على التحدث عن الفاعل الذى أسند إليه الفعل : نحو قام محمود ، واشتد الحر . تريد أن تفيد السامع أن محموداً حصل منه فعل هو القيام ، وأن الحر اتصف بالشدة . فكل من محمود والحر فاعل معلوم للمخاطب ، لذا يسمى فعلهما مبنياً للمعلوم . والسبيل إلى معرفة صيغ هذا القسم هو السماع ، كما عرفتك سابقاً .

والمبنى للمجهول هو الذى صيغ للتحدث عن المفعول به أو غيره مما يقوم مقام الفاعل بعد حذفه .

فقد يقصد المتكلم حذف الفاعل لغرض من الأغراض المبينة فى علم المعانى كالخوف منه مثل : سُرِق المتاع ، أو الخوف عليه نحو : قُطِفت الوردة ، أو لصون اسمه عن اللسان لكونه عظيما . نحو : قُتِل القاتلُ ، أو لقصد الإيجاز ، أو غير هذا مما يذكر فى موضعه . فإذا لم يذكر الفاعل وجب إسناد الفعل إلى شىء يقوم مقام الفاعل ؛ لتتم الجملة ، وهو المفعول به إن كان الفعل متعديا ، أو المصدر المختص ، أو الظرف أو الجار والمجرور المختصان المتصرفان إن كان لازما ، كما هو مسطور فى هذا الباب من علم النحو . لهذا يسمى مبنياً لما لم يسم فاعله ، أو مبنياً للمجهول ، أو مبنياً للمفعول .

والذى يهم الصرفى من هذا المبحث هو كيفية صياغة الفعل المجهول فاعلُه ، وبيان التغيير الذى يحدث بسبب تحويله من صيغة المبنى للمعلوم فى الماضى والمضارع [1] صحيحين ومعتلين ، و بيان حاله عند اتصاله بالضمائر .

---

(١) وأما صيغة الأمر فلا تبنى للمجهول ؛ لأن الطلب لا يمكن توجيهه إليه . وإنما يصاغ المجهول من أمر الغائب بغير صيغة الطلب : بأن يؤتى بالمضارع مسبوقا بلام الأمر ، مضموما أوله مفتوحاً ما قبل آخره .

الماضى الصحيح

إذا بنى للمجهول فإن كان ثلاثياً أو رباعياً مجردين ضم أوله وكسر ما قبل آخره . نحو : كُسر الإناء وشُدَّ الحبل ، وقُضِيَ الأمر ، وبُعْثِر الحَبّ ، وإن كان مبدوءاً بتاء زائدة ، زيد على ماسبق ضمٌّ ثانيه ، نحو : تُعُلِّم العلمُ ، تُفُهِّمَتْ المسألة . وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل زيد على جميع ماتقدم ضمٌّ ثالثه ، نحو : انطلِق بالمتاع ، واستخرج الدرُّ . وإن كان ثانى الفعل ألفاً قلبت واوا . نحو : بُورِك الرِّزق ، وشُورِك فى التجارة ، وتجُوذِب الحبل ، وتُسُوبِق فى الميدان .

الماضى المعتل

أما غير الأجوف فلا يغير بأكثر مما سبق فى الصحيح . تقول : وُزِن وشورك ودُعِي ورُمى ، وقس على هذا نحوه .

وأما الأجوف المعتل بالألف ففيه ثلاث لغات :

(وأشهرها) قلبها ياءً ولو كان أصلها الواو . ونحو : صيم[1] رمضان ، وقيل الكلامُ وكيلَ[2] الطعام وليمَ المسيء .

(الثانية) جعل الألف واوا خالصة . نحو : قُولَ القولُ ، وكُولَ الحبُّ وعليها قو الشاعر :

لَيْتَ وهل ينفعُ شيئاً ليتُ ليْتَ شباباً بُوعَ فاشْتَرَيتُ

وقَوْلُ الآخر :

حُوكَتْ على نِيرَين إذ تُحاكُ تَختَبِط الشوكَ ولا تُشاكُ

وهى لغة قليلة ، النِّيران تثنية نير — بكسر النون — وهو مجموع القَصَب

---

(١) الأصل صوم . نقلت حركة الواو إلى الصاد بعد سلب حركتها ، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها إثر كسر .

(٢) أصله كيل ، نقلت حركة الياء إلى الكاف بعد سلب حركتها . فسكنت الياء .

والخيوط التى تكوِّن لُحْمة الثوب . يصف رداء بالمتانة ، حتى إنه إذا ضرب به الشوك لا يؤثر فيه لقوته ، والرداء يذكر ويؤنث .

(الثالثة) جعل الألف ياء مع إشمام فاء الكلمة ، وهو ضم الشفتين مع الإتيان بحركة بين الضمة والكسرة . وهذا اصطلاح النحاة ، وقد قرىء به قوله تعالى : (وقيل يا أرض ابْلَعى ماءك ويا سماء أقْلعى وغِيضَ الماء) : وهذه اللغات واردة فى المزيد من هذا النوع . نحو انْقاد واخْتَارَ . تقول فيهما : انْقِيد واخْتير بالياء الخالصة أو مع الاشمام ، واختُوَرَ وانقُوَدَ بالواو الخالصة . وتحرك الهمزة بحركة القاف والتاء التابعتين للعين من كسر أو ضم أو إشمام .

وإذا أسند الأجوف فى هذه الحالة إلى ضمير الرفع المتحرك ، حذفت عينه كما تحذف من المبنى للمعلوم ، ثم إن كان مما يجب ضم فائه مع الضمير فى صيغة المبنى للفاعل وجب كسر هذه الفاء هنا فتقول : سِمْتُ العذابَ . ولِمْتُ على التقصير — بكسر السين واللام — لأنه لو أبقى الضم لالتبس بالمبنى للفاعل . وإن كان مما يجب كسره مع الضمير الفاعل ، وجب ضمه هنا . نحو (خُفْتُ وكُلْتُ) بالضم ، إذ لو أبقى الكسر لالتبس بالمبنى للفاعل .

وتقول فى المزيد منه ، اخْتِرْت وانْقِدْت بكسر التاء والقاف أو الإشمام عند من قال اختير وانقيد ، واختُرْت وانقُدْت ، بضم التاء والقاف ، عند من قال اخْتُورَ وانْقُودَ ، وفى هذا يقول ابن مالك :

وَما لِفا بَاعَ لِمَا العَيْنُ تَلِي فى اخْتَارَ وانْقَادَ وشِبْهٍ ينْجَلِى

(تنبيه) إذا بنى الماضى المضعف للمجهول ففى حركة فائه ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : الضم ، وهو أفصحها ، فتقول : رُدَّ الهاربُ ، ومُدَّ الحبلُ .

الثانى : الإشمام .

الثالث : الكسر . وبه قرىء قوله تعالى (هٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّت إلينا) ، وقوله سبحانه وتعالى (ولو رِدُّوا لعادُوا لما نُهُوا عَنْهُ) .

المضارع الصحيح والمعتل

المضارع الصحيح يضم أوله ويفتح ما قبل آخره ، نحو : يُنْصَر المجاهد ، ويُفْتَح البابُ ، ويُشْرَب الماء ، والمعتل من المثال الذى حذفت فاؤه من المبنى للمعلوم ترد إليه فى المجهول ، لزوال السبب الموجب للحذف . نحو : يُوزَن الذهب ، ويُوصَف البستان .

والأجوف الواوى أو اليائى العين تقلب عينه ألفاً . نحو : يقال الحق ويكال القمح . الأصل يُقْوَل ويُكْيَل ؛ نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما ثم قلبتا ألفاً ، لتحركهما بحسب الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن .

أما الناقص واللفيف بقسميه فهما كمضارع الصحيح . نحو : يُدْعَى اللهُ وتُجْنى الثمارُ ويُنْوَى الخير .

(تنبيه) لا تبنى الأفعال الجامدة للمجهول . نحو : نعم وبئس وغيرهما ، ولا الناقصة وهى كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها وأفعال الشروع .

تطبيقات

١

حول الأفعال الآتية إلى المجهول ، وبين سبب ما يحدث فيها من تغيير واضبطها بالشكل :

يَصِل ، والىَ ، يلِي ، يجيء ، لُمْت الكسلان ، زِدْتُ المال ، عاقَنا الجبن عن منازلة العدوّ . خافنى المسيء .

٢

ابن مضارع الأفعال فى الجمل الآتية للمجهول مع ضبطها بالشكل التام :

نَبَّهْتُكم على الخير ، أفادنا الأدب ، استجبنا داعى الوطن ، استخف الشيطان

عقول العصاة ، تـكـلَّمنا فى مسألتك ، نال المجدّ جائزة الملك . علونا بالصدق هامة المجْد ، دعونا كم إلى نَصْرة الدِّين ، جئنا كم بالحق .

٣

اجعل الأفعال فى الجمل الآتيه مبنية للمجهول مع بيان مافى بعضها من الأوجه وضبطها بالشكل :

عَمَّنَا الخيرُ ، استجاب الله دعوة المظلوم ، نقول الصدق ؛ زارنى صديقى ، ألوم المقصر ، اعتاد العامل الجد ، باعنى التاجر كتابا ، صال الفارس ، مال الغصن ، وجدتك فاهما ، إخالك عالماً .

خاتمـــة

وردت فى اللغة أفعال على صيغة المبنى للمجهول .

(منها) مالازم هذه الصيغة نحو حُمَّ الأمر : قُضِىَ ، وكذا حُمَّ الرجل : أصابته الحمى . وسُلّ : أصيب بذات الرئة أو زُكِمَ ، وامتُقِع لونه بالميم و بالنون : تغيِّر من حزن أو فزع ، وسُقِطَ فى يده : ندِم وتحيَّر ، وأُغْمِىَ على المريض : غشِى عليه ثم أفاق ، وكذا أُغمى اليومُ : دام غَيْمُه ؛ غُمَّ الهلال ، وهُزِلَ الرجل ونحوُه نَحُف .

(ومنها) ما جاء على صيغتى المعلوم والمجهول . ولـكن استعماله على الصورة الثانية أكثر . من ذلك بُهت الرجل : تحير ، وطُلّ دمه : أهدر ، وزُكِم .

ووُعِك ونُـكب ، ووُكِسَ فى تجارته ، وزُهِى علينا : تـكبّر ، وشُلّت يده ، و شُدِه : دَهِش ، ونُتِجت الناقة : وَلدت ؛ نُفِسَتِ المرأة : وضعت حَمْلها .

وما يذكر بعد هذه الأفعال نائب فاعل ، كما تقتضيه الصناعة النحوية ؛ قال فى الصحاح : وللعرب أحرفٌ لا يتكلمون بها إلا على سبيل المفعول به ، و إن كانت بمعنى الفاعل ، كقولهم : زُهِىُ الرجل وعُنى بالأمر ، ونُتِجَت الشاة

والناقة وأشباهها — اهـ ، فهو صريح فى أن ما بعد الصيغ الملازمة للمجهول يعامل معاملة المفعول به فى الفعل المحول إلى صيغة المجهول ثم قال : (وفية لغة أخرى حكاها ابن دُرَيد : زها يزهو زَهْوَاً ، أى تكبر) . [هذا ، ويميط اللثام عن وجه هذه المسألة ما قاله المحقق الرضى فى شرح كافية ابن الحاجب . قال رحمه الله : « وقد جاء فى كلامهم بعض الأفعال على ما لم يسم فاعله ، ولم يستعمل منه المبنى للفاعل ، والأغلب فى ذلك الأدواء ؛ ولم يستعمل فاعلها لأنه من المعلوم فى غالب العادة أنه هو الله تعالى ، فحذف للعلم به ، كما فى قوله تعالى : (وقيلَ يا أَرْضُ ابْلعى ماءكِ ويا سماءُ أقْلعِى وغِيضَ الماءُ وقُضِى الأمْرُ) .

وتلك الأفعال نحو : جُنّ وسُلّ وزُكِم ووُرِد وحُمّ وفُئد ، ووُعِك . قال سيبويه : لو أردت نسبتها إليه تعالى لكان على « أَفْعَل » نحو أجنّه الله وأسله أزكمه وأورده ؛ ولعل ذلك لأنه لما لم يأت من « فُعِل » المذكور كجُنّ ، وسُلّ « فَعَلْتُه » صار كألِم ، ووجِعَ ، وعَمِىَ ، ونحو ذلك من الآلام التى بابها « فَعِل » المكسورُ العين . فصار يعدى إلى المنصوب كما يعدى باب « فَعِل » وذلك بالنقل إلى « أفعل المتعدى » اهـ .

وُرِد الرجل : عاودته الحُمّى . من الوِرْد « بكسر الواو » وهو يومها الذى يتكرر — عن المصباح المنير . فُئِد . وجِعَ فؤادُه ، أو شكاه ، وجاء كفرح عن القاموس — ومراد الرضى أنه لم يستعمل منها المبنى للفاعل بكثرة ، فكأنه فى حيز العدم .

وُعِك : أصابه الوَعْك والوعْكة (بسكون العين فيهما) أذى الحُمّى ووَجَعُها .

وبعد فلا تغتر بما جاء فى حاشية العلامة الجمل عل الجلالين ، عند تفسير قوله تعالى : (فَبُهِت الذى كَفَرَ) من إعراب (الذى) فاعل بُهِت (بضم الباء) فإنه مخالف للتحقيق الذى أسلفت لك ، ولعل صاحب الفتوحات (الجمل)

رحمه الله اغتر بقول اللغويين : إنه على معنى الفعل المبنى للفاعل ، فقد فسروه بتحَيّر وَدَهِش ، وكان يدفع عنه هذا الاغترار أن النظر إلى المعنى شيء ، والصناعة النحوية شيء آخر ، ولو دقق النظر فى عبارة القاموس التى نقلها عنه آخر كلامه لوفق إلى الصواب ! وها كها بنصها « البهَتْ الانقطاع والحَيْرة ، وفعله كعَلم ونَصر وكرُم وزُهِىَ » وهو مبهوت لا باهت ولا بهيت اهـ . فهذه العبارة تنطق بصراحة أن « بُهِتَ » المضموم الباء مبنى لما لم يسم فاعله ، فما بعده نائب فاعل لا فاعل .

وأقوى دليل يدلك على صحة ماقررته ؛ امتناع مجيء العرب باسم فاعل من هذه الأفعال . فلا يقال : جان من مصدر جُنَّ ؛ ولا حامٌّ من مصدر حُمَّ ؛ ولاعانٍ من مصدر عنى به ، بل يقول العرب : جُنّ فلان فهو مَجْنُون ، وحُمّ الرجلُ فهو محموم ، وعنى بالأمر فهو مَعنى به وهلم جرًّا ؛ إذا فهمت ذلك فلا يَهُولَنك ما قاله الشيخ الجمل ، ولا ماذكره الشيخ نصر الهورينى فى ص ١٠ من شرح اصطلاحات القاموس ؛ وهو قوله : (مسألة) الأفعال المبنية للمجهول صورة وما بعدها فاعل لانائب فاعل . مثل هُزِلَ ونُتِجَ ، وعنى ، ودُهِشَ . وذكر بعض أفعال أخرى من هذا النوع ؛ ثم قال : فلينظر فى حاشية الشهاب الخفاجى فى الصافات ، وفى شرح أدب الكاتب فى باب المبنى لما لم يُسَم فاعله صورةً أقول : لايهولنّك ماذُكر ؛ فإنى رجعت إلى الموضعين اللذين ذكرَهما العلامة الهورينى فلم أجد ما ادعاه فى أى الكتابين ، كما لم أجد لفظ « صورة » فى أيهما إذاً فهى من نسج خيال شارح الاصطلاحات ؛ والذى يظهر لى أنه لم يجرُؤ على إعراب مابعد هذه الأفعال ونحوها على الفاعلية إلا العلامتان : الشيخ نصر ، والشيخ الجمل ، وهما ليسا من فرسان النحو والتصريف :

وهذه مسألة نحوية بحتة ، جَرّ إليها الكلام على المبنى للمجهول ، وقد أفَضْت فيها القول إحقاقاً للحق ، وتنويراً لبعض الأذهان ؛ (والله المستعانُ)

أما ماجاء من القسم الثانى عل صيغة المعلوم فهو مسند إلى فاعله ، وذلك واضح .

هذا وقد تتبعت القاموس المحيط ، وغيره من كتب اللغة ، حتى صَنَّفت هذين النوعين ، وميزت بعضهما عن بعض ، لتكون على بصيرة مما جاء مخالفاً لهذا فى كتب التصريف الحديثة ؛ و (الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله) .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وكل من والاه ؟

وتحرر فى القاهرة يوم الاثنين { ٢٩ من شهر ربيع الآخر سنة ١٣٥٧ / ٢٨ من يونيه سنة ١٩٣٧

التحف النظمية

وهى :

١ — منظومة

للامام محمد بن مالك صاحب الألفية المولود بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ المتوفى سنة ٦٧٢ هـ . فى طائفة كبيرة من الأفعال المعتلة الآخر . من الباب الأول (فَعَل يفعُل) أو الثانى (فَعَل يفعِل) وعدد أبياتها ٦١ ، وهى من الكامل .

٢ — أرجوزة لبعض العلماء

فى أفعال وردت بالواو غالباً واطراداً ، فهى من الباب الأول . وعدد أبياتها ٢٠

٣ — أرجوزة أخرى لبعضهم

فى أفعال وردت بالياء غالباً واطراداً ، فتكون من الباب الثانى . وعدد أبياتها ٢١ .

تنبيه : هذه المنظومات غير مقررة على الطلاب ، وإنما هى لزيادة الثقافة الصرفية والإملائية . وقد علقت على أكثرها بإيجاز لتتم الفائدة .

١ — منظومة الأفعال الواوية واليائية (*)

قل إن نسبتَ عزَوتُه وعزَيتُهُ ... وكنَوْتُ أحمد كُنيةً وكنيتُهُ(١)

وطغَوْتُ فى معنى طغَيتُ ومن قَنَى ... شيئاً يقول قنَوتُه وقنَيتُهُ(٢)

ولَحَوتُ عُودًا قاشراً كلحَيتُه ... وحنَوته : عوّجتُه وحنَيتُه(٣)

وقلَوته بالنار مثلُ قَلَيتُه ... ورثَوت خِلًّا مات مثلُ رثَيتُهُ(٤)

وأنَوتَ مثلُ أثيتَ قُلْهُ لمن وشى ... وشأَوتُه كسبقْتُه وشأَيتُه

وصغَوتُ مثلُ صغَيتُ نحو مُحدِّثى ... وحلَوتُه بالحلْى مثلُ حَلَيتُهُ(٥)

وسخَوتُ نارى مُوقداً كسخَيتها ... وطهَوتُ لحماً طابخاً كطهَيتُهُ(٦)

وجَبَوت مال جهاتنا كجَبَيتُه ... وخزَوتُه كزجرتُه وخَزَيتُهُ(٧)

وزَقَوْتُ مثل زَقَيتُ قله لطائر ... ومحَوتُ خط الطِّرس مثلُ محَيتُه

أحثُو كحَثْى التُّرب قل بهما معاً ... وسحَوتُ ذاك الطينَ مثلُ سَحَيتُه

وكذا طَلَوْتُ طِلا الطَّلا كطلَيتُه ... ونقَوت مُخْ عظامه كنقَيتُهُ(٨)

وهَذَوتُمو كهذيتمو فى قولكم ... وكذا السقاء مأَوتُه ومأَيتُهُ(٩)

مالى نما ينمو ويَنْمِى : زاد لى ... وحشَوتُ عِدْلى يافتى وحشَيتُهُ(١٠)

(*) تنبيهان : الأول — تبعت فى هذه المنظومة وما بعدها كتاب الإملاء للمرحوم الأستاذ الشيخ حسين والى ؛ لأنه خال من التحريف الذى يوجد كثيرا فى نسخة المزهر للسيوطى .

الثانى — ما لم أعلق عليه هنا من الأفعال فالغالب أن الوجهين فيه على السواء .

(١) عزوته هو الغالب ، وكنيته كذلك .

(٢) قنيته هو الأكثر .

(٣) صحح تاج العروس أن حنوته أكثر .

(٤) رثيته أكثر .

(٥) صغوت أكثر ، وفى تاج العروس أن حلوته أكثر .

(٦) هذا فى سخا النار . أما سخا من السخاء فالظاهر أن الغالب الواو . وطهوت اللحم أكثر من طهيته .

(٧) لم أعثر فى كتب اللغة على خزى كرمى . والموجود خزى بكسر الزاى كرضى . ولكن ابن مالك مطلع ثقة .

(٨) طلوت : ربطت . وطلا بكسر الطاء مقصور من الممدود ، وهو الحبل الذى تشد به رجل الطلا بفتح الطاء . وهو ولد الظبية ساعة يولد ، وكل صغير من ذوات الظلف .

(٩) هذيتم أكثر .

(١٠) قيل الوجهان فى نما سواء . وقيل اليائى أكثر . تاج العروس . وحشوت أكثر . وظاهر اللسان والقاموس أن حشا واوى لا غيرى .

وأَتوتُ مثل أتيتُ : جئتُ فقلهما ... وفى الاختبار مفوتُه كمنَيتهُ(١)
وأسَوتُ مثلُ أسَيتُ صلحاً بينهم ... وأسَوت جُرحى والمريضُ أسَيتهُ(٢)
أدْوٌ وأَدْىٌ للحليب خُثورةٌ ... وأَديتُ مثلُ حلبتُه وأديْتهُ(٣)
وبأوتُ إن تفخَر بأيْتُ وإن يكن ... من ذاك أَبْهَى قل بَهَوتُ بَهَيتهُ
والسيفُ أجلوه وأجليه معاً ... وغَطَوتُه : غطَّيتُه وغَطَيتهُ
وجأوتُ بُرْمَتَنا كذاك جأيتُها ... وحكَوت فعلَ المرء مثلُ حكَيتهُ(٤)
وحنَوتُ مثلُ حنيتُ قل متفطناً ... ودأوته كختلتُــه ودأيتُــه(٥)
وحفــاوةً وحِفايةً لطفا به ... وحبَوته : أعطيتهُ وحبَيتهُ(٦)
وخَدَوتُ مثل خدَيت : جئتك مُسرعا ... ودهَوته بمصيبة ودهَيتهُ(٧)
وخفا إذا اعترض السحاب بُروقهُ ... ودحَوتُ مثل بسطتهُ ودحيتهُ(٨)
ودنوت مثلُ دنيت قد حُكِيا معاً ... وكذاك يُحكى فى شكَوتُ شكَيتهُ(٩)
ودعوت مثل دعيت جاء كلاهما ... وذرَوتُ بالشىء الصَّبا وذريته(١٠)

---

(١) لم يذكر اللسان ولا القاموس أتوت بمعنى جئت . والذى من الواو بمعنى آخر . يقال : أتت الناقة أتوا : استقام سيرها .

(٢) فى كتب اللغة أن أسا واوى . سواء أكان بمعنى أصلح أو بمعنى عالج . فلعل الناظم اطلع على اليائى .

(٣) الذى فى كتب اللغة أدى اللبن يأدى : خثر ليروب . ولم أعثر على الواوى منه . ولعل ثروة اللغة فى عصر ابن مالك كانت أوسع منها الآن .

(٤) جأوت . غطيت : وحكيته أكثر .

(٥) فى نسخة المزهر والأستاذ الشيخ والى ، جنوت بالجيم وهو خطأ . وإنما هو حنوت بالحاء .

(٦) حفاوة ، بفتح الحاء ، وحفاية بكسرها مصدران لحفى بكسر الفاء كرضى . ويقال : حفا الله به : أكرمه ، وحفا زيد أخاه : أعطاه . والمادة كلها واوية ، غير أن حفى أصله حفو . أعل بقلب الواو ياء كما فى رضى . ولم أجد حفى بوزن سعى فى كتب اللغة ، ولم تذكر كتب اللغة اليائى من مادة حبا بأى معنى ، حتى حبا الصبى ، فهو واوى . ولكن ابن مالك حجة .

(٧) دهيته أكثر .

(٨) البروق جمع برق . وخفا البرق : لمع لمعاً ضعيفاً معترضاً فى نواحى الغيم .

(٩) شكوت أكثر .

(١٠) دعوت أكثر ، وذروت هنا بمعنى قابلت .

وكذا إذا ذرت الرياح تُرابَها ... وذَرَوتُ شيئاً قله مثلُ ذريتُه(١)

ذاوًا وذأيًا حين تُسرعُ ناقةٌ ... وفتحتُ فِيَّ : شحَوتُه وشحَيتُه

ووطَوتُها ووطيتُها : لامستها ... وإذا انتظرتَ بَقَوتُه و بَقَيتُه(٢)

وربَوتُ مثلُ رَبيت فيهم ناشئاً ... وبَعوتُ جُرماً جاء مثلَ بَعيتُه(٣)

وسأوتُ ثوبى قل سأيتُ : مددتُه ... وشرَوْتُ أعنى الثوب مثلُ شريتُه(٤)

وكذا سنَتْ تسْنو وتَسنِي نُوقُنا ... وسحابُنا ورَعَوتُه ورَعَيتُه(٥)

والضّحو والضحْىُ : البروز لشمسنا ... وعشَوتُه المأكولَ مثلُ عشَيتُه

ضبوٌ وضبْىٌ : غيَّرته النـار أو ... شمسٌ كذا بها مضَوت مضَيتُه

وطبَوتُه عن رأيه وطبيتُه ... وكذا طبَوتُ صبيِّنا وطبيتُه(٦)

واللهُ يطحو الأرض يَطْحيها معاً ... وطحَوتُه كدفَعْتُه وطحَيتُه(٧)

يطْمو ويَطْمى البحرُ عند عُلوِّه ... وفأوت رأس الشيء مثلُ فأيتُه(٨)

عَنْوًا وعَنْياً حين تُنبت أرضنا ... وكذا الـكتابُ عَنَوتُه وعَنَيتُه

عجْواً وعجْياً : أرضعت فى مُهلةٍ ... وفلَوتُه مِن قمـله وفلَيتُه

غمْوًا وغَمياً حين يسقُف بيته ... وعظَوتُه : آلمتُـه وعظَيتُه(٩)

غَفْوًا إذا مانمتَ قل هى غَفْيَة ... وقفَوتُ : جئت وراءه وقفَيتُه(١٠)

وعدوتُ للعدْو الشديد عديتُ قل ... بهما كرَوتُ النهر مثلُ كرَيتُه(١١)

---

(١) ذرت الرياح الترب بالواو أكثر ، وذريت الحب أكثر من ذروت .

(٢) بقى بمعنى انتظر . الياء فيه أعلى كما فى تاج العروس .

(٣) لم تذكر كتب اللغة ربيت بفتح الباء من اليائى . والذى فيها ربوت وربيت ، وهذا كرضيت . ويبعد أن يريد بن مالك باليائى مثل هذا . وهو على كل حال ثقة مطلع . بعا الجرم : اقترفه . قال ابن سيده : والأعرف الواو .

(٤) شريته أكثر.

(٥) سنت الناقة : سقت الزرع .

(٦) طبوت الصبى : دعوته .

(٧) طحى الأرض : بسطها .

(٨) فأى ضرب أو شق .

(٩) غما البيت : سقفه بالطين .

(١٠) لم أقف على الفعل اليائى من قفا بعد جهد شديد . ولعل ابن مالك اطلع عليه فى عصره .

(١١) لم يذكر القاموس ولا شارحه اليائى لعدا . وكررت النهر : حفرته .

نَضْوًا ونَضْياً جئته متستّرًا ولَصَوتُه كقذفته ولصَيتُه
ومَسَوْتُ ناقتنا كذاك مَسيتُها وإذا قصدتَ نحَوتُه ونحيتُه(١)
ومَقَوتُ طَستي قل مقَيت : جلَيتُه وإذا طَلَيْتَ عرَوتُه وعرَيتُه
ونَأوتَ مثل نأيت حين بعدتُ عن وطني وعُودي قد برَوتُ بَريتُه(٢)
ونثَوتُ مثلُ ثَنيتُ نشرَ حديثهم وكذا الصبيُّ غَذَوته وغَذَيتُه
لغْوٌ ولغْيٌ للكلام وهكذا مَقْوٌ ومَقْيٌ فادر ما أبدَيتُه(٣)
عَيني هَمَت تهْمو ويَهْمِي دمعُها وحَموتُه المأكولَ مثلُ حَميتُه(٤)

وزاد على ذلك بعض العلماء ، ولكنه ليس فى متانة نظم ابن مالك ، فقال :

ومَقَوتُ حبلا أو متيتُ : مددتُه وسنوتُ باباً أى فتحتُ سنيتُه
وجثَوتَ تجثو مثلُ تجثى جالساً وعتَوتُ فى معنى عتَيتُ رويتُه
حَبْوًا وحبياً للصبيّ بقلّةٍ وأبَوتُ : صرتُ أباً له وأبيتُه
والظلُّ يأزو مثل يأزِى قالصاً وأَخَوتُ ذاك أُخُوّةً وأخَيتُه
يَعْشو ويَعْشى قله إن يك مُفسداً ونَهوتُه عن ظُلمه ونهَيتُه
ورحوتُ هاتيك الرحى ورَحَيتُها ورجوتُه : أمَّلتُه ورجيتُه(٥)
ودسَوتَ نفسكَ : لم تُزَكِّ دَسيتُها وبغَوتُ أى أخطأت مثلُ بغيتُه(٦)
يغْشو ويغشِي ذلك الوادى معاً ونضوتُ سيفاً أى سلَلْتُ نضيتُه(٧)

---

(١) مسى الناقة : أدخل يده فيها لانقاء رحمها .
(٢) نأيت وبريت أكثر من الواوى فيهما .
(٣) لغا كسعى ودعا : أخطأ فى الكلام . وفى بعض النسخ المطبوعة نغو بالنون . وهى صحيحة . والنغوة والنغية : النغمة التى تعجبك من صوت أو كلام . والمقو والمقى الجلاء . وقد تكرر مع قوله فيما سبق : ومقوت طستى .
(٤) تهمى أغلب ، وكذا حميته .
(٥) صنيع القاموس واللسان أن رجاء واوى لا غير . وسمع فيه رجى كرضى وزنا وأعلالا . ولا أدرى من أين جاء للنظام الناقص اليائى . ولكن من حفظ حجة .
(٦) لم تذكر كتب اللغة بغوت بأى معنى ، فالظاهر أنه يائى لاغير .
(٧) نضوت أكثر .

تَعقو وتَعْقِي الأمرَ إن تلك كارهًا وعنَوتُه فى الهمِّ مثلُ عنيتُه
يرخو ويرخِى عيشُ ذاكَ وفى العصا والسيفِ إن تضربْ عصَوْتُ عُصَيته(١)
وسخَوْتُ مثلُ سخَيتُ : أعطيتُ الندى
ورَفَوتُ ثوباً مُصـــلِحاً كَرَفيتُه(٢)
تَشْفو وتشفى الشمسُ : تغرُبُ عَنكمو
وعرَوتُ بَكْراً أى عشِيتُ عرَيتُه
فتْواهُ كالفُتْيا لمـــا يفْتِى به وعفوتُ شَعرى أى تركت عفيتُه(٣)

٢ — أرجوزة الأفعال الواويه غالبا

واويّة الأفعـال وهْى ما أتت بألفٍ فى رسمها قد ثبتَتْ
وذا يكون فى الثلاثىِّ فقط وما تعـــدَّاه فبالياء ارتبط
طِفلٌ حَبا زند خبا مال رَبا قلب صفا طرف كبا سيف نبا
ليل سجا جنْح دجَا عَبد بجا ماء طما به الخراج قد زجا(٤)
زقا الصَّدا لمَّا شدا بادٍ بَدا ثم غدا يعْدو علينا وندا(٥)
سارٍ عشا سرٌّ فشا فُلْكٌ رَسا مُزن شتاعاتٍ عتا حيثُ قسا
لاهٍ لهـا ماء غذا ظبى عَطا وقد خطا حين سطا ليل غطا(٦)
جَدْىٌ ثَغا بَكر رَغا هِرٌّ ضَغا سَمْعٌ صَغا شخص طَغا قولٌ لَغا
ماء صَفا شَعر ضَفا حُوت طَفا مَولًى عفا عمّن هفا وقد غفا

---

(١) ذكر السيف لاتمام النظم .
(٢) سخوت ورفوت كلاهما أكثر .
(٣) الفتوى والفتيا أسما مصدر لأفتى أى أجاب عن مسألة ، أو أبان ما أشكل . ولم يستعمل لهما فعل مجرد — عن تاج العروس .
(٤) تيسرت جبايته .
(٥) زقا : صاح . وندا الشىء : تفرق ، والقوم اجتمعوا .
(٦) غطا الليل : أظلم .

خِلٌّ دَنا خَشفٌ رَنا جَمرٌ ذَكا ... ليل غسا عبد نسا مال زَكا[1]
خذٌّ زَها شخص سَها طَعم حَلا ... جوف خلا قَلْب سلا سِعْرٌ غَلا
جاثٍ جثا كفٌّ سخا وجه عنا ... فحل نزا عافٍ محا قلب حنا
كذاك ما أَلَوتُه بلَوتُه ... تَلوتُه جَلوتُه عَلَوتُه
رشوتهم رجَوتُهم عَزَوتُهم ... هجوتهم قفوتهم غزوتهم
حَشَوتُ قلبه نحوت نحوهُ ... حثوت تُربه حَذَوت حَذوهُ
دعوته والريح تذرو التُّربا ... شكوتُه والوجد يعرو الصَّبا
طهوتُه والنار قد ضَبَتْه ... وهْو دواعى لهوه طَبتْه
نضا مهنَّداً به شجا العدا ... وقد جفاهم وشحا فاه الْمُدَى
حدا المطايا وجبا مالا قصا ... وقد رَفا ثَوباً لِذِى طرفٍ شَصا[2]
طحوتُه دجوتُه حَسَوتُه ... مَحَوتُه أَسَوتُه كَسَوتُه

٣ — أرجوزة الأفعال اليائية غالبا

وهاك أفعالًا يراها الرائى ... تُرسم فيما بينهم بالياء
شخصٌ أوَى إلى مكان وثَوَى ... وقد غَوى حين خَوى نجم هَوَى
غُصْنٌ ذَوى كلبٌ عوَى ذِبْحٌ دَمَى ... ثمَّ وهَى حيث بكى طرفٌ هَمَى
خِلٌّ نأى زنْدٌ وَرَى قاضٍ ... ساعٍ سَعى وقد مَشَى حتى مضَى
فتًى جثى مُنْذ وَفَى سارٍ سَرَى ... وقد وَنَى حين وَحَى بما جرَى
أما أنى لمَن زَنَى أن يَرْجعا ... ومن هذَى ثمَّ وشَى أن يُقْلِعا

---

(١) الخشف : ولد الظبى أول مايولد . غسا : أظلم . نسا لغة فى نسى . يقال نساه نسياً كرماه رمياً . عن الصحاح وتاج العروس .

(٢) شصا أى شخصت عينه حتى كأنه ينظر إليك وإلى آخر :

(تنبيه) الأفعال التى ذكرت هنا وفى المنظومة السابقة فيها الوجهان . والغالب ورودها بالواو والأفعال التى ذكرت هنا فقط ، ولم تذكر فيما سبق ، ولا فى الأرجوزة الآتية — يغلب على الظن أنها واوية لاغير .

قِدْرٌ غَلى خِـذْن قَلى حكيْتُه نَهيْتُه لويتُـــه نَـكيْتُه
بَغَى عَليــك إذ نويت نَفيَه حتى حثَى التراب يبغى سَفْيه
هديتُــه فَديتُــه خَصيته كَمَيْتُه وبالسّوى وصيْته
ودَيتُــه رَثَيتــه نَعَيته وإذْ وعَيْتُ قَوْله رَعيتهُ
وعند ماحويتـــه زَوَيته طويتــه شويتــه كَوَيته
نخلٌ صوَت تَصْوى إذا ما يبستْ وناقةٌ تخدِي جرت ما حُبست
رَأيتُها رَقيتُهــا وقيتهــا طلَيتُها كفيْتهــا سقيتها
بَنَيت داراً مثلما حكى الذى رَوَى الحديث عندها غير بَذِى
أَتيتُــه قَريتُــه شَريتُه دَرَيتــه بَرَيتــه فريتُــه
كنيْت عنــه بالذى عَنَيته وعنــد ما قنَيته تنيْته
حميتُه الطعــام شهراً عَـلَّه يشــفيه مولاه الذى أعــلَّه
جنَى عليــك إذ جنَيتَ وَرْدَهُ كما دهاك مُذْ حنَيَت عُودَه
حَمَى حِماه وأبَى الضيم ومَن عصى رَما وسبَاه حيث عَنّ

* * *

ونحو قد صفَّيتُ أو أصْفيتُ أو اصطفيتُه أو اُستصفَيتُ
مما الثلاثي كان فيــه بالألفْ إذا تعــدَّى بابَه باليا أُلِف

(تنبيه) الأفعال التى ذكرت هنا ولم تذكر فى المنظومة ، ولا فى الأرجوزة السابقة — على الظن أنها بالياء لاغير . هذا . وما ذكر فى هــذه المنظومات الثلاث هو بعض الأفعال المعتلة الآخر . وفى اللغة منهــا شىء كثير . وقد حاولت أن أعرف ناظم هذه الأرجوزة والتى قبلها فلم يتيسر لى ذلك . ويظهر أن الإخلاص هو الذى حدا بالناظم أن يخفى إسمه . رزقنا الله الإخلاص فى القول والعمل ، ووفقنا إلى خدمة لغة العرب : لغة القرآن والحديث . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة
خطبة الـكتاب	٣
نص منهج الصرف المقرر على طلبة السنة الأولى فى الكلية	٤
أصول الـكتاب (المراجع)	٥
تنبيه هام أسفل الصفحة ، على اختصار بعض الموضوعات	٦
مقـدمة : وبالهامش التعريف بأبى الأسود الدؤلى ، ونصر ابن عاصم ،	
وعبد الرحمن بن هرمز ، وشيخ النحاة سيبويه بايجاز	٧
أطوار علم الصرف — الطور الأول	٨
الطور الثانى ، وفيه تحقيق دقيق فى بيان واضع علم الصرف وأنه غير معاذ الهرّاء !	١٠
الطور الثالث ، والتعريف بأشهر رجالات الصرف	١٢
معاذ الهراء ، وموجز تاريخ حياته	١٣
كلمة موجزة عن الحروف الأبجدية ، وهل هى عربية أو معربة	١٤
أبو عثمان المازنى ، وموجز تاريخ حياته	١٦
أبو الفتح بن جنى ، وموجز تاريخ حياته	١٨
عثمان بن الحاجب ، وموجز تاريخ حيـــاته	٢٠
أشهر المصنفات فى علم الصرف	٢٢
تعريف علم الصرف	٢٥
أقسام علم الصرف	٢٨
موضوع علم الصرف وفائدته	٢٩
الميزان الصرفى ، ومعنى الوزن والغرض منه	٣٠
السر فى اختيار أحرف (فعل)	٣١
كيفية الوزن	٣٢
تطابق الميزان والموزون وتخالفهما فى الظاهر	٣٥
بيان اختلاف العلماء فى وزن اسمع وادارك ونحوها	٣٦
أسئلة ، وتطبيق ونموذج للاجابة عن هذا التطبيق	٣٧

الموضـــوع	الصفحة
تمرينات للتطبيق تطلب الإجابة عنها — القلب المكانى	٤١
أنواع ما يكثر فيه القلب	٤٢
أدلة القلب	٤٣
مذهب سيبويه فى كلمة « أشياء » من جهة القلب	٤٥
تمرين على القلب المكانى — حروف الزيادة	٤٧
تعريف الحرف الزائد وبيان أقسامه	٤٨
أنواع الزيادة	٤٩
ضابط لعدد حروف الزيادة ، وبيان معنى كونها زائدة	٥٢
أغراض الزيادة	٥٣
زيادة الإلحاق ، فائدته فى اللغة ، وهل سماعى أو قياسى وتعريف الإلحاق	٥٤
علامات الإلحاق	٥٦
طوائف من أنواع الأسماء الملحقة	٥٧
أدلة زيادة الحرف	٥٨
مواضع حروف الزيادة — مواضع زيادة الألف	٦١
« زيادة الياء	٦٢
« « الواو	٦٣
« « الهمزة	٦٤
« « الميم	٦٨
« « النون	٧٢
« « التاء	٧٦
« « السين واللام والهاء	٧٨
تمرينات على أحرف الزيادة	٨١
الاشتقاق — تعريفه وأقسامه ، وبيان كل قسم مع أمثلته	٨٢
المطرد ، والشاذ ، والنادر ، وأمثلة كل منها	٨٤
الفعل	٨٥
الماضى المجرد والمزيد — أقسام المجرد	٨٧
تخفيف الفعل باسكان وسطه ، وبيان ما يطرد ذلك فيه وما يشذ	٨٩

الموضوع	الصفحة
معانى صيغ الثلاثى — معانى (فعل) المفتوح العين	٩١
معانى (فعل) المكسور العين	٩٢
تعريف المطاوعة ، ومنه تؤخذ شروط صوغ الفعل المطاوع	٩٤
معانى (فعل) المضموم العين	٩٦
طائفة من الأفعال الثلاثية المثلثة العين ، مع اتحاد المعنى أو اختلافه .	
الفعل الرباعى المجرد	٩٧
طائفة من أمثلة الرباعى المجرد ، للازم منه والمتعدى	٩٨
صوغ الفعل الرباعى من أسماء الأعيان الرباعية لمعان ستة ، أو سبعة ...	٩٩
صوغ هذا الفعل من المركبات ومن أسماء الأصوات . وهو المسمى بالنحت	
الفعلى ، وأقسام المزيد فيه من الأفعال إجمالا	١٠٠
معانى صيغ الزيادة ، وبيان أن كل زيادة فى الفعل — لغير الإلحاق —	
لا بدلها من معنى ، ومعانى (أفعل) وشرح معنى التعدية	١٠١
ورود الثلاثى متعدياً ، فإذا زيدت عليه الهمزة صار لازما ، وأمثلة لذلك	
ومجىء الفعل الثلاثى متعدياً ولازما فى معنى واحد ، ومجىء (أفعل) بمعنى (فعل)	١٠٣
معانى (فعل) بتشديد العين	١٠٤
معانى (فاعل) وبيان معنى المفاعلة	١٠٥
معنى (انفعل) ومعانى (افتعل)	١٠٦
إغناء (افتعل) عن (انفعل) فى مطاوعة ما بدىء بحرف من الحروف	
المجموعة فى (لم نرو) ومعنى (افعلّ)	١٠٧
معانى (تفاعل)	١٠٨
معانى (تفعل)	١٠٩
معانى الثلاثى المزيد بثلاثة أحرف ، وبيان الصيغ التى لا تستعمل إلا لازمة	
ومعانى (استفعل) ومنها مجيئه بمعنى فعل ، وأفعل ، وتفعل ، وافتعل ...	١١٠
أصناف الملحق من الأفعال ، وأوزانها . أوزان الملحق بالرباعى المجرد ...	١١١
الملحق بمزيده بحرف وبحرفين	١١٢
تنبيهات هامة ، فى بقية الأوزان التى لا تستعمل إلا لازمة ، وفى أن	
الزيادة فى الأفعال قياسية أو سماعية ، والكلام على زيادة الهمز والتضعيف	
وبيان الأفعال التى لا تستعمل إلا مزيدة	١١٣

الموضـــوع	الصفحة
الفعل الجامد والمتصرف	١١٤
أقسام الجامد والمتصرف	١١٥
تصرف الافعال بعضها من بعض ، وكيفية صوغ المضارع ، وكسر حرف المضارعة	١١٦
كيفية صوغ فعل الامر من الثلاثى وغيره ، وأبواب مضارع الثلاثى المجرد ...	١١٩
بيان السر فى إهمال ما أهمل منها . الباب الاول (فعل يفعل) ؟ وأنواع بفتح عين الماضى وضم عين المضارع مواده القياسية	١٢٠
شروط صوغ فعل المغالبة	١٢١
الباب الثانى (فعل يفعل) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع وأنواع ما يطرد فيه	١٢٢
أفعال شذت عن هذا الباب ، فجاءت بالضم على غير القياس ، وسمع فيها الكسر على القياس ، وأفعال يتوقف ضبط عين مضارعها على السماع . وهو بحث فى المضعف المتعدى واللازم	١٢٣
الباب الثالث (فعل يفعل) بفتح العين فى الماضى والمضارع وتحقيق القول فى كونه فرعاً على البابين	١٢٥
الباب الرابع (فعل يفعل) بكسر عين الماضى وفتح عين المضارع وماينقاس فيه ، وأفعال تكونت من تداخل لغتين	١٢٦
الباب الخامس (فعل يفعل) يضم العين فى الماضى والمضارع وما يطرد فيه — الباب السادس (فعل يفعل) بكسر العين فيهما . وهو قليل . ذكر أفعاله الواردة بوجه واحد . وبوجهين	١٢٧
نتائج هامة للقواعد السابقة . تمرينان للتطبيق على أبواب الثلاثى ، وعلى الفعل المجرد والمزيد	١٢٩
الفعل الصحيح والمعتل واصطلاح العلماء فى تسمية أحرف العلة بالمد واللين	١٣٠
أقسام الفعل الصحيح ، وأحكام كل قسم عند اتصاله بالضمائر ونحوها	١٣١
الفعل المضعف وأحكامه عند إسناده إلى الضمائر	١٣٣
تطبيق على المضعف — المهموز وأحكامه ، وحذف الهمزة من أخذ وأكل وأمر وسأل عند صوغ الامر ، ومن مضارع رأى ، ومن أرى الماضى وجميع تصرفاته	١٣٦

الموضـــوع	الصفحة
إبدال الهمزة فى مهموز اللام حرف علة عند بعض العرب	١٣٨
تمرينات للتطبيق على المهموز	١٣٩
أقسام الفعل المعتل	١٤٠
المثال وأحكامه . حذف فاء المثال وشرط ذلك	١٤١
تمرينات للتطبيق على المثال	١٤٣
الاجوف وأحكامه ، وبيان صيغه التى لا تعل والتى تعل	١٤٤
حكم الماضى الاجوف عند إتصاله بالضمائر ونحوها	١٤٧
حكم مضارع الاجوف قبل الإسناد وبعده . وحكم الامر	١٤٨
تطبيقات على الاجوف	١٤٩
الفعل الناقص وأحكامه — حكم ماضيه قبل اتصاله بالضمائر وبعده	١٥٠
حكم مضارع الناقص قبل الإسناد	١٥١
أحوال المضارع بعد الإسناد وأحكامها	١٥٢
تطبيقات على الناقص والاجوف	١٥٣
اللفيف المفروق وأحكامه	١٥٤
عشرة أبيات من نظم ابن مالك فى كيفية إسناد الفعل الذى لم يبق منه إلا حرف واحد — إلى الضمائر	١٥٦
تطبيق على اللفيف المفروق . اللفيف المقرون وأحكامه	١٥٧
تطبيقات على اللفيف المقرون والمفروق	١٥٩
تقسيم الفعل إلى مؤكد وغير مؤكد	١٦٠
ما يؤكد من الافعال وما لا يؤكد	١٦١
أحوال المضارع بالنسبة إلى التوكيد وعدمه ، وهى ستة وشروط وجوب توكيد المضارع عند البصريين	١٦٢
امتناع توكيد المضارع	١٦٥
إيضاح بعض شواهد الفعل المؤكد	١٦٨
حكم آخر الفعل المؤكد من جهة الإعراب والبناء	١٧١
إيضاحات لكيفية إعلال الفعل نون التوكيد	١٧٣
أحكام نون التوكيد الخفيفة ، وهى أربعة	١٧٥
نماذج للاجابة عنها ، وتطبيقات على الفعل المؤكد بالنون	١٧٨

الموضوع	الصفحة
الفعل المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول	١٨٢
كيفية بناء الماضى الصحيح للمجهول — كيفية بناء الماضى المعتل	١٨٣
كيفية بناء المضارع الصحيح والمعتل للمجهول ، وتطبيقات على بناء الفعل المجهول	١٨٥
خاتمة فى بيان الأفعال الملازمة لصيغة المجهول . والتى لم تلازم هذه الصيغة ...	١٧٦
تحقيق القول فى أن المرفوع بعدها نائب فاعل ، لا فاعل	١٨٧
* * *	
التحف النظمية ، وهى غير مقررة على الطلاب	١٩٠
منظومة الافعال الواوية واليائية	١٩١
أرجوزة الافعال الواوية غالباً	١٩٥
» » اليائية »	١٩٦
تنبيه هام ، وهو الختام	١٩٦

تدارك الأخطاء المطبعية

ص	س	الخطأ	الصواب
١٤	١١	ويصدرها	يصدرها
١٤٤	١٩	متقطعة	مقتطعة
١٧٦	١١	وهذه النُّونَ	وهذه النّونُ